٣٣٨ (١٩٧٣) [٨٦]. وأفاد أن القوة واصلت الاضطلاع بمهامها بشكل فعّال، بالتعاون مع الطرفين. وأضاف أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة في القطاع بين إسرائيل وسوريا هادئة عموماً و لم تُسجّل أحداث خطيرة. وقال إن موضوع البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، تناوله تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط [٨٧]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٦ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ولاحظ الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٨٨]. وواصل الإعراب عن أمله في أن يبذل جميع المعنيين جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة، على نحو ما يدعو إليه المجلس في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). واعتبر الأمين العام أن وجود القوة في هذه المنطقة أمر لا بد منه في ظل الظروف السائدة. لذا فقد أوصى، بعد موافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣١٤١، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، استرعى الرئيس (هنغاريا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعدّ خلال المشاورات السابقة للمجلس [٨٩]. ثم عُرض مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٩٠ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فترة أخرى مدتها ستة أشهر أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٩٠ (١٩٩٢)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٩٠]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أُذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن بالبيان التكميلي التالي:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: ''بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

[٨٦] S/24821.

[٨٧] A/47/672-S/24819.

[٨٨] S/24821، الفقرة ٢٠.

[٨٩] S/24842.

[٩٠] S/24846.

٢٤ – الحالة في الأراضي العربية المحتلة

القرار المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٥٠): رفض مشروع قرار

بموجب رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل تونس، بصفته رئيس المجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الحالة في ''الأرض الفلسطينية المحتلة''.

وبموجب رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢]، أيدت رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا الطلب.

وفي الجلسة ٢٨٤٥، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩، أدرج المجلس هاتين الرسالتين في جدول أعماله. ونظر المجلس في هذا البند خلال جلساته ٢٨٤٥ و٢٨٤٦ و٢٨٤٧ و٢٨٤٩ و٢٨٥٠، المعقودة في ١٠ و١٣ و١٤ و١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩.

وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس الأشخاص التالين إلى المشاركة في المناقشة: ممثلو الأردن، وإسرائيل، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والكويت، ومصر، واليمن؛ وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية. وفي الجلسات اللاحقة، دعا المجلس أيضاً الأشخاص التالين إلى المشاركة في المناقشة: في الجلسة ٢٨٤٦، ممثلو باكستان، والبحرين، وتركيا، وزمبابوي، والسودان، وقطر، ولبنان، واليمن الديمقراطية؛ في الجلسة ٢٨٤٧، ممثلو أفغانستان، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وتركيا، وتشيكوسلوفاكيا، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية الاشتراكية السوفياتية الأوكرانية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيكاراغوا، واليابان، وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، السيد أ. إنجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وفي الجلسة ٢٨٤٩، ممثلو بنما، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكوبا، والمغرب، والهند؛ وفي الجلسة ٢٨٥٠، ممثل الإمارات العربية المتحدة.

[١] S/20454.

[٢] S/20455.

وفي الجلسة ٢٨٤٥، أبلغ الرئيس (نيبال) أعضاء المجلس أنه تلقّى رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين [٣]، يطلب فيها، وفقاً للممارسة السابقة، أن يدعو المجلس ممثل البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين إلى المشاركة في المناقشة، واستوضح ما إذا كان أي عضو يرغب في التكلم بشأن هذا الطلب.

وشرح ممثل الولايات المتحدة أنه يود معارضة هذا الاقتراح لسببين. السبب الأول هو أنه لم يُعرض على المجلس طلب وجيه للتكلم. والسبب الثاني هو إصراره على عدم السماح للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية بالتكلم إلّا إذا كان الطلب خاضعاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي. وأضاف أن الولايات المتحدة ترى أنه ليس من الحكمة وليس هناك ما يستدعي أن يخرق المجلس ممارسته وقواعده.

ثم قرّر المجلس، بأغلبية ١١ صوتاً واعتراض عضو واحد (الولايات المتحدة)، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في النقاش، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ لكن مع ممارسة نفس حقوق المشاركة الممنوحة بموجب المادة ٣٧ [٤].

ثم استرعى الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ [٥]، أبلغ فيها المراقبُ عن فلسطين الأمين العام عن تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل نتيجة للتدابير القمعية الإضافية التي اتخذتها هذه الأخيرة.

وحث ممثل فلسطين في بيانه مجلس الأمن على أن يضع في اعتباره ثلاث حقائق أساسية أثناء مداولاته: اتسام الحالة بالخطورة الشديدة، وعدم تحرك مجلس الأمن إلّا متأخراً جداً، وعدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨)، وللقانون والمعاهدات الدولية. ونددد بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك هدم المنازل واستخدام الرصاص البلاستيكي ضد المدنيين العزل. وفي معرض تأكيد وحدة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، عرّف الانتفاضة باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال مقاومة الاحتلال. وأضاف المتكلم قائلاً إن التاريخ والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تفيد أن مقاومة الاحتلال بأي طريقة كانت، بما في ذلك العنف، هي أمر مشروع بل ومطلوب لتحقيق الحرية. وأضاف أنه مع ذلك، اقتصرت الانتفاضة على المظاهرات والإضراب والمقاطعة. وأشار ممثل فلسطين أيضاً إلى عدد من القرارات التاريخية التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية تحقيقاً للسلام. وذكّر أولاً بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني استقلال دولة فلسطين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، في الجزائر العاصمة، وذلك انسجاماً مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي نص على قيام دولتين في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. ثم ذكّر بإصدار بيان سياسي للمجلس الوطني الفلسطيني عكس موقفاً جديداً هو القبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ودعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس القرارين المذكورين أعلاه والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وبحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والأطراف في الصراع، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة. وأخيراً أشار إلى مبادرة السلام المستندة إلى موقف المجلس الوطني الفلسطيني الذي كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أعلنه أمام الجمعية العامة في جنيف يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وأشار إلى أن هذه الخطوات كانت موضع ترحيب في أنحاء العالم، وإلى أن ٩٤ دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة، وإلى أن الولايات المتحدة أعلنت فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، منهية بذلك ١٣ سنة من المقاطعة. وأضاف قائلاً إنه رغم رفض إسرائيل لنداء السلام الفلسطيني، فإن أغلبية ساحقة من الدول صوتت مؤيدة قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ الذي دعا المجلس إلى البحث في الوسائل المطلوبة لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية. واعتبر المتكلم أن الأرضية متوافرة للمجلس، خصوصاً في ظل الموقف الإيجابي للأمين العام واستعداده الدائم للإسهام في العمل المطلوب، للبدء في تحقيق الإنجازات المطلوبة في هذا الاتجاه. وفي ختام كلمته حث الأمم المتحدة على أن تقدم الحماية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة [٦].

وأشار ممثل تونس، بصفته رئيس المجموعة العربية، إلى القرارات التي اتخذها المجلس عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، وإلى التوصيات التي ضمّنها الأمين العام تقريره المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ولاحظ أن إسرائيل ردت على تلك المبادرات بالاستهتار والصلف والاعتداء. واعتبر أنه لا يمكن تبرير الاعتداء الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية التي لم تمارس أي عدوان على إسرائيل، بل هي دفاع عن النفس. وشدّد على أن القيادة الفلسطينية اختارت طريق السلام مستندة في ذلك إلى الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، في حين استمرت إسرائيل في تعنتها. ورأى المتكلم أنه تقع على مجلس الأمن مسؤولية النظر في هذه الحالة التي تشكّل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين. وأعرب عن الأمل في أن يعتمد المجلس جميع التدابير المناسبة بهدف إنهاء الممارسات القمعية التي تتبعها إسرائيل، وحماية الفلسطينيين والتعجيل بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام [٧].

وحثت ممثلة السنغال، متكلمة باسم بلدها وبصفتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل مناسب وأن يتخذ مجلس الأمن إجراءً عاجلاً يكفل امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ودعت المجلس إلى مناقشة سبل ترجمة رسالة السلام التي وجهها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى واقع، خصوصاً وأنه قبل بتسوية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأشارت المتكلمة أيضاً إلى أنه يتعين على المجلس تنفيذ مقررات وتوصيات الجمعية العامة بهذا الصدد، لا سيما تلك التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يحظى بدعم واسع لا في الأمم المتحدة وحدها، بل أيضاً داخل منظمات أخرى منها منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز،

---

[٣] S/20456.

[٤] للاطلاع على بيان الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2845، الصفحات ٦ - ٨. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦، المتعلقة بالحالة الأولى التي يوجه فيها المجلس دعوة إلى المراقب عن فلسطين بناءً على طلبه.

[٥] S/20451.

[٦] S/PV.2845، الصفحات ١١ - ٢٣.

[٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ - ٣٢.

والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وناشدت أخيراً جميع أعضاء المجلس المساعدة في وضع سياسة حوار بين جميع الأطراف [٨].

وأعرب ممثل الأردن عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن الذي التأم للنظر في القضية المعروضة عليه آخر مرة قبل عشرة أشهر، قراراً حازماً وفعّالاً يتناسب وخطورةَ الحالة السائدة في الأراضي العربية المحتلة بشكل خاص وآخر التطورات المتعلقة بقضية فلسطين بشكل عام. واعتبر أن من الأساسي القيام، كخطوة أولى، باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة حماية الشعب الفلسطيني الموصى بها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ [٩]، بانتظار إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ينبغي بدؤها فوراً. ورأى أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يعمل على تحقيق التسوية السلمية المتوخاة. وأعلن المتكلم في معرض تأكيده التحرك الأخير الذي قام به المجلس الوطني الفلسطيني في هذا الاتجاه، أنه ينبغي لإسرائيل من جهتها أن تقدم مساهمة صادقة في تعزيز تحقيق التسوية السلمية بانسحابها من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في تقرير المصير [١٠].

ولاحظ ممثل مصر أن التطور الهام في الموقف الفلسطيني والمبادرات العديدة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية أفضت إلى حوار أمريكي – فلسطيني يستدعي ردّاً إيجابياً من الحكومة الإسرائيلية واعترافها بضرورة التحاور مع ممثلي وقادة الشعب الفلسطيني. وأكد أن مصر تؤمن أن إيجاد تسوية سياسية شاملة تضمن حق شعوب المنطقة في تقرير المصير والأمن لجميع دول المنطقة هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار. وأضاف قائلاً إنه بغية تسريع تحقيق تلك الغاية، ينبغي لإسرائيل أولاً أن تعترف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، ومن ثم ينبغي لجميع الأطراف المعنيين الموافقة على إجراء محادثات مباشرة ضمن إطار المؤتمر الدولي للسلام وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأهاب المتكلم بمجلس الأمن اتخاذ موقف حازم إزاء الحالة في الأراضي العربية المحتلة التي باتت تنذر بخطر أكبر منذ النظر فيها آخر مرة [١١].

وأعلن ممثل إسرائيل أن بلاده سعت دائماً إلى التوصل إلى تسوية سياسية وإلى تحقيق التعايش والسلام مع جميع جيرانها. وأكد أن إسرائيل دعت مراراً إلى إجراء حوار ومفاوضات مباشرة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، رغم التهديدات الواسعة النطاق لأمنها وبقائها. وقال إن ما يسمى الانتفاضة في الأراضي الخاضعة لإدارة إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي آخر مظاهر الصراع. ورأى أنه على عكس ما كان يقال، فإن إسرائيل تواجه عصياناً واسع النطاق وعنفاً متفشياً أديا إلى سقوط مئات المصابين، والقتلى في بعض الأحيان. وقال إن هذا النهج اللاعقلاني للإرهاب والعنف الذي تسهم فيه منظمة التحرير الفلسطينية هو الذي يحول دون البدء في إيجاد حل سياسي في الأراضي. وأضاف أن إسرائيل تعتقد أنه بغية التوصل إلى حل سياسي ينبغي محاولة اتباع مقاربة تدريجية وبراغماتية لتدابير بناء الثقة. واستطرد قائلاً إن الحلول المؤقتة ممكنة ويمكن التوصل إليها في فترة قصيرة نسبياً، بيد أنه لا يمكن بلوغها تحت التهديد بالقنابل الحارقة والعنف. وأعلن المتكلم كذلك أن لإسرائيل هدفين هما: إعادة الهدوء إلى يهودا والسامرة وغزة، والتوصل إلى اتفاقات سلام مع جيرانها. وأضاف أنها مصممة على إيجاد حل للوضع النهائي للأراضي – يراعي الحقوق المشروعة للسكان العرب الفلسطينيين – عبر المفاوضات المباشرة مع جيرانها والعرب الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الخاضعة لإدارتها، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). ومضى يقول إن إسرائيل تعارض عقد مؤتمر دولي لأنه، برأيها، يعقد لتنفيذ نتيجة مقررة مسبقاً، ولا يتضمن مفاوضات مباشرة بل يكون بديلاً منها. وأضاف أن إسرائيل لا تعارض مبدئياً مساعدة من طرف ثالث. ورأى أنه يمكن إجراء مفاوضات مباشرة تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أو الأمين العام للأمم المتحدة، أو كليهما معاً، شريطة أن تشكّل هذه الرعاية إطار المفاوضات دون التدخل في مواضيعها. واختتم كلمته قائلاً إنه إذا بدأت المفاوضات مع الدول العربية وممثلين عن الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي، يمكن إيجاد حل يعترف باحتياجات إسرائيل الأمنية وبالحقوق المشروعة للفلسطينيين على حد سواء [١٢].

وخلال المناقشة دعا معظم المتكلمين إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأطراف الصراع، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة [١٣]. وأيّد بعضهم إنشاء لجنة تحضيرية هدفها الإعداد لعقد المؤتمر الدولي [١٤].وأكد آخرون ضرورة أن يتخذ المجلس تدابير عاجلة تكفل حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة [١٥]. وأيّد أحدُ المتكلمين اتخاذ المجلس تدابير مُلزمة ضد إسرائيل [١٦].

وفي الجلسة ٢٨٤٦، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، أعلن ممثل الجمهورية العربية السورية أن المجلس يلتئم وسط أمل كبير بأنه سيكون أخيراً قادراً على تحمل مسؤوليته واتخاذ تدابير فعّالة فورية لإنهاء المجزرة التي ترتكبها إسرائيل في حق سكان الأراضي العربية المحتلة. وأشار إلى تقرير الأمين العام المقدّم إلى المجلس عملاً بالقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) [١٧] الذي وصف الحالة المأسوية والظروف غير المعقولة التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن التقرير أظهر بوضوح أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرفض الاحتلال الإسرائيلي بالكامل. وقال إن التقرير يتضمن أيضاً تحليلاً قانونياً لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة التي يتحمل المجلس إزاءها مسؤولية خاصة، وسرداً بالانتهاكات الإسرائيلية

---

[٨] المرجع نفسه، الصفحات ٣٣ – ٣٨.

[٩] S/19443.

[١٠] S/PV.2845، الصفحات ٤١ – ٤٧.

[١١] المرجع نفسه، الصفحات ٤٨ – ٥٥.

[١٢] المرجع نفسه، الصفحات ٥٦ – ٦٣.

[١٣] S/PV.2846، الصفحات ٢٢ – ٣٠ (الكويت)؛ والصفحات ٥١ – ٥٦ (باكستان)؛ S/PV.2847، الصفحات ١٦ – ٢٢ (الجزائر)؛ الصفحات ٢٢ – ٢٨ (يوغوسلافيا)؛ الصفحات ٢٨ – ٣٢ (تركيا)؛ الصفحات ٣٢ – ٣٨ (اليمن الديمقراطية)؛ الصفحات ٤٣ – ٤٧ (أفغانستان)؛ والصفحات ٨٢ – ٨٨ (أوكرانيا)؛ وS/PV.2849، الصفحات ٣ – ٧ (الهند)؛ الصفحتان ٣٦ و٣٧ (كوبا)؛ والصفحات ٤٥ – ٤٨ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

[١٤] S/PV.2847، الصفحات ٥٦ – ٥٩ (بنغلاديش)؛ والصفحات ٧٨ – ٨٢ (تشيكوسلوفاكيا)؛ وS/PV.2850، الصفحات ١٢ – ١٧ (نيكاراغوا).

[١٥] S/PV.2846، الصفحات ٢٢ – ٣٠ (الكويت)؛ وS/PV.2847، الصفحات ٤ – ٨ (السودان)؛ الصفحات ١٦ – ٢٢ (الجزائر)؛ والصفحات ٤٧ – ٥١ (إندونيسيا)؛ وS/PV.2849، الصفحات ١٢ – ١٦ (البرازيل)؛ والصفحات ٣٧ – ٤٥ (بنما)؛ وS/PV.2850، الصفحات ١٢ – ١٧ (نيكاراغوا).

[١٦] S/PV.2846، الصفحة ٣٦ (البحرين).

[١٧] S/19443.

لأحكامها، التي أشارت إليها أيضاً قرارات مجلس الأمن ٤٥٢ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٦٨ (١٩٨٠) و٤٧١ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠). وأهاب المتكلم بالمجلس اتخاذ تدابير عاجلة بينها فرض عقوبات على إسرائيل لإرغامها على الكف عن ممارساتها الوحشية وكفالة انسحابها العاجل وفي أقرب وقت من جميع الأراضي العربية المحتلة [١٨].

وأعلن ممثل ماليزيا أن هناك فرصة تاريخية يجب عدم تفويتها. واعتبر أن القيادة الفلسطينية اتخذت قرارات لتحقيق السلام وأن الولايات المتحدة بدأت بإجراء مناقشات مع فلسطين. وأضاف أن بلداناً غربية معينة منخرطة هي الأخرى في بذل جهود من أجل الاستفادة من بوادر تحقيق تسوية. ورأى أن جميع الجهود ينبغي أن تصب الآن نحو عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة. وأشار إلى أن مجلس الأمن هو الهيئة المنوط بها تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي ما زال ينتظر التطبيق، الذي قسّم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية. واستطرد قائلاً إنه، انطلاقاً من هذا الواقع، لا يمكن إقصاء المجلس عن جميع التطورات المذكورة أعلاه. واعتبر أن قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، حدد أيضاً بوضوح مسؤوليات مجلس الأمن ودوره. وطالب المتكلم المجلس بالنظر في اتخاذ تدابير لعقد مؤتمر دولي للسلام، تشمل تشكيل لجنة تحضيرية [١٩].

وأعلن ممثل لبنان أن ممارسات الترحيل والطرد الإسرائيلية امتدت لتشمل لبنان أيضاً، لا سيما جنوبه والمناطق المحتلة منه. ومضى يقول إنه بالإضافة إلى ذلك، أخذت إسرائيل منذ بداية العام، تطبق سياسة الطرد من الأجزاء المحتلة في جنوب لبنان. ووصف المتكلم أعمال الطرد والترحيل بأنها جرائم ضد الإنسانية وأكد أن من تعرضوا للطرد والترحيل لهم الحق في مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالعمل على إعادتهم إلى ديارهم. وناشد المجلس العمل على وقف الممارسات الإسرائيلية وتسريع عملية السلام [٢٠].

وأشار ممثل زمبابوي إلى موقف بلدان حركة عدم الانحياز بشأن قضية الأراضي العربية المحتلة: أي أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذه المشكلة من دون انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من كل فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستعادة الشعب الفلسطيني وممارسته في فلسطين لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة إلى دياره والحق في الاستقلال الوطني، وكذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين. وأعلن أن واجب المجلس يملي عليه إطلاق عملية السلام حتى من خلال بداية متواضعة كإجراء مشاورات منتظمة مع الأمين العام وجميع أعضاء مجلس الأمن. واعتبر أنه يمكن تنظيم هذه المشاورات لاحقاً. ورأى أنه حتى ذلك الوقت، ينبغي للمجلس أن يفي بالتزاماته ويتخذ التدابير اللازمة لحماية أرواح وممتلكات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة [٢١].

وفي الجلسة ٢٨٤٧، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩، أشار السيد أ. إنحين أنساي، متكلماً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الأخير، وكرر تأكيد دعمه للنضال الفلسطيني وإدانته لسياسة التوسع والاحتلال والقمع التي تنتهجها إسرائيل ورفضه أي حلول جزئية وفردية تضرب عرض الحائط بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أو تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد. وأضاف أن المؤتمر كلّف أمينه العام أيضاً مواصلة الاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة. وأهاب المتكلم بالمجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف المعنيين مباشرة، الدعوة بشكل عاجل إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة [٢٢].

وأعلن ممثل اليابان أنه ينبغي تحقيق السلام في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن من خلال، أولاً، انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وثانياً، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة؛ وثالثاً، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وشدّد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألّا ينسى، في سعيه إلى بلوغ تسوية متفق عليها، ضرورة التخفيف من وطأة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني. وأعلن أن حكومته قامت بخطوات لزيادة مساهماتها بشكل كبير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في إطار جهد يرمي إلى تحسين نوعية حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة [٢٣].

وفي الجلسة ٢٨٤٩، المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إنه لا يمكن ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يظل غير آبه بالأعمال التي تنم عن غياب القانون التي ترتكبها بشكل منهجي السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي العربية. واعتبر أنه لا يمكن بناء السلام على العنف المرتكب في حق شعوب البلدان المجاورة، وإنما يتم عبر سياسة حسن الجوار تجاه الشعوب الأخرى ونبذ محاولات الاحتفاظ بأراضي الشعوب الأخرى عن طريق العنف. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ الذي يدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط فقال إن طلب الجمعية العامة أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المطلوبة لعقد المؤتمر، ومن ضمنها بدء الأعمال التحضيرية، يحمل مغزى خاصاً من ناحية إطلاق عملية التسوية. وأعرب عن اعتقاده بظهور بوادر حقيقية لهذه التسوية، وحث المجلس على اغتنام هذه الفرصة الفريدة لبدء عملية السلام وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ [٢٤].

وأعلن ممثل المملكة المتحدة أن استمرار تدهور الحالة في الأراضي العربية، الذي هو نتيجة العنف والعنف المضاد، يسترعي انتباها جديداً إلى المشاكل الأساسية التي هي في صُلب الصراع، وأضافت أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ما زالا غير مطبقين وأن إسرائيل ما زالت تحتل أراضيَ لا تعود لها. واعتبر أنه لا بد في الحل النهائي لتلك المشكلة، التي ينبغي أن تُحسم في مؤتمر دولي، أن يراعي حق الفلسطينيين في تقرير المصير فضلاً عن هواجس جميع الأطراف. وإلى أن يحين ذلك الوقت، فإن الاحتلال العسكري للأراضي يُلقي على إسرائيل مسؤوليات جسماً من ناحية القانون الدولي. وأكد أن المملكة المتحدة لا يمكن أن تقبل بالتذرع بضرورة الحفاظ

[١٨] S/PV.2846، الصفحات ٣ - ١١.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ - ٢٢.

[٢٠] المرجع نفسه، الصفحات ٣٧ - ٤٠.

[٢١] المرجع نفسه، الصفحات ٤٤ - ٥٠.

[٢٢] S/PV.2847، الصفحات ٨ - ١٦.

[٢٣] المرجع نفسه، الصفحات ٦٦ - ٧٢.

[٢٤] S/PV.2849، الصفحات ١٦ - ٢٢.

على القانون والنظام لتجاوُز الالتزامات المحددة والتي لا لبس فيها المنوطة بالسلطة القائمة بالاحتلال بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وأضاف أنه ينبغي لإسرائيل أن تمتثل بالكامل لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية، بما في ذلك الالتزام بموجب المادة ٢٧ منها التي تطلب منها معاملة سكان الأراضي المحتلة معاملة إنسانية في جميع الأوقات. وشدّد في معرض إشارته إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي يعترف به جميع المعنيين، بمن فيهم إسرائيل، على أن أعضاء المجلس الذين تحملوا مسؤولياتهم في هذه المسألة منذ أولى أيام الأمم المتحدة، مستعدون للمساعدة [٢٥].

وقال ممثل الصين إن السلطات الإسرائيلية تتحمل مسؤولية لا ريب فيها عن تدهور الوضع في الأراضي المحتلة. وأعرب عن أمل وفده في أن يكون المجلس حازماً في استجابته وأن يمنع استمرار تدهور الوضع. وقال مشيراً إلى قرارات المجلس العديدة التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة إن الواجب يملي على إسرائيل أن تمتثل لتلك القرارات، وتنفذ الاتفاقية، وتكفل للفلسطينيين حقهم الأساسي في الحياة. وبالإشارة إلى ضرورة تحقيق تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط، ذكر أن عدداً متزايداً من البلدان يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل الصين في أن تكف إسرائيل عن اتّباع سياستها الخاطئة المعتمدة على القوة وأن تتعاون مع المجتمع الدولي في عملية السلام [٢٦].

وفي الجلسة ٢٨٥٠، المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ أيضاً، استرعى الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من إثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا [٢٧].

وبموجب منطوق مشروع القرار، يهيب المجلس بإسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن وكذلك الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والكف من ذلك الحين فصاعداً عن سياساتها وممارساتها التي تشكّل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية؛ كما يدعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس؛ ويؤكد الحاجة الملحّة إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، ويعرب عن عزمه على العمل تحقيقاً لهذه الغاية؛ ويطلب إلى الأمين العام القيام بمتابعة تنفيذ القرار.

ولاحظ ممثل فرنسا رغم إعرابه عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في الأراضي العربية المحتلة، وجود بصيص أمل بالسلام ظهر مؤخراً ينبغي اغتنامه. وأضاف أنه يحق لإسرائيل العيش بأمان ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأنه يحق للشعب الفلسطيني أن يكون له بلد وأرض وأن ينظم شؤونه على تلك الأرض وفقاً للنظام الذي يختاره. وأكد أن فرنسا تؤمن أن من الملحّ إجراء التحضيرات لعقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنيين فضلاً عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن [٢٨].

وقبل إجراء التصويت، أعلن ممثل الولايات المتحدة أن بلاده لا تزال قلقة بشكل جدي من الأحداث في الأراضي المحتلة وأنها منخرطة بشكل نشط في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى نزع فتيل التوتر عبر حث جميع الأطراف على نبذ أعمال العنف من أي جهة أتت. وأكد أن الولايات المتحدة لا تزال على موقفها من أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة وأن إسرائيل ملزمة بالامتثال لها، غير أنها لا تنظر إلى الممارسات الإسرائيلية في الأراضي بمعزل عما حولها. ورأى أن إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال تتحمل مسؤولية معترفاً بها بموجب القانون الدولي عن الحفاظ على النظام والأمن في الأراضي، وهي هامة جعلتها الانتفاضة أكثر صعوبة. وأشار المتكلم إلى أن وفده سيصوت ضد مشروع القرار بسبب ما يعتريه من شوائب ولعدم إحرازه تقدماً نحو بوادر السلام في الشرق الأوسط. ورأى أن المشروع بانتقاده الشديد للسياسات والممارسات الإسرائيلية لم يراع بشكل كاف السياق الذي حصلت فيه أو التجاوزات التي قام بها الطرفَ الآخر. واعتبر أنه لا يمكن السكوت عن أعمال العنف الفلسطينية ولا عن تلك التي ارتكبها الإسرائيليون. وأضاف أنه لا يمكن حل هذا الوضع إلّا في إطار تسوية شاملة متفق عليها للصراع العربي - الإسرائيلي، تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، تراعي أمن دولة إسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، اعتبر أنه لا يمكن حل القضايا المعقّدة المطروحة في نيويورك عبر أطراف ثالثة، وإنما في المنطقة من قبل الأطراف أنفسهم. وأكد أنه إذا كان من دور إيجابي يؤديه المجلس في تلك العملية، فهو لا يقدر على الاضطلاع به باتخاذه قرارات غير متوازنة بل بالحث على تحقيق المصالحة والتفاهم والقيام في الوقت نفسه بإدانة العنف الذي يرتكبه جميع الأطراف [٢٩].

ثم عرُض مشروع القرار للتصويت. وحظي مشروع القرار بأغلبية ١٤ صوتاً ومعارضة عضو واحد (الولايات المتحدة)، ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب معارضة عضو دائم في مجلس الأمن.

وأعلن ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت أن تأييد بلده لمشروع القرار الذي استخدم لغة معينة لوصف الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لا ينطوي على أي تغير في رأيه بشأن وضع تلك الأراضي [٣٠].

وشدّد ممثل فلسطين على الجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل تقديم نص مقبول من الجميع. وأعرب عن أسفه لقرار الولايات المتحدة الخروج عن الإجماع واستخدام حقها في النقض، الأمر الذي جعل من المستحيل على المجلس معالجة الحالة الخطيرة في الأراضي العربية المحتلة وتحمل مسؤولياته. وأعرب عن الأمل في ألّا يؤدي قرار المجلس إلى استمرار تدهور الوضع أو إلى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على اتخاذ مزيد من التدابير القمعية وتحدي مبادئ القانون الدولي، وأعرب عن ثقته في أن المجلس سيكون قادراً على معالجة الوضع بشكل أكثر فعالية في المستقبل [٣١].

المقرر المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٦٧): رفض مشروع قرار

برسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٣٢]، طلب ممثل السودان، بصفته رئيساً للمجموعة العربية، عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

[٢٥] المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ - ٢٧.

[٢٦] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ - ٣١.

[٢٧] S/20463، لم يُعتمد مشروع القرار بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين ضده.

[٢٨] S/PV.2850، الصفحتان ٢٦ - ٢٧.

[٢٩] المرجع نفسه، الصفحات ٣٢ - ٣٤

[٣٠] المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

[٣١] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ - ٣٨.

[٣٢] S/20662.

وفي الجلسة ٢٨٦٣، التي عُقدت في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله. ونظر المجلس في هذا البند في جلساته ٢٨٦٣ إلى ٢٨٦٧ التي عُقدت في الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩.

وبعد اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأردن، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت؛ ووجّه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، وإلى السيد أ. إنجين أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الجلسة نفسها، قرّر المجلس أيضاً، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وامتناع ٣ دول عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب الدائم لفلسطين، بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة، ليس بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ وإنما بنفس حقوق المشاركة التي تكفلها المادة ٣٧ [٣٣]. ودعا المجلس، في جلساته التالية، ممثلي الدول التالية للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت: في الجلسة ٢٨٦٤، ممثلو إسرائيل، وباكستان، وقطر، والكويت، واليمن الديمقراطية؛ وفي الجلسة ٢٨٦٥ ممثلو بنغلاديش، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، وكوبا، واليابان؛ وفي الجلسة ٢٨٦٦، ممثلو أفغانستان، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والجماهيرية العربية الليبية، وزمبابوي وموريتانيا.

وفي الجلسة ٢٨٦٣، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) انتباه أعضاء المجلس إلى عدد من الوثائق الأخرى [٣٤].

وذكر ممثل فلسطين أن المجلس قد انعقد لبحث أعمال إرهاب الدولة التي ترتكبها إسرائيل مجدداً، مثل الهجمات التي يشنها مستوطنون على مدنيين فلسطينيين، وإغلاق السلطات الإسرائيلية للمدارس، وحرمان الفلسطينيين من الحق في التعليم، والإلزام الذي صدر مؤخراً بحمل بطاقات هوية، وتدنيس الجنود الإسرائيليين للقرآن. وشجب السياسة التي تتبعها إسرائيل بالنسبة للمستوطنات والترحيل في الأراضي المحتلة، ووصف الانتفاضة بأنها الالتزام القانوني بأن يقاوم الفلسطينيون الاحتلال. وأضاف قائلاً إن إسرائيل، من جانبها، عليها التزام قانوني بأن تحترم السكان في الأراضي المحتلة وأن تعاملهم معاملة إنسانية. وأشار المتحدث من هذه الناحية إلى أنه بموجب الميثاق تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام، وتنفيذ، قرارات مجلس الأمن التي أعادت التأكيد في مناسبات متعددة على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة. وذكر أن الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، بما يشمل جميع أعضاء المجلس، عليهم واجب الالتزام بضمان احترام تلك الاتفاقية. غير أنه لم يُتخذ أي إجراء لتحقيق ذلك. وفي حين أن المجلس على علم تام بالحالة فإنه مُنع من جانب أحد أعضائه من أداء واجبه. وأكد المتحدث أن المجلس منعقد كي ينظر ”حصراً“ في التوصيات المتعلقة بطرائق وأساليب ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين التي وردت في التقرير الأخير، المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، للّجنة التي أنشئت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لبحث الحالة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة [٣٥]. غير أنه ينبغي ألّا يفسر ذلك، على أي نحو، بأنه الدعوة إلى المجلس بأن يتخلى عن مسؤوليته بالنسبة للإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط من خلال وسائل سياسية ودبلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتحديداً بممارسة السلطات التي خوّلها الميثاق للمجلس بالنسبة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين. وأنهى المتحدث كلمته بمناشدة المجلس أن يوفّر الحماية الدولية للأراضي العربية المحتلة [٣٦].

وتحدث ممثل الجمهورية العربية السورية نيابة عن المجموعة العربية فذكر أن المجلس قد دعي مرة أخرى لاتخاذ الإجراءات الفورية لحماية الشعب الفلسطيني وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. وأشار إلى أنه منذ آخر اجتماع للمجلس نُفِّذ العديد من المجازر من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية والمستوطنين. وأعرب المتحدث عن قلقه إزاء الدور المتزايد للمستوطنين الإسرائيليين في عمليات القمع. واستشهد بما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ [٣٧]، وقال إن المسألة الأساسية هي استمرار احتلال إسرائيل للأراضي التي استولت عليها في عام ١٩٦٧. وذكر أن الاحتلال هو عمل من أعمال العدوان وينبغي أن يعمل المجلس على إنهائه. وأشار إلى تقرير الأمين العام وأكّد أن الأمين العام قد أوصى المجلس بأن ينظر في توجيه نداء رسمي إلى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لضمان تطبيق الاتفاقية. وقال في ختام كلمته إن تطبيق الفصل السابع من الميثاق هو وحده الذي سيرغم إسرائيل على وقف مذابحها والانسحاب من الأراضي المحتلة [٣٨].

وتحدثت ممثلة السنغال، بوصفها أيضاً رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقالت إن الاجتماع الجاري عقده لمناقشة الحالة في الأراضي المحتلة يجري في مواجهة الشلل الذي أوشك على أن يصيب المجلس، وتعنت إسرائيل وإصرارها على سياسة الاحتلال والسيطرة والقمع والمماطلات العديدة في عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط. وأكّدت على أن العمل السياسي هو وحده الذي يمكن أن يحقّق تطلعات الشعب الفلسطيني. وشدّدت المتحدثة أيضاً على أن مُثل العدالة والحرية التي تشكّل ركيزة الميثاق ينبغي أن تحمل مجلس الأمن على أن يدعم التضامن الذي يتزايد تأييداً لاستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفقاً لرغبة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأشارت إلى أنه قد حان الوقت بالنسبة للمجلس للمزيد من التدخل بأن يتخذ الإجراء المناسب. ومن هذه الناحية لفتت المتحدثة الانتباه أيضاً إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ [٣٩].

---

[٣٣] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، انظر الوثيقة S/PV.2863، الصفحات ٦ إلى ٨. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[٣٤] مذكرة من الأمين العام يحيل بها قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٣ (S/20609)؛ ورسائل موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين (S/20611)؛ ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/20623 وS/20668)؛ وممثل إسرائيل (S/20637)؛ وممثل إسبانيا (S/20667).

[٣٥] S/12468.

[٣٦] S/PV.2863، الصفحات ١١ – ٢٨.

[٣٧] S/19443.

[٣٨] S/PV.2863، الصفحات ٢٨ – ٤٠.

[٣٩] المرجع نفسه، الصفحات ٤١ – ٤٥.

وخلال المناقشة، دعا معظم المتحدثين إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراءً عاجلاً لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ولإرغام إسرائيل على أن تطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على تلك الأراضي، وحثوا المجلس على أن ينظر في تقرير الأمين العام الذي قُدِّم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، والذي يتضمن توصيات في هذا الشأن [٤٠]. ودعا أحد المتحدثين المجلس إلى اعتماد تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٤١].

وفي الجلسة ٢٨٦٤ التي عقدت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار قدَّم من جانب إثيوبيا، والجزائر، والسنغال، وكولومبيا، وماليزيا، ونيبال، ويوغوسلافيا [٤٢].

وينص مشروع القرار في ديباجته على أن يشير المجلس بصفة خاصة إلى قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨)، وكذلك إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ [٤٣] وإلى التوصيات الواردة فيه. وفي منطوق مشروع القرار، يدين المجلس بشدة ما تتَّبعه إسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وكذلك الهجمات التي تشنها جماعات الاقتصاص على المدن والقرى الفلسطينية، وتدنيس القرآن الكريم؛ ويطلب إلى إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبوصفها طرفاً متعاقداً سامياً في اتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، قبول انطباق الاتفاقية شرعاً على الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛ ويذكر بالتزامات جميع الأطراف المتعاقدة السامية، بموجب المادة ١ من الاتفاقية، بضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف؛ ويطالب بأن تكف إسرائيل على الفور عن ترحيل المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وأن تضمن العودة الآمنة والفورية لمن تم ترحيلهم بالفعل؛ ويعرب عن القلق البالغ إزاء إغلاق المدارس في أجزاء من الأراضي المحتلة، ويطلب إلى إسرائيل السماح بإعادة فتح هذه المدارس على الفور؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة، وأن يقدم إلى المجلس في الوقت المناسب تقارير منتظمة تتضمن توصيات بشأن السُبل والوسائل اللازمة لضمان احترام الاتفاقية وحماية المدنيين الفلسطينيين، وأن يقدم أول هذه التقارير في موعد لا يتجاوز ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩.

وذكر ممثل الجزائر أن مسؤوليات مجلس الأمن تجاه الشعب الفلسطيني واضحة كوضوح واجباته المتعلقة بإرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ووفقاً لما ذكره المتحدث فإن فشل المجلس في القيام بعمل ما؛ فيما يتعلق بضرورة توفير حماية دولية كافية يعادل الفشل في مساعدة شعب معرَّض للخطر. وأردف قائلاً إنه لا بد لأي إجراء أن يشمل التنفيذ التام لاتفاقية جنيف الرابعة وتوفير مراقبة الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك عُرض على أعضاء المجلس مشروع قرار يبين الحدود الدنيا للتدابير التي لا غنى عنها من أجل حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وأكد المتحدث على أنه نظراً لأن القرار محدود في نطاقه ينبغي أن يحظى بتأييد المجلس الإجماعي. وحذر المتحدث من أن الفشل في اعتماد القرار سيُعتبر تشجيعاً للقمع ومكافأة لعنف المحتل [٤٤].

وأبرز السيد إنحين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، المسؤولية التاريخية والخاصة للأمم المتحدة تجاه شعب فلسطين. وأشار إلى موقف المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية إزاء القضية الفلسطينية، في آذار/مارس ١٩٨٩، وخاصة دعوته إلى وضع الأراضي المحتلة تحت الإشراف المؤقت للأمم المتحدة وإلى أن تقوم قوات دولية بحماية المدنيين الفلسطينيين والإشراف على انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي. وقال إن هذا المؤتمر كان من رأيه أن جميع المستوطنات باطلة ولاغية، وأنها غير قانونية، وطلب إلى الولايات المتحدة أن تطوِّر، وتشجِّع، حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية وتتخذ موقفاً محايداً بأن تقرّ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبالنسبة لخطة الانتخابات التي وضعتها إسرائيل، قال إنه ليس من الممكن أن تجرى انتخابات ديمقراطية وفقاً لقواعد تضعها سلطة الاحتلال التي تنكر الحق في الأشكال المختلفة للتعبير والنشاط السياسيين اللذين يمثلان جوهر عملية الاختيار الديمقراطي الحقيقي. وأشار إلى أن مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في الدار البيضاء في أيار/مايو ١٩٨٩ قد أيَّد تماماً الموقف الفلسطيني إزاء هذه المسألة، وهو أنه ينبغي أن تُجرى الانتخابات بعد انسحاب إسرائيل وتحت إشراف دولي. واختتم حديثه قائلاً إنه لا يمكن التفاوض على خطوات في اتجاه السلام وإجراء انتخابات وتحديد المركز النهائي للضفة الغربية وغزة إلّا على أساس الانسحاب الإسرائيلي. وهناك حاجة إلى أن يتخذ المجلس إجراءات من هذه الناحية وفيما يتعلق بالحالة السائدة في فلسطين في الوقت الحالي [٤٥].

وتحدث السيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، وقال إن هناك محاولة من جانب إسرائيل لإعطاء طابع روتيني للإصابات الفلسطينية وتهميش دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بما يجعلهما منصتين يعبر من فوقهما بالألفاظ عن إحباطنا مع ضمان ألّا يكون مجلس الأمن أداة لإصدار قرارات ذات شأن. ومن ناحية أخرى، فإن العرب مصممون على جعل المجلس نشطاً وموضعاً للثقة وفعّالاً. وقد انعكس ذلك في تأييد اجتماع قمة جامعة الدول العربية لقيام مجلس الأمن بدور رئيسي في الإعداد لمؤتمر دولي للتوصل إلى نهاية سلمية للنزاع. وفيما يتعلق باقتراح إسرائيل حول الانتخابات فإن المتحدث عبَّر عن اعتقاده بأن ذلك الاقتراح يفتقر إلى المصداقية وإلى احترام سلطة دولة فلسطين في تسمية المتفاوضين باسمها. أما عن المفاوضات ذاتها، فأشار المتحدث إلى أن هناك حاجة إلى تحديد الهدف منها. وهناك حاجة إلى أن يكون هدف المفاوضات هو تحديد كيفية هيكلة دولة فلسطين المستقلة وتعيينها بالتحديد وتحديد مراحلها. وحق الفلسطينيين في تقرير المصير هو حق غير قابل للتفاوض بالنسبة للدول العربية بنفس القدر الذي يقول به المجتمع الدولي بالنسبة لحق إسرائيل في الوجود في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧ [٤٦].

---

[٤٠] S/PV.2863، الصفحات ٤٦ – ٥٣ (الأردن)؛ وS/PV.2864، الصفحات ٣٧ – ٤٦ (تونس)؛ وS/PV.2865، الصفحات ١١ – ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٣٦ و٣٧ (البرازيل)؛ والصفحات ٤٣ – ٤٧ (يوغوسلافيا)؛ والصفحات ٤٧ – ٥٢ (الكويت)؛ والصفحات ٥٢ – ٥٧ (اليمن الديمقراطية)؛ وS/PV.2866، الصفحات ٣ – ٥ (كوبا)؛ والصفحات ٦ – ٨ (نيبال)؛ والصفحات ١٢ – ١٧ (أوكرانيا)؛ والصفحات ٢٤ – ٢٧ (أفغانستان)؛ والصفحات ٢٨ – ٣٢ (جمهورية ألمانيا الديمقراطية).

[٤١] S/PV.2864، الصفحات ٥٤ – ٦٣ (البحرين).

[٤٢] S/20677. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم.

[٤٣] S/19443.

[٤٤] S/PV.2864، الصفحات ١٢ – ١٧.

[٤٥] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٢٧.

[٤٦] المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ – ٣٧.

وذكر ممثل اليمن أن على مجلس الأمن أن يُلزم إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب جميع الصكوك، بما يشمل المعاهدات، التي التزمت بها كدولة عندما قُبلت عضواً في الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه قد حدثت عدة تطورات إيجابية، من بينها اقتراح إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضاف أن بعض أفكار الولايات المتحدة الأمريكية تدور حول الحل السياسي عن طريق الانتخابات، كما أشار إلى التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأمريكيون. غير أن الدعوة للانتخابات لن تُسهم بجدية في إحراز تقدم شامل ما لم يُقر المجلس بخطة شاملة للسلام يحدِّد بموجبها فترة زمنية محدَّدة لتنفيذها وتلتزم بها الدول الدائمة العضوية وجميع الأطراف المعنية بالنزاع. وأضاف قائلاً إنه إذا ما سلَّم المجلس بقبول فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام فإن عليه أن يُلزم إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة واستبدالها بقوات دولية لفترة زمنية محدَّدة بغرض الإشراف على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفيما بعد، تتولى القوة نفسها الإشراف على عملية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير. واختتم المتحدث كلمته قائلاً إن المجلس سيتحمل المسؤولية الكاملة عن النتائج السيئة التي قد تحدث من جراء تأخير الحل السياسي لهذه المشكلة [٤٧].

وفي الجلسة ٢٨٦٥ التي عُقدت في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩، ذكر ممثل مصر أن السياسة الإسرائيلية حيال الانتفاضة أدَّت إلى زيادة تردي الوضع في الأراضي المحتلة. وهذا مؤشر رئيسي على مدى استعداد إسرائيل للعيش في سلام مع جيرانها. ويتعيَّن على إسرائيل، كخطوة أولى، أن تفي بالتزاماتها التي تترتب على المعاهدات الدولية الخاصة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب وأن تتجاوب مع المبادرات البنّاءة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر المتحدث أيضاً أنه بالنظر إلى الاتجاه نحو دفع المشكلة إلى هوّة أعمق من العنف والتطرف في الأراضي المحتلة، وهو ما ينطوي على تهديدات خطيرة للغاية للسلام والأمن، أصبح من الضروري بدرجة أكبر اتخاذ إجراء عاجل. ودعا المتحدث مجلس الأمن إلى أن يعتمد، بتوافق الآراء، اتفاقاً يعبِّر عن رفض الرأي العام العالمي لاستمرار هذه الحالة. وأقرّ المتحدث بأن أعضاء المجلس يتحملون جانباً من المسؤولية عن تحقيق السلام في المنطقة، ولكنه شدّد على أن الجانب الأعظم من المسؤولية يقع على عاتق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وذكر أن التوصل إلى تسوية سياسية عادلة يتطلب إجراء مفاوضات بين ممثلي طرفي النزاع [٤٨].

وقال ممثل إسرائيل إن بيانات بعض ممثلي المجموعة العربية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي دليل إضافي على أن النزاع العربي الإسرائيلي لا يمكن حسمه في مؤتمر دولي ولا من خلال اتهامات صارخة ومطالب متطرفة ومناقشات عقيمة في المجلس. وأشار إلى أن الأمم المتحدة لن تنجح في تعزيز الحلول السلمية إلّا في الحالات التي تكون فيها الأطراف المتصارعة راغبة حقاً في تحقيق السلام ومستعدة للحوار السلمي والمفاوضات المباشرة. وحذَّر المتحدث من أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يبلغ بعد تلك المرحلة. ولن يكون من الممكن تحقيق السلام والعنف يسود في كل مكان. وقال إن القوات السورية احتلت لبنان باسم ''حفظ السلام''، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية تمارس الإرهاب يومياً، لا ضد الإسرائيليين فحسب، بل ضد إخوانها الفلسطينيين أيضاً. وأبلغ المتحدث المجلس أن حكومة إسرائيل، التي تعترض اعتراضاً قاطعاً على كل أعمال العنف، وافقت في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ على مبادرة سلام تدعو إلى تنفيذ المكونات التالية في وقت واحد. أولاً، أن يكون السلام بين إسرائيل ومصر، القائم على اتفاقات كامب ديفيد، حجر الزاوية لتوسيع نطاق دائرة السلام في المنطقة. وثانياً، تحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية التي لا تزال في حالة حرب معها بحيث يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وثالثاً، هناك حاجة إلى بذل جهد دولي من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان مخيمات اللاجئين العربية في يهودا والسامرة وفي قطاع غزة. ورابعاً، تقترح إسرائيل إجراء انتخابات ديمقراطية وحرة في تلك المناطق لاختيار ممثلين للقيام بمفاوضات من أجل فترة حكم ذاتي انتقالية. وفي مرحلة لاحقة تجرى مفاوضات للتوصل إلى حل دائم، يتم خلالها طرح جميع الخيارات وتحقيق السلام بين إسرائيل والأردن. وأضاف أن تعقد المسائل محل المفاوضات وعمق مشاعر جميع الأطراف يجعلان من الضروري وجود فترة انتقالية [٤٩].

وذكر ممثل الجمهورية العربية السورية أن إسرائيل لا تريد السلام، لأنها تريد الأرض وتريد مزيداً من الأرض من خلال الاستيطان. وأضاف أن الجولان قد ضُمّت علانية ضد إرادة المجتمع الدولي، وأن إسرائيل احتلت جنوب لبنان وأقامت فيه ما يسمى المنطقة الأمنية، وهي في حقيقة الأمر احتلال. وحذَّر من أنه ما لم يتخذ المجلس الإجراءات التي تمليها ولايته وينص عليها الميثاق فإن إسرائيل ستواصل سياساتها التوسعية. وقال إن السلام لا يمكن أن يقام إلّا على أساس الانسحاب الكامل والناجز من جميع الأراضي العربية المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولة مستقلة على أرض وطنه. وينبغي أن تتحقق هذه التسوية في مؤتمر دولي يُعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وطبقاً لقراراتها ذات الصلة. وردّاً على تعليق إسرائيل على دور الجمهورية العربية السورية في لبنان، أكّد المتحدث أن بلده موجود في لبنان بطلب من لبنان وبتفويض من الدول العربية الأخرى لمساعدة جميع الأطراف اللبنانية على الوصول إلى اتفاق وحل مشكلاتهم، وأن الجمهورية العربية السورية ليست طرفاً في النزاع هناك. وذكر أن إسرائيل هي، من ناحية أخرى، قوة محتلة في لبنان الذي قامت بغزوه في عام ١٩٨٢ وترفض الانسحاب منه رغم صدور قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تدعو إلى الانسحاب [٥٠].

وفي الجلسة ٢٨٦٧ المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩، أشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى الاتجاه العالمي العام نحو إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية والإقليمية. وذكر أن إحدى السمات الرئيسية المميزة لهذا الاتجاه هي زيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى طرق لتسوية حالات النزاع والتوصل إلى حلول عملية لها. وأضاف أنه لا ينبغي في هذه المرحلة الهامة ترك أي جزء من أجزاء العالم خارج عملية تحسن المناخ الدولي هذه. وأعرب عن أسفه لعدم وجود تحرك حقيقي نحو فك عقدة الشرق الأوسط – وهي من أقدم العقد وأكثرها تعقيداً. وأعرب عن اعتقاده بأن مأساة الفلسطينيين هي مأساة جميع الشعوب التي تعيش في الشرق الأوسط. وقال إن حل هذه المشكلة يكمن في التوصل إلى تسوية شاملة. وذكر أن وفده يعتبر أن الظروف المؤاتية لإقرار السلام قد توافرت الآن في المنطقة. وذكر أنه تم التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن المسألة الأساسية، عن طريق تأييد عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. وأضاف أن التحول إلى السلام في المنطقة قد يسرته السياسة المتوازنة البنّاءة التي اعتمدتها منظمة

[٤٧] المرجع نفسه، الصفحات ٤٦ – ٥٥.

[٤٨] S/PV.2865، الصفحات ٣ – ١٠.

[٤٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ – ٣٢.

[٥٠] المرجع نفسه، الصفحات ٥٨ – ٦٧.

التحرير الفلسطينية. وناشد المتكلم إسرائيل أن تعيد النظر في موقفها السلبي وأن تشارك في الجهود الدولية المبذولة من أجل السلام. وشدّد على إمكانيات مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلام وأشار إلى المقترحات التي تقدم بها بلده لعقد اجتماع للمجلس على مستوى وزراء الخارجية وإجراء محادثات متعددة الأطراف ومحادثات ثنائية بين الأطراف المعنية، تتم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الوسطاء. وقال إنه يؤيد مشروع القرار، الذي اعتبره مشروعاً إنسانياً ومتوازناً ومحققاً لحل وسط [٥١].

وتكلم ممثل فنلندا فأشار إلى أن الأطراف المعنية توافق على شيء واحد على الأقل، وهو أن استمرار الوضع الراهن أمر لا يمكن الدفاع عنه وأنه يتعين إحداث تغيير. وذكر أن من رأيه أن ما يلزم هو اتخاذ خطوات من جانب سلطة الاحتلال. وقال إن دور المستوطنين الإسرائيليين يستحق أيضاً عناية خاصة. وأضاف أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وذكر أن ضمان الاحترام التام للمبادئ المتعلقة بحماية المدنيين في ظل الاحتلال هو إحدى الخطوات. وفي هذا الصدد أيّد المتكلم النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام باعتبارها صحيحة تماماً. وأعرب عن أمله في زيادة دعم وتعزيز أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وشدّد أيضاً على أهمية تقديم الأمين العام تقارير أخرى مستقبلاً عن الحالة في الأراضي المحتلة [٥٢].

وتكلم ممثل فرنسا فكان من رأيه أن مجلس الأمن لا يمكن أن يظل مكتوف اليدين إزاء تصعيد القمع من جانب قوات الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، والهجمات المتكررة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون على القرى الفلسطينية. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته، وأن من الضروري أن يبدأ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، ومعهم الأطراف المعنية مباشرة، بوضع الأساس لمؤتمر سلام دولي يتناول النزاع من كافة جوانبه [٥٣].

وتكلم ممثل المملكة المتحدة فشدد على الحاجة الملحّة إلى اشتراك الجانبين في مفاوضات مباشرة تمهد الطريق لتسوية سلمية. ورحّب في هذا الصدد بما أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية من التزامها بتحقيق السلام مع إسرائيل، ووصف مقترحات حكومة إسرائيل بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة بأنها خطوة مفيدة أخرى إلى الأمام. ودعا إسرائيل إلى تقديم وعد واضح بالتقدم نحو المفاوضات والتوصل إلى حل يقوم على فكرة الأرض مقابل السلام تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وأعرب عن أسفه لوصف ممثل إسرائيل مداولات مجلس الأمن بأنها ''مناقشة عقيمة''، ورحّب بتركيز المتكلمين الآخرين على ضرورة اتخاذ تدابير لحماية السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال. وأعرب عن أمله في أن ينظر المجلس على وجه السرعة فيما يمكن اتخاذه من إجراءات في هذا الصدد [٥٤].

وتكلم ممثل الولايات المتحدة قبل إجراء التصويت فأعرب عن عميق القلق لاستمرار العنف في الأراضي المحتلة. وناشد جميع الأطراف الامتناع عن أعمال العنف، كما ناشد إسرائيل على وجه الخصوص أن تستخدم في المحافظة على النظام أساليب لا تؤدي إلى ما لا لزوم له من الوفيات والإصابات. وقال إن حكومته تشارك مشاركة نشطة في الجهود المبذولة للمساعدة على تحقيق تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض تحقيقاً للسلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وذكر أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الأراضي المحتلة على أساس عملية سياسية واسعة هو خطوة عملية في هذا الاتجاه توفر الأساس لخطوات أخرى إلى الأمام. ورحّب بمبادرة حكومة إسرائيل ولكنه سلام بأنه يلزم القيام بعمل كثير لتضييق هوة الخلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين الإسرائيليين والعرب بشأن الكيفية التي تجرى بها هذه الانتخابات. وأشار إلى أن حكومته سبق لها أن حثت مجلس الأمن مراراً على الابتعاد عن خطاب التفرقة والنظر إلى الأمور من جانب واحد نظرة لا تساعد على شيء في التصدي للمشكلة العربية – الإسرائيلية، وذكر أن مشروع القرار لا يحقق هذا الهدف. وأضاف أن الولايات المتحدة توافق على جوانب معينة في النص، مثل تأكيده على انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة، وإدانة الأعمال التي يقوم بها المستوطنون، ومعارضة إبعاد الفلسطينيين، ولكن مشروع القرار ينطوي مع ذلك على إدانات شاملة لسياسات إسرائيل وممارساتها دون الإشارة إلى أي عمل من أعمال العنف الخطيرة التي يقوم بها الجانب الآخر. وأشار إلى أن الولايات المتحدة، التي تأخذ مأخذ الجد مسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن، ستصوت ضد مشروع القرار الذي لا يعزز دور مجلس الأمن والأمم المتحدة في عملية السلام [٥٥].

وعندئذ طرح مشروع القرار للتصويت فأيده ١٤ عضواً وعارضه عضو واحد (الولايات المتحدة) ولم يتم اعتماده بسبب التصويت السلبي لعضو دائم بمجلس الأمن.

وتكلم ممثل المملكة المتحدة بعد إجراء التصويت فذكر أن تصويت بلده مؤيداً مشروع القرار، الذي استخدم لغة معينة في وصف الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لا ينطوي على أي تغيير في رأيه فيما يتعلق بوضع هذه الأراضي [٥٦].

وتكلم ممثل فلسطين معلقاً على التصويت فرفض الحجة القائلة بأن مشروع القرار مشروع غير متوازن. وتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة قد غيرت موقفها بالنسبة لوضع القدس بعدما اقترحت حذف عبارة ''بما فيها القدس'' من النص لدى إشارته إلى الأراضي المحتلة. وكرر أنه لا يفهم موقف حكومة الولايات المتحدة حين تتكلم عن إجراء انتخابات حرة لشعب محروم من حق تقرير المصير [٥٧].

المقرر المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٧٠): القرار ٦٣٦ (١٩٨٩)

في رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٥٨]، طلب ممثل الجمهورية العربية السورية، بوصفه رئيساً للمجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة إبعاد المدنيين الفلسطينيين.

---

[٥١] S/PV.2867، الصفحات ٢ – ٨.

[٥٢] المرجع نفسه، الصفحات ٨ – ١٣.

[٥٣] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ١٦.

[٥٤] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ – ١٨.

[٥٥] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٣٠.

[٥٦] المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

[٥٧] المرجع نفسه، الصفحات ٣٢ – ٣٧.

[٥٨] S/20709.

وفي الجلسة ٢٨٧٠ المعقودة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالة على جدول أعماله ونظر في المسألة في الجلسة نفسها. وبعد إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس دعوة ممثل إسرائيل، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. كذلك قرّر المجلس بأغلبية ١١ صوتاً ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك لا في إطار المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ بل بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ [٥٩].

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس (يوغوسلافيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين إلى الأمين العام [٦٠]، أبلغ فيها المجلس بأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، قد ازدادت تدهوراً بعد قيام إسرائيل بترحيل ثمانية من الفلسطينيين إلى جنوب لبنان في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩، انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقراري مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨). كذلك وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى عدد من الوثائق الأخرى [٦١]، بما فيها مشروع قرار مقدم من إثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا [٦٢].

وتكلم ممثل إسرائيل فاتهم المجلس بأنه يحاول دائماً أن يدين إسرائيل لما تتخذه من إجراءات، في الوقت الذي يتجاهل فيه العنف الشديد والمستمر الذي اقتضى اتخاذ هذه التدابير. وذكر أن إسرائيل التي تتحمل مسؤولية لا شك فيها بالنسبة لسلامة وأمن جميع سكانها قد تصرفت بأقصى قدر من ضبط النفس وفي حدود قوانينها الداخلية والقانون الدولي. وأضاف أن إسرائيل اختارت ألّا تطبق عقوبة الإعدام التي تنص عليها صراحة اتفاقية جنيف الرابعة مفضلة اتخاذ تدابير أقل شدة بما يتفق والمادة ٦٣ من قواعد لاهاي. وأشار المتكلم إلى أن من تم إبعادهم قد منحوا فرصة الممارسة الكاملة لحقوقهم القانونية خلال إجراءات قانونية طويلة استمرت ما يقرب من سنة. وأضاف أنه إذا ما عاد الهدوء فإن من الممكن النظر في عودتهم. وذكر المتكلم أنه قد وقعت مؤخراً عدة أحداث سياسية بالغة الخطورة أخلت بالنظام العالمي ولكن المجلس لم يدع للاجتماع إلّا لنقد إسرائيل وحدها. وقال إنه ينبغي للمجلس أن يطالب بوقف جميع أعمال العنف وأن يشجع الحوار والسلام، وشدّد على أن مشروع القرار المعروض على الأعضاء لا يحقق هذه الأهداف [٦٣].

وتكلم ممثل الولايات المتحدة قبل إجراء التصويت فأشار إلى معارضة حكومته ممارسة عمليات الترحيل لأنها تخل بالمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة كما أنها غير ضرورية للمحافظة على النظام ولا تساعد عملية السلام. على أنه أضاف أن من المهم أيضاً أن يفهم أعضاء المجلس أن إسرائيل، التي ظلت سنوات طويلة تواجه وضعاً شديد الصعوبة، تواجه الآن تحديات جديدة بالنسبة لأمنها. وذكر أن الولايات المتحدة، التي تشارك مشاركة إيجابية في السعي إلى مساعدة الأطراف على الالتقاء للتوصل إلى ترتيبات مؤقتة وترتيبات فيما يتعلق بالوضع النهائي تؤدي إلى تحقيق السلام الشامل، تعتقد أنه لا يوجد حل عسكري بل حل يتم التوصل إليه بالتفاوض فقط. وأعرب عن أسفه لإبعاد ثمانية فلسطينيين آخرين ووافق على مطالبة إسرائيل بالامتناع عن القيام بأية أعمال أخرى من هذا القبيل، ولكنه شدّد على أن إثارة المسألة في مجلس الأمن بالطريقة التي أثيرت بها لن يساعد على الإقلال من التوترات. وأضاف أن هذا هو السبب في أن وفد الولايات المتحدة سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار. وقال المتكلم إنه يود أن يسجل أن حكومته تؤكد اعتراضها على عبارة ''الأراضي الفلسطينية المحتلة'' وعبارة ''الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، و... غيرها من الأراضي العربية المحتلة''، لأنها تعتبر أن هاتين العبارتين تصفان الأراضي وصفاً ديمغرافياً، وتقتصران على الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وتستبقان الحكم بالنسبة لتقرير وضعها. وذكر أن القدس ينبغي أن تظل مدينة غير مقسمة وأن يتم تقرير وضعها النهائي من خلال المفاوضات [٦٤].

وعندئذ طرح مشروع القرار للتصويت، وتم اعتماده بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة) بوصفه القرار ٦٣٦ (١٩٨٩)، فيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراريه ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨،

وقد علم أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قامت مرة أخرى، وفي تحد لهذين القرارين، بإبعاد ثمانية مدنيين فلسطينيين في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و٤٩ منها،

١ - يأسف بالغ الأسف لاستمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في إبعاد المدنيين الفلسطينيين؛

٢ - يطلب إلى إسرائيل أن تكفل العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم، وأن تكف فوراً عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين؛

٣ - يؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛

٤ - يقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض.

وبعد اعتماد القرار، أعرب ممثل فلسطين عن ثقته في أن مجلس الأمن سيقوم باتخاذ خطوات أخرى لضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة وعودة المدنيين الفلسطينيين على الفور آمنين إلى ديارهم وعدم قيام إسرائيل بأية عمليات إبعاد أخرى [٦٥].

---

[٥٩] للاطلاع على بيان ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2870، الصفحات ٨ - ١٠. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[٦٠] S/20708.

[٦١] الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من المراقب عن فلسطين (S/20708)؛ والرسالة الموجهة من القائم بأعمال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/20714).

[٦٢] S/20710.

[٦٣] S/PV.2870، الصفحات ١٢ - ١٧.

[٦٤] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ - ٢٠.

[٦٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و٢٢.

المقرر المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٨٣): القرار ٦٤١ (١٩٨٩)

في رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٦٦]، طلب ممثل قطر، بالنيابة عن المجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة إبعاد المدنيين الفلسطينيين. وفي الجلسة ٢٨٨٣ المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالة على جدول أعماله ونظر في المسألة في الجلسة نفسها.

وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل إسرائيل، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت. كذلك قرّر المجلس بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة) دعوة المراقب عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك في المناقشات لا في إطار المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ولكن بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ [٦٧].

ووجّه الرئيس (الجزائر) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من إثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا [٦٨].

ثم وجّه انتباههم إلى رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة من المراقب عن فلسطين [٦٩] تم فيها إبلاغ المجلس بأن إسرائيل أبعدت خمسة فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جنوب لبنان وفرنسا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٩، وهو انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨) و٦٣٦ (١٩٨٩)، وطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة. كذلك وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة من ممثل لبنان [٧٠].

وتكلم ممثل إسرائيل فشدد على أن زيادة العنف هي الرد المباشر من جانب منظمة التحرير الفلسطينية على التحدي الذي طرحه بلده بمبادرة السلام التي قدمها في نيسان/أبريل ١٩٨٩. وذكر أن ضحايا عنف منظمة التحرير الفلسطينية في الشهور الأخيرة من الفلسطينيين كان أكثر من عدد ضحاياه من الإسرائيليين. وأضاف أن المقصود من هذا العنف هو تخويف السكان المحليين وضمان السيطرة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف أنه على الرغم من هذا العنف فإن حكومته مصممة على مواصلة الحوار مع القادة الفلسطينيين المحليين. وقال إن محادثات واسعة تجرى بين حكومة إسرائيل وقادة من جميع عناصر المجتمع الفلسطيني من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب وعملية إجراء الانتخابات الحرة الديمقراطية في الأراضي. وسلّم المتكلم بأن القانون الدولي يضع مسؤولية المحافظة على النظام العام والأمن العام في الأراضي ”المدارة“ على كاهل إسرائيل، ولكنه شدّد على أن إسرائيل لا توافق على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق قانوناً على يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولكنها تتصرف عملياً وفقاً لنصوصها الإنسانية. وأضاف أن المحكمة العليا بإسرائيل قد نظرت مراراً في التفسير والتطبيق السليمين للمادة ٤٩ من الاتفاقية وقرّرت أن هذه المادة تحظر الإبعاد الجماعي ولكنها تجيز إبعاد الأفراد. ووجّه المتكلم الانتباه في ملاحظاته الختامية إلى عجز المجلس عن الاستجابة بطريقة فعّالة لأعمال التقتيل بلا تمييز التي ارتكبتها مؤخراً الجمهورية العربية السورية وعملاؤها في لبنان بينما سارع إلى اتخاذ إجراءات عندما تعلق الأمر بإسرائيل. على أنه دعا دول الشرق الأوسط إلى تأييد مبادرة السلام وطالب المجلس بتشجيع اتخاذ خطوة كبيرة للخروج من حالة الجمود الراهنة [٧١].

وقبل إجراء التصويت، تكلم ممثل الولايات المتحدة فكرر معارضة حكومته لعمليات الإبعاد. وذكر أن إسرائيل مضت تقوم بعمليات الإبعاد على الرغم من دعوة مجلس الأمن الأخيرة لها، في القرار ٦٣٦ (١٩٨٩)، بالامتناع عن القيام بأية عمليات إبعاد أخرى. وقال إن حكومته، في هذا السياق، لن تعارض مشروع القرار ولكنها ستمتنع عن التصويت عليه. واختتم كلمته بأن سجل مرة أخرى اعتراض بلده على صياغة مشروع القرار فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة [٧٢].

وعندئذ طرح مشروع القرار للتصويت وتم اعتماده بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة)، بوصفه القرار ٦٤١ (١٩٨٩) ونصه كما يلي:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وقد علم أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قامت مرة أخرى، وفي تحد لهذه القرارات، بإبعاد خمسة مدنيين فلسطينيين في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٩،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و٤٩ منها،

١ - يشجب استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في إبعاد المدنيين الفلسطينيين؛

٢ - يطلب إلى إسرائيل أن تكفل العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم، وأن تكف فوراً عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين آخرين؛

٣ - يؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛

٤ - يقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض.

وبعد اعتماد القرار، أعرب ممثل فلسطين عن أمله في أن تبدأ الأعمال التحضيرية تحت إشراف الأمم المتحدة لعقد مؤتمر السلام الدولي [٧٣].

---

[٦٦] S/20817.

[٦٧] للاطلاع على بيان ممثل الولايات المتحدة، انظر S/PV.2883، الصفحات ٦ - ٨. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[٦٨] S/20820.

[٦٩] S/20816.

[٧٠] S/20822.

[٧١] S/PV.2883، الصفحات ٩ - ١٦.

[٧٢] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ - ١٨.

[٧٣] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ - ٢٠.

المقرر المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٨٩): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٧٤]، طلب ممثل الكويت، بصفته رئيس المجموعة العربية، عقد جلسة فورية للمجلس للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الجلسة ٢٨٨٧ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله. كما نظر المجلس في البند في جلساته ٢٨٨٧ و٢٨٨٨ و٢٨٨٩، المعقودة في ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

وإثر إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي إسرائيل والكويت والمملكة العربية السعودية، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت. كما وجّه المجلس الدعوة إلى السيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وفي الجلسة ذاتها، قرّر المجلس أيضاً، بأكثرية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة)، وامتناع ثلاث دول عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في النقاش، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ولكن بحقوق المشاركة ذاتها المترتبة بموجب المادة ٣٧ [٧٥]. وفي الجلسة ٢٨٨٨، دعا المجلس ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ٢٨٨٧، وجّه الرئيس نظر أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الجزائر، وكولومبيا، وإثيوبيا، وماليزيا، ونيبال، والسنغال، ويوغوسلافيا [٧٦]. وبموجب ديباجة مشروع القرار، يشير المجلس إلى قراراته ذات الصلة بشأن الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، ولا سيما القرار ٦٠٥ (١٩٨٧)، واتفاقية جنيف، كما يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢/٤٤ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وبموجب منطوق مشروع القرار، يشجب مجلس الأمن بشدة سياسات إسرائيل وممارساتها التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ولا سيما الحصار المفروض على المدن، ونهب البيوت، والمصادرة التعسفية غير القانونية لأملاكهم وممتلكاتهم الثمينة؛ ويؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، ويدعو إسرائيل إلى التقيد بالاتفاقية؛ كما يدعو إسرائيل إلى الإحجام عن سياساتها وممارساتها وإلى رفع حصارها؛ ويحث إسرائيل على أن تعيد الممتلكات المصادرة إلى أصحابها؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء رصد في الموقع للحالة في الأراضي المحتلة، وأن يقدم تقارير دورية عن ذلك.

ووجّه الرئيس أيضاً نظر أعضاء المجلس إلى مذكرة من الأمين العام مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ [٧٧]، تحيل نص الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢/٤٤، التي تطلب فيها الجمعية من المجلس أن يدرس على وجه الاستعجال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بغية النظر في اتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

ووجّه الرئيس كذلك نظر المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٢٣ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ موجهتين إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين [٧٨]، يصف فيهما آخر التدابير التي اتخذتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ويطلب من المجلس اتخاذ تدابير فورية لحماية المدنيين الفلسطينيين وضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة.

وتكلم ممثل الكويت، أيضاً باسم المجموعة العربية، فقال إن الجلسة قد طلبتها المجموعة العربية بسبب خطورة الحالة وتأخر مجلس الأمن في دراسة الحالة والنظر في اتخاذ تدابير من أجل حماية الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٤٤. وعلى حد تعبير الممثل، فإن أبعاد ودلالات السياسة الإسرائيلية اتضحت في الآونة الأخيرة في بيت ساحور، حيث نُهبت البيوت، وأُغلقت الطرق، وصودرت الممتلكات. وازدادت الأمور تدهوراً بالقيام بما يسمى تجديد معبد سليمان على مقربة من المسجد الأقصى في القدس. وقال إن المجموعة العربية تتوقع أن يؤدي نهب إسرائيل الممتلكات الفلسطينية ومصادرة الممتلكات ووسائل الإنتاج، في محاولة لإرغام أرباب العمل على دفع ما يسمى بالضرائب المستحقة، إلى عصيان مدني واسع النطاق تصل آثاره إلى المناطق الأخرى. ودعا المتكلم المجلس إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإرغام إسرائيل على وقف هجماتها على السكان والامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة، ودفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحصار الذي فرضته على بيت ساحور. وأصر على أن الوقت قد حان للمجلس كي يضطلع بعمليات استعراض وتقييم متعمقة وموضوعية للأسباب والعوامل التي تحول دون تنفيذ قراراته [٧٩].

وقال ممثل فلسطين إن أعضاء المجلس إنما يجتمعون لضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة، بوصفهم أطرافاً متعاقدة سامية في الاتفاقية، وبوصفهم أعضاءً في المجلس يشتركون جميعاً في الالتزام بما يمليه عليهم ميثاق الأمم المتحدة بالنظر في طلب مقدم من الجمعية العامة في قرارها ٢/٤٤. واتهم إسرائيل بارتكاب ''جرائم دولة'' في بيت ساحور، بمصادرتها ممتلكات المدنيين الأبرياء وفرض الضرائب بالقوة الفظة من أجل الاستمرار في الاحتلال الأجنبي وتوطيده. وأشار إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ [٨٠]، الذي وصفه بأنه نتيجة دراسة ميدانية للحالة، فدعا أعضاء المجلس إلى أن يطلبوا على أساس الأولوية، أن يقدم الأمين العام تقارير ميدانية كهذه بقدر ما تدعو الحاجة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجلس أيضاً أن يطلب من إسرائيل إعادة الممتلكات المسروقة إلى الضحايا أو تعويضهم عن الأضرار. وأخيراً، لاحظ المتكلم أن حكومة الولايات المتحدة قد أذنت بمعونات إضافية اقتصادية وعسكرية هائلة لإسرائيل، وأعرب عن خوفه من أن هذا سيقدم أموالاً إضافية من أجل الاحتلال العسكري والفظاعات المرتكبة في الأراضي المحتلة. وحث الولايات المتحدة على الانضمام إلى توافق الآراء، كي يتسنى للأمين العام، على الأقل، أن يوفد أو يعين فوراً فريق رصد لتزويد المجلس بتقارير ميدانية [٨١].

---

[٧٤] S/20942.

[٧٥] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر الوثيقة: S/PV.2887، الصفحات ٣ – ٦. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[٧٦] S/20945، وقد نُقح المشروع في وقت لاحق، لكنه لم يُعتمد بسبب الصوت السلبي الذي أدلى به أحد أعضاء المجلس الدائمين.

[٧٧] S/20902.

[٧٨] S/20920 وS/20925.

[٧٩] S/PV.2887، الصفحات ٨ – ١٦.

[٨٠] S/19443.

[٨١] S/PV.2887، الصفحات ١٦ – ٣٣.

وخلال سير المناقشة، أعرب متكلمون آخرون عن قلقهم بشأن تدابير إسرائيل القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين في بيت ساحور وتدخلها ضد مكاتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وأفرادها في الضفة الغربية وقطاع غزة [٨٢]. وذكروا أن المجلس يتحمل مسؤولية ضمان حماية الفلسطينيين، ودعوا المجلس إلى النظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. كما بينوا أن التسوية السلمية للمشكلة لا بد أن تقوم على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير، والاعتراف بحق إسرائيل في العيش في حدود آمنة معترف بها. وناشد العديد من المتكلمين المجلس أن يعالج المسألة من خلال مؤتمر سلام دولي تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة. ودعا أحد الممثلين المجلس إلى تهيئة الظروف الضرورية لعقد هذا المؤتمر [٨٣]. وناشد متحدث آخر أعضاء المجلس الدائمين أن يتخذوا خطوات عملية وأن يشرعوا في النظر في إنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر في أقرب وقت [٨٤].

وفي الجلسة ٢٨٨٨، تكلمت ممثلة السنغال أيضاً بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فأفادت بأن القمع يتزايد وأن الغارات التي شُنت ضد بيت ساحور تبين بوضوح أن إسرائيل تسعى إلى حل عسكري للمشكلة الفلسطينية. وذكرت أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل جهداً أكبر بشأن الشرق الأوسط وذلك بالشروع في عملية السلام والإشراف عليها على أساس المبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣. وأعربت عن أملها في أن يعمل المجلس مع الأمين العام على تنظيم مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط، وأن يعتمد مشروع القرار لضمان حماية دولية نزيهة للفلسطينيين. وأضافت المتكلمة أن المجلس سيحتاج، من أجل اضطلاعه بعملية السلام إلى الدعم والمساعدة من جميع أعضائه وبخاصة من أعضائه الدائمين [٨٥].

واحتج ممثل إسرائيل بأنه إن كان هناك أي تدهور في الموقف، فهو لا يتعلق بالجهود التي تبذلها السلطات الإسرائيلية للمحافظة على الأمن والنظام العامين، بل يتعلق بتصعيد العنف بين الفلسطينيين أنفسهم. وادعى أن مشروع القرار، الذي دبرته الدول العربية في حملة الجهاد الرسمية التي تشنها ضد إسرائيل، يتجاهل قتل منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينيين ويوجه حنقه إلى تدابير قانونية تماماً، مثل جباية الضرائب. فالتهمة بأن إسرائيل قد خرقت القانون الدولي بجبايتها الضرائب في بيت ساحور، هي تهمة بلا أساس بالنظر إلى أن جباية الضرائب، والمستحقات، والجمارك، وأشكال المدفوعات الأخرى هي أمور مسموح بها بموجب قواعد لاهاي. وبحسب القانون الدولي العام، يمكن للمحتل أن يستعمل لمآربه الخاصة الرصيد المتبقي بعد دفع تكاليف الإدارة.

لكن إسرائيل بدلاً من ذلك، استخدمت الأموال لتمويل توفير الخدمات للأهالي الفلسطينيين بل وأكملت هذه الأموال بأموالها الخاصة كلما كان ذلك ضرورياً. وأكد المتكلم أن البلدان التي تدعي بأنها قلقة على أحوال الفلسطينيين تلجأ إلى مجلس الأمن فقط لمهاجمة إسرائيل. وأشار إلى أن المفاوضات تجري في ذاك الوقت بين الإسرائيليين وممثلي الفلسطينيين من يهودا والسامرة وقطاع غزة بهدف بدء الحوار. واختتم كلامه بقوله إن مبادرة بلده السلمية هي المسعى الحقيقي المجدي العملي الوحيد في سبيل إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي [٨٦].

وتكلم ممثل يوغوسلافيا أيضاً بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، فأعرب عن قلقه لأن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من أن تقوم بالدور المناسب للنظر في هذه المشكلة التي هي من أخطر التهديدات للسلام والاستقرار، وذلك نتيجة للمواقف التي يتخذها البعض. فقد أشارت بلدان عدم الانحياز مراراً إلى الحاجة إلى مواصلة النظر في مشكلة فلسطين في المجلس. وهذه البلدان تتوقع من المجلس بهذه المناسبة أن يتخذ إجراءات حازمة، وكخطوة أولى، أن يضمن تنفيذ القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) والانصياع له. وفي الوقت ذاته، تعتقد هذه البلدان أنه ينبغي للمجلس أن يزيد من اهتمامه بهذه المشكلة عن طريق البحث عن أنسب الأسس لبدء عملية تفضي إلى حل سياسي للمشكلة، وذلك على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار المتكلم إلى أن بلدان عدم الانحياز أكدت موقفها من جديد في مؤتمر قمتها التاسع المعقود في بلغراد وهو أن أكثر الطرق واقعية وقبولاً للتوصل إلى حل هو عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت تحت رعاية الأمم المتحدة [٨٧].

وقال السيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، إن المجموعة العربية طلبت عقد الجلسة لتأكيد التزامها بإنقاذ السلام في الشرق الأوسط عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقال إن نية إسرائيل، من خلال نشر المستوطنات في الأراضي المحتلة، هي ضرب وحدة الشعب الفلسطيني وتسهيل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. فهذه النية واضحة في إعلان إسرائيل مؤخراً هضبة الجولان والقدس الشرقية أجزاء من أراضيها، وفي تقاعسها المتعمد عن تحديد الأرض المحتلة في عام ١٩٦٧، ورفضها الجلاء عن الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧. فإسرائيل تريد أن تُعامل كمحتل عندما تقوم بجباية الضرائب لكنها لا تريد أن تُعتبر محتلة عندما تقوم بترحيل الفلسطينيين. وأكد المتكلم دعم الجامعة العربية للمؤتمر الدولي المقرر رعايته من قبل الأمم المتحدة وشدّد على أن أي مفاوضات من أجل السلام لا بد أن تتم على أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني [٨٨].

وفي الجلسة ٢٨٨٩ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أدان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأعمال القمعية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومحاولاتها عرقلة الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الأونروا. وأعرب عن قلقه لاستخدام إسرائيل القوة ضد موظفي الوكالة الدوليين واعتقال واحتجاز الموظفين وكذلك بشأن الغارات

[٨٢] S/PV.2888، الصفحات ٥ – ١٢ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحات ٢٦ – ٣١ (يوغوسلافيا)؛ والصفحات ٣١ – ٣٥ (نيبال)؛ والصفحات ٣٦ – ٤٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وS/PV.2889؛ والصفحات ١٢ – ١٦ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٧ و١٨ (فنلندا)؛ والصفحات ٢٢ – ٢٧ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (كندا)؛ والصفحات ٢٩ – ٣٢ (إثيوبيا)؛ والصفحات ٣٢ – ٣٥ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣٥ و٣٦ (كولومبيا).

[٨٣] S/PV.2888، الصفحة ٢٦ (الجزائر).

[٨٤] المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (ماليزيا).

[٨٥] المرجع نفسه، الصفحات ١٢ – ٢٠.

[٨٦] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ – ٢٦.

[٨٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٣١.

[٨٨] المرجع نفسه، الصفحات ٤١ – ٥٢.

التي شنّتها السلطات الإسرائيلية على مكاتب الوكالة في الأراضي المحتلة. ولاحظ الفارق بين تأكيدات إسرائيل بشأن التسوية السلمية، وسياستها الفعلية بشأن الانتفاضة. وأشار المتكلم إلى اقتراح بلده المقدّم في شباط/فبراير والرامي إلى تحسين الحالة في المنطقة، فأفاد بأن الاتحاد السوفياتي على استعداد للتعاون بشكل فعّال مع جميع الأطراف، والأمم المتحدة، والأمين العام، لعقد مؤتمر لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط. وأعرب عن تأييده مشروع القرار، وأكد على الحاجة إلى الاستعانة بإمكانيات مجلس الأمن [٨٩].

وشجب ممثل المملكة المتحدة الغارات الأخيرة التي قامت بها القوات الإسرائيلية على أمكنة عمل الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي وصفها بأنها انتهاك لامتيازات هيئة الأمم المتحدة وحصاناتها. وأبلغ المجلس أن حكومته قد تلقت تقارير مثيرة للقلق بشأن الحالة في بيت ساحور. وأيّاً كانت أوجه الصواب والخطأ في إضراب مواطني بيت ساحور عن دفع الضرائب، فالواجب هو اتباع عملية قانونية حسب الأصول. وعلاوة على ذلك، فلا عذر لمصادرة الممتلكات الفلسطينية بشكل تعسفي غير قانوني. وأعرب عن إدانة بريطانيا قتل المدنيين من قبل القوات الإسرائيلية وكذلك قتل ما يسمى بالمتعاونين الفلسطينيين مع إسرائيل. ورأى المتكلم أنه ينبغي إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة على أساس الأرض مقابل السلام، وذلك تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). فهذا سيحرك العملية المفضية إلى عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة [٩٠].

وذكر ممثل فرنسا بأنه أيًّا كانت التبريرات المقدمة، لا بد من أن تُدان الأحداث التي وقعت في بيت ساحور والأساليب التي استخدمها الجيش الإسرائيلي. كما أدان سلطات الاحتلال لمنعها ممثلي الدول الأجنبية من الوصول إلى البلدة ودعا إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وشدّد المتكلم على أن السلام الدائم لا يمكن أن يقوم إلّا على أساس الاعتراف المتبادل من الفلسطينيين والإسرائيليين بحقوق ومطامح كل منهما. وبهذا المعنى، فإن التسوية السلمية الشاملة ينبغي أن تضمن حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما تضمن حق الفلسطينيين، الذي لا يقل عن ذلك أهمية، في وطن يستطيعون أن يقيموا فيه الهياكل السياسية التي يختارونها. وعلى المجتمع الدولي واجب لا بد من أن يؤديه في هذا الصدد، كما ينبغي أن تجرى المفاوضات بين الطرفين المعنيين مباشرة في إطار مؤتمر سلام دولي [٩١].

وأيّد ممثل الصين مشروع القرار وأعرب عن تأييده اتخاذ المجلس إجراءات لردع قمع السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين؛ كما أكد الاقتراح المقدّم من حكومته مؤخراً بشأن التسوية السلمية. فأولاً، ينبغي أن تسوّى مسألة الشرق الأوسط من خلال الوسائل السلمية، وينبغي لجميع الأطراف أن تحجم عن استخدام القوة. وثانياً، ينبغي أن يُعقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة أعضاء المجلس الدائمين الخمسة وطرفي النزاع. وثالثاً، ينبغي أن تجري الأطراف المعنية مختلف أنواع الحوار، بما في ذلك الحوار المباشر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورابعاً، ينبغي لإسرائيل أن توقف قمع الأهالي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وأن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة. كما ينبغي تبعاً لذلك ضمان أمن إسرائيل. وخامساً، ينبغي أن تقدم كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل اعترافاً متبادلاً كما ينبغي لشعبيهما أن يعيشا معاً بسلام [٩٢].

ومن ثم طرح الرئيس مشروع القرار للتصويت؛ فحظي بتأييد ١٤ صوتاً ومعارضة صوت واحد (الولايات المتحدة)، ولكنه لم يُعتمد بسبب الصوت السلبي الذي أدلى به أحد أعضاء المجلس الدائمين.

وإثر إجراء التصويت، أفاد ممثل الولايات المتحدة أن حكومته قد أثارت مع إسرائيل مباشرة قلقها بشأن الحصار المفروض على بيت ساحور، والتدخل في عمليات الأونروا، وإغلاق المدارس، ومسائل أخرى. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست على استعداد لتأييد مشاريع قرارات غير متوازنة، تنتقد الأعمال الإسرائيلية دون اعتبار للموقف في الأراضي المحتلة، ولا تشير إلى أعمال العنف الفلسطينية ضد الإسرائيليين وضد الفلسطينيين الآخرين. وفي حين أن الولايات المتحدة تؤيد جهود الأمين العام لزيارة الأراضي المحتلة والإبلاغ بشكل دوري عن الحالة، فإنها لا توافق على الطلب الوارد في مشروع القرار، والداعي إلى أن يُجري الأمين العام الرصد في الموقع، بالنظر إلى أن هذا يدل على وجود دائم مستمر في الميدان. وفي رأي الولايات المتحدة، التي اشتركت في بذل جهود مكثفة للمساعدة في بدء حوار إسرائيلي – فلسطيني، أن الرجوع المتكرر إلى المجلس بمشاريع قرارات وحيدة الجانب لا يُسهم في هذه العملية أو في الحد الفعلي من المواجهة في الأراضي المحتلة، لكنه يزيد في حدة التوترات ويصرف الطرفين عن معالجة المسائل الحساسة [٩٣].

وأكد ممثل كندا أن الأراضي المشار إليها في النص إنما هي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأن تصويت كندا لصالح مشروع القرار لا يدل على إدخال أي تعديل في وجهة نظر كندا بشأن الوضع في تلك الأراضي [٩٤].

وألقى ممثل فلسطين اللوم على الولايات المتحدة لمنعها اشتراك الأمين العام ومجلس الأمن في البحث عن تسوية شاملة، وذلك على نحو ما طلبته الجمعية العامة. وأشار إلى إجراءات الولايات المتحدة الفردية وقال إن الموقف لا يسمح بمثل هذه الإجراءات، لأن الإجراءات ينبغي أن تكون جماعية. وعلاوة على ذلك، فإن القيام بالرصد في الموقع للجرائم المرتكبة في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال لا يستدعي أي انتهاك غير ضروري لسيادة دولة إسرائيل. ولذلك فإنه من واجب الأمم المتحدة أن تتواجد في تلك الأراضي للإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات [٩٥].

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٩٦]، طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في ما تقوم به إسرائيل من أعمال الاستيطان في الأراضي المحتلة، وهي أعمال تتنافى وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كما تتنافى وقرارات الأمم

[٨٩] S/PV.2889، الصفحات ٢ – ١١.

[٩٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٢١.

[٩١] المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧ و٣٨.

[٩٢] المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ – ٤١.

[٩٣] المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ – ٤٥.

[٩٤] المرجع نفسه، الصفحة ٤٥.

[٩٥] المرجع نفسه، الصفحات ٤٥ – ٤٧.

[٩٦] S/21139.

المتحدة وتعرقل الجهود السلمية في الشرق الأوسط. ودعا المجلس إلى أن يطلب من الحكومة الإسرائيلية ألّا تسمح بالقيام بأي أعمال يمكن أن تغير الهيكل الديمغرافي للأراضي المحتلة.

وفي الجلسة ٢٩١٠، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠، أدرج المجلس تلك الرسالة في جدول أعماله. ونظر المجلس في هذا البند في جلساته ٢٩١٠ و٢٩١٢ و٢٩١٤ و٢٩١٥ و٢٩٢٠، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٩ آذار/مارس، وفي ٣ أيار/مايو ١٩٩٠.

وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأردن وإسرائيل والسنغال، بناءً على طلبهم، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. ووجّه أيضاً دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كلوفيس مقصود، الممثل الدائم لجامعة الدول العربية. وفي الجلسة ذاتها، قرّر المجلس أيضاً، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ثلاثة بلدان عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة) توجيه الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين، بناءً على طلبه، للمشاركة في النقاش، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة بموجب المادة ٣٧ [٩٧].

وفي الجلسة ٢٩١٢، وجه المجلس دعوة إلى ممثلي إندونيسيا وباكستان والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والهند ويوغوسلافيا واليمن للمشاركة في المناقشة. ووجّه الدعوة أيضاً، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أ. إنحين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي جلساته التالية، وجه المجلس الدعوة إلى الممثلين التالين للمشاركة: في الجلسة ٢٩١٤، ممثلو بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والمغرب؛ وفي الجلسة ٢٩١٥، ممثلو أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والكويت ونيكاراغوا؛ وفي الجلسة ٢٩٢٠، ممثلا تركيا واليونان.

وفي الجلسة ٢٩١٠، وجّه الرئيس (اليمن الديمقراطية) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق [٩٨].

وذكر ممثل اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية أن الدعوة وجّهت لعقد هذه الجلسة لأن حكومته خلصت إلى أن مسألة الأعمال التي تقوم بها إسرائيل لتوطين أشخاص في الأرض المحتلة لم يعيشوا فيها أبداً مسألة خطيرة تمس مسائل الأمن في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن توطين المهاجرين الذين يصلون إلى إسرائيل من الاتحاد السوفياتي تثير قلقاً بالغاً في بلده. وإذ أشار إلى أن نداءات وجهت إلى بلده لمنع اليهود السوفيات من الهجرة إلى إسرائيل، فقد بيّن أنه يستحيل على الاتحاد السوفياتي أن يمنع مواطنيه اليهود من الهجرة، لأن ذلك يتناقض مع السياسة الشاملة المتمثلة في كفالة تمتع جميع المواطنين بحقوق وحريات متكافئة، بما في ذلك حق الهجرة، وهي حقوق ناشئة عن الطابع الديمقراطي للتشريع السوفياتي. فالمسؤولية تقع على عاتق إسرائيل التي ينبغي أن تحظر على مواطنيها وغيرهم الاستيطان في الأراضي المحتلة وفقاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبدلاً من ذلك، تزمع حكومة إسرائيل بناء نحو أربعة آلاف منزل في الضفة الغربية لتوطين مهاجرين. وأعرب عن أمل الاتحاد السوفياتي، مع ذلك، في أن تجري حكومة إسرائيل تقييماً للحالة وألّا تسمح بالقيام بأي أعمال قد تغير من الهيكل الديمغرافي في الأرض المحتلة. وفي معرض إشارته إلى أن فئة قلقة جداً من اليهود السوفيات الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي ترغب في العيش في إسرائيل، فقد شجع البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة التي بدأت تقلص عدد تصاريح الدخول التي تمنح لليهود السوفيات، على منحهم تصاريح للإقامة فيها. ومضى قائلاً إن الاتحاد السوفياتي يرى أن على المجلس أن يركز اهتمامه على العناصر الثلاثة التالية: تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، واعتراض المجلس على اعتزام حكومة إسرائيل توطين مهاجرين في الأراضي المحتلة، بما يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف، وخاصة المادة ٤٩ التي تحظر توطين سكان غرباء في الأراضي المحتلة؛ ونداء يوجهه المجلس إلى حكومة إسرائيل بعدم السماح بالقيام بأي أعمال قد تغير الهيكل الديمغرافي في الأراضي المحتلة. وشدّد المتكلم على أهمية توازن مصالح كل الأطراف المعنية في إطار مؤتمر دولي. وأشار إلى أن التسوية الشاملة ينبغي أن تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وحق جميع الأطراف في الوجود داخل حدود معترف بها دولياً. وفي إطار التحضيرات العملية لعقد مؤتمر دولي، أفاد بأن بالإمكان أن تجري اتصالات هادفة ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف التوصل إلى قرارات توفيقية، بما فيها القرارات المؤقتة. وأعرب عن تأييده كذلك لفكرة بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمر السلام في إطار مجلس الأمن [٩٩].

وذكر ممثل فلسطين أن هجرة اليهود السوفيات وإسكانهم في الأرض المحتلة اعتداء على الحقوق الفلسطينية القومية واستيلاء على الأرض الفلسطينية، تهيئة لطرد الشعب الفلسطيني كما جرى في عام ١٩٤٨، حيث هُجّر ما يقرب من مليون فلسطيني من وطنهم. وقال إن الهجرة اليهودية الجماعية والمنظمة من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين هي في الحقيقة استمرار للغزو الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية. وأشار المتحدث إلى أن الشعب الفلسطيني لا يزال يهدف إلى التعايش السلمي، بالرغم من الآلام التي عانى منها. فقد قدّم حلولاً إنسانية ومبادرات بنّاءة، وكان الرد عليها من جانب إسرائيل مزيداً من العنف ومزيداً من الاحتلال وإمعاناً في طرد الفلسطينيين. وأعرب عن أسفه إزاء تردد الولايات المتحدة في عقد مؤتمر دولي للسلام وإصرارها على القيام بجهود منفردة أثبتت التجارب عدم كفايتها وجدواها. ولا يكفي أيضاً اتخاذ قرار أو إصدار بيان من مجلس الأمن، بل لا بد من اتخاذ إجراءات عملية، كما تم ضد النظام العنصري في بريتوريا. وبنفس القدر من الأهمية، لا بد من وقفة جادة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من هذه الهجرة الجماعية المنظمة [١٠٠].

وقال ممثل ماليزيا إن مجلس الأمن لا يمكن أن يوافق على السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تشجيع الهجرة اليهودية الجماعية وسياستها في احتلال الأرض الفلسطينية، وهو ما سيؤدي إلى ضم هذه الأرض في نهاية المطاف، وعليه أن

---

[٩٧] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2910، الصفحات ٣ – ٦. انظر أيضاً: الفصل الثالث، الحالة ٦.

[٩٨] رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد السوفياتي (S/21118 وS/21137 وS/21143 وS/21186)؛ وتونس (S/21144)؛ وعمان (S/21182)؛ والكويت (S/21133)؛ والمملكة العربية السعودية (S/21134)؛ ويوغوسلافيا (S/21192).

[٩٩] S/PV.2910، الصفحات ٩ – ٢٠.

[١٠٠] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ – ٣٦.

يدين هذه السياسة. ويتعين على المجلس أن يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى حكومة إسرائيل بأنه يشجب هذه السياسات والممارسات، بما في ذلك بناء مستوطنات غير مشروعة في الأرض المحتلة؛ وينبغي لإسرائيل أن تقلع عن هذه الممارسات فوراً. ويتعين أيضاً أن يعلن مجلس الأمن عدم شرعية هذه المستوطنات وأن يؤكد مجدداً حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في وطنه، بما في ذلك حقه في العودة. وينبغي الضغط على إسرائيل من جانب الرأي العام العالمي، حتى إن لم يكن عن طريق فرض جزاءات، لأن تحترم التزاماتها الدولية. وفي الوقت ذاته ينبغي أن تمتنع الحكومات عن تقديم أي مساعدة مالية إلى إسرائيل لغرض إنشاء مستوطنات في الأرض المحتلة. وأعرب المتكلم عن رأيه بأن البلد المرسل يتحمل مسؤولية خاصة بضمان عدم فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل كما أن مسؤولية البلدان المستقبلة عادة هي ألّا تضع حواجز اصطناعية في وجه الذين يعتزمون الهجرة إليها. وأضاف المتكلم قائلاً إن حكومته تحث المجلس، ريثما تتم تسوية المشكلة الفلسطينية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلّا انطلاقاً من مبدأ ”الأرض مقابل السلام“، على أن النظر من جديد في تقرير الأمين العام الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بهدف توفير الحماية لسكان الأرض المحتلة [١٠١].

وفي أثناء المناقشات، أشار عدد من المتكلمين إلى أن التوطين المنظم لليهود السوفيات في الأرض المحتلة يعد مرحلة أخرى من مراحل الاحتلال الإسرائيلي الرامي إلى إحلال المستوطنين محل الفلسطينيين بغية تغيير الهيكل الديمغرافي لهذه الأرض وضمها في آخر المطاف، وذكروا أن هذه الممارسات تتناقض واتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠). وأدانوا قيام إسرائيل بتصعيد سياستها التوسعية في وقت تبدو فيه خطوات واعدة نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط. وناشدوا المجلس بمختلف العبارات، أن يتخذ إجراءات صارمة لوقف بناء المستوطنات [١٠٢].ودعا عدد منهم المجلس إلى أن يناشد جميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي مساعدة إلى إسرائيل يمكن أن تستخدم في إنشاء مستوطنات جديدة [١٠٣]. وناشد عدد قليل من المتكلمين المجلس أن ينظر في إمكانية اتخاذ تدابير رادعة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [١٠٤].

وفي الجلسة ٢٩١١، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠، أشار ممثل الأردن، متكلماً بصفته رئيساً للمجموعة العربية، إلى أن تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسار النزاع العربي – الإسرائيلي وأن هذه الهجرة هي سبب هذا النزاع واستمرارها عامل رئيسي في استمرار هذا النزاع. فوصول هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين واستيطانها في الأرض العربية المحتلة يعنيان استمرار الضم الزاحف لتلك الأرض وطرد سكانها الشرعيين. وحذر من قيام إسرائيل في وقت قد يكون قريباً، مدفوعة بهذه الهجرة، إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تقوم أيضاً بارتكاب جريمة الترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، وهي الجريمة التي يطلق عليها في إسرائيل اسم الترانسفير ”transferral“. وفي هذا الصدد، وجّه المتكلم الانتباه إلى تصريحات صدرت مؤخراً عن السلطات الإسرائيلية تضمنت جملة أمور منها أن لهؤلاء المهاجرين حرية الاستيطان حيث يشاؤون، وأن هذه الهجرة الكبيرة تقتضي إنشاء إسرائيل الكبرى. وأعرب عن أسفه إزاء موقف البلدان التي طبقت نظام الحصص لتبقي أبوابها موصدة أمام الهجرة اليهودية، وأشار إلى أن هؤلاء المهاجرين، من الاتحاد السوفياتي يخرجون من بلدهم وهم يحملون وثائق سفر لا جوازات سفر، وهو ما يعني أن عودتهم ستكون مستحيلة. فالأمر إذن يغدو عملية تهجير لا هجرة. فليس من العدل أن يسمح لليهود من جميع أنحاء العالم أن يستوطنوا الأرض المحتلة ويحرم اللاجئون الفلسطينيون في الشتات من حقهم في العودة إلى وطنهم. إن على المجلس أن يكون أكثر فعالية وأن يستخدم سلطاته لتنفيذ قراراته. والمطلوب من المجلس أن يقوم، ضمن جملة أمور، بتعليق هذه الهجرة إلى إسرائيل أو توجيهها إلى بلدان أخرى، وتأكيد قراراته السابقة وإعادة تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وأن يطلب من الأمين العام مراقبة تنفيذ القرار الذي سيصدر عن المجلس حول هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه [١٠٥].

وأفادت ممثلة السنغال، التي تكلمت بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بأن ثمة تقارير تفيد بأن المستوطنين الذين يعيشون في الأرض المحتلة هم الذين يشجعون المهاجرين الجدد على الانتقال إلى الأرض المحتلة، وأن الحكومة الإسرائيلية تقدم مزايا نقدية كبيرة وقروضاً عقارية منخفضة وأرضاً مجانية عملياً. وأضافت قائلة إن هناك مصادر موثوقاً بها تذكر وجود حملة متزايدة في الضفة الغربية لتشتيت الأسر؛ ونتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل، فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين عادوا إلى الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ بتصاريح إقامة محدودة ومكثوا بها يعاملون كالأجانب من جانب سلطات الاحتلال التي أبعدت عدة مئات من الفلسطينيين في عام ١٩٨٩، معظمهم من النساء والأطفال. وأعربت عن تأييد السنغال حق كل فرد في أن يهاجر بحرية إلى البلد الذي يختاره، ولكنها لا تستطيع أن توافق على أن تفرض دولة ثالثة ممارسة ذلك الحق على حساب السكان الأصليين. أما بالنسبة للّجنة، فقد أعربت عن رغبتها في أن تنضم إلى النداءات التي وجهت إلى حكومة إسرائيل لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يغير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة [١٠٦].

وذكر ممثل إسرائيل أن هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل تمثل ذروة نضال دولي طويل وشاق اضطلع فيه العالم الحر بدور رائد. وهذا التطور الهائل بالغ الأهمية اليوم، حيث إن الجانب الداكن من العملية الديمقراطية يولّد انبعاثاً جديداً للمعاداة البغيضة للسامية. وأشار المتكلم إلى أن الدول العربية، في الوقت نفسه، تشن ”حملة بشعة“ بغية وقف هجرة اليهود إلى إسرائيل، التي تعتبر الأساس الذي قامت عليه دولة إسرائيل. وذهب إلى أن تلك الدول، بعملها هذا، إنما تعبر عن معارضتها لوجود إسرائيل ذاته. فالادعاءات العربية بأن إسرائيل تنوي تشريد الفلسطينيين وتوطين مهاجرين يهود محلهم هي اتهامات سخيفة. وفي حقيقة الأمر، فإن ٩٩ في المائة من

---

[١٠١] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٤٧.

[١٠٢] S/PV.2912، الصفحات ٤٧ – ٥١ (إندونيسيا)؛ S/PV.2914، الصفحات ٢٩ – ٣٥ (قطر)؛ الصفحات ٣٥ – ٤٣ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ S/PV.2915، الصفحتان ٦ و٧ (فنلندا)؛ الصفحات ٢٨ – ٣٦ (الكويت)؛ الصفحات ٣٦ – ٤٧ (المغرب)؛ الصفحات ٤٧ – ٥٢ (جمهورية إيران الإسلامية).

[١٠٣] S/PV.2912، الصفحات ٢٦ – ٣٥ (تونس)؛ الصفحات ٥١ – ٥٦ (المملكة العربية السعودية)؛ S/PV.2915، الصفحات ١٣ – ٢١ (الجزائر).

[١٠٤] S/PV.2912، الصفحات ٥١ – ٥٦ (المملكة العربية السعودية)؛ S/PV.2914، الصفحات ٤٤ – ٥٧ (البحرين).

[١٠٥] S/PV.2911، الصفحات ٢ – ٢٠.

[١٠٦] المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ – ٢٧.

المهاجرين استوطنوا في المراكز الحضرية الرئيسية في إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن إسرائيل، بدلاً من تشريد الفلسطينيين، كانت هي الطرف الوحيد الذي عمل بنشاط على إعادة توطينهم في إطار خطة توحيد الأسر. وأشار المتكلم إلى أنه لا الوقت ولا المكان مناسبان للتركيز على المسائل الخلافية والتظلمات المتبادلة التي تكمن في قلب الصراع العربي الإسرائيلي. فينبغي أن تعالج الخلافات عند بدء المفاوضات، وسوف يتم ذلك [١٠٧].

وفي الجلسة ٢٩١٢، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠، أشار ممثل مصر إلى أن المسألة المعروضة على المجلس تتعلق بما إذا كان توطين إسرائيل لجزء من سكانها في الأرض الفلسطينية المحتلة هو ممارسة من ممارسات حقوق الإنسان أم محاولة لتثبيت أمر واقع غير قانوني باسم حقوق الإنسان. وأفاد بأنه ليس لدى مصر مطعن في مسألة هجرة اليهود السوفيات أو غيرهم إلى إسرائيل، ما دامت اختياراً حراً لهؤلاء المهاجرين وما دام لهم أيضاً حق العودة، وعلى أساس أن يتم تطبيق بعض المعايير على تلك الهجرة حتى لا يتم استيطانهم في الأراضي العربية المحتلة. ولكن إذا كان تمكين المهاجرين من مغادرة بلدهم الأصلي ينتهي بهم إلى أن يشاركوا في احتلال أرض عربية ويساهموا في طرد أصحاب الأرض الشرعيين، فإن ذلك يمثل تناقضاً يسمح بتحدي القانون الإنساني باسم تطبيق حقوق الإنسان. وأفاد المتكلم بأن هناك بعض الاستنتاجات التي يمكن استقراؤها فيما يتعلق بمخططات إسرائيل بالنسبة لمستقبل هذه الأراضي، من ممارسة التغيير الديمغرافي في الأرض المحتلة. فإن صحت هذه المخططات، فإنها تشكّل خرقاً لا شك فيه لمبدأ هام أقره ميثاق الأمم المتحدة وهو المبدأ القاضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وهو الأساس الذي قام عليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وقال إن ارتباط الهجرة إلى إسرائيل بالتوطين في الأرض المحتلة يشكّل تهديداً جدياً لعملية السلام في الشرق الأوسط ويهدد المساعي الرامية إلى بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشار إلى أن للقوتين العظميين دوراً متميزاً في هذا الإطار. ودعا إسرائيل إلى وقف أنشطة الاستيطان في الأرض المحتلة وناشد المجلس أن يؤكد مجدداً على نحو لا لبس فيه عدم شرعية هذه الممارسات [١٠٨].

وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن خير ما يمثل موقف بلده هو القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الأخير في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠، الذي قرّر فيه، في جملة أمور، شجب سياسات الاستيطان الإسرائيلية باعتبارها تشكّل اعتداءً على حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وتمثل تهديداً للأمن القومي العربي. وطالب المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد لهجرة اليهود السوفيات، وضمان جميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة، على نحو ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وأفاد بأن ثمة نية مبيتة منذ أمد بعيد بالمضي في إقامة الدولة الصهيونية الكبرى في المنطقة العربية عن طريق التوسع على حساب الدول المجاورة، والدليل على ذلك أن إسرائيل عمدت إلى ضم الجولان السوري. وقال إن الجمهورية العربية السورية تعتبر أن توطين المهاجرين السوفيات اعتداء على سيادة سوريا وسلامة أراضيها. وتعتبر أن توطينهم في أي بقعة أخرى من الأراضي العربية المحتلة لا يقل خطورة، عن ذلك [١٠٩].

[١٠٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ – ٤٥.

[١٠٨] S/PV.2912، الصفحات ٦ – ١٣.

[١٠٩] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٤١.

وقال ممثل الصين إن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر غير قانوني ويشكل خطراً مباشراً على وجود الشعب الفلسطيني وأمن البلدان العربية، ويؤدي إلى تفاقم حالة التوتر السائدة في المنطقة. وأهاب بإسرائيل أن تتخلى عن سياستها الخاطئة وتبدي حسن النية والمرونة. واقترح أن يتخذ المجلس خطوات لا لبس فيها لوضع حد للتدابير الإسرائيلية الرامية إلى توطين مهاجرين في الأرض المحتلة، وناشد البلدان المعنية بالحالة مباشرة أن تمد يد التعاون في هذا الصدد [١١٠].

وفي الجلسة ٢٩١٤ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠، تكلم ممثل يوغوسلافيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، معرباً عن القلق بشأن عزم حكومة إسرائيل المعلن على توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الأرض المحتلة. وأفاد بأن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز نبهوا، في اجتماع عقد في ١١ آذار/مارس، إلى أن تلك الإجراءات المنظمة الجماعية تقوض عملية السلام، وتشكّل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وطلبوا إلى مجلس الأمن النظر في اتخاذ تدابير حازمة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ودعوا جميع الدول إلى عدم تقديم أي مساعدة إلى إسرائيل تستخدم على وجه التحديد، فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة. واختتم المتكلم حديثه بقوله إن الوقت قد حان لأن يشترك المجلس بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي عادل لأزمة الشرق الأوسط [١١١].

وأعرب ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن قلقه إزاء الحملة الدعائية التي تشن في أوساط معينة حول تزايد هجرة أشخاص يهود من الاتحاد السوفياتي، وبوجه خاص من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى إسرائيل. وأفاد بأن إسرائيل تستغل الهجرة اليهودية لتأكيد مطامعها العدوانية وخططها التوسعية ونيتها في تخريب مفاوضات السلام. وأشار المتكلم إلى أن المشكلة الرئيسية هي الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتم بطريقة قسرية أو طوعية. وناشد إسرائيل أن تؤيد عقد مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، ودعا المجلس إلى اتخاذ قرار يوقف ممارسات إسرائيل الاستيطانية [١١٢].

وفي الجلسة ٢٩١٥ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠، تكلم ممثل فرنسا فأكد أن وفده يعتبر أن المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة غير قانونية وطالب إسرائيل باحترام التزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة. وذكر أن المقترحات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية في الأسابيع الماضية، ومنها دعوتها إلى زيادة الاستيطان اليهودي، لا تؤدي إلى توفير مناخ الثقة اللازم لأي تقدم نحو تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي. وأضاف أن أنسب إطار للمفاوضات المباشرة بين الأطراف هو عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية [١١٣].

وقال ممثل المملكة المتحدة إن إسرائيل تقيم مستوطنات لمواطنيها في الأراضي المحتلة منذ ما يقرب من ربع قرن في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وذكر أن المشكلة تزداد خطورة

[١١٠] المرجع نفسه، الصفحات ٥٦ – ٥٧.

[١١١] S/PV.2914، الصفحات ٣ – ٩.

[١١٢] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ – ٣٠.

[١١٣] S/PV.2915، الصفحات ٧ – ١٠.

بوصول اليهود السوفيات إلى الأراضي المحتلة. ورحّب المتكلم بتحرير الهجرة السوفياتية، ولكنه ذكر أن حرية اليهود السوفيات في الهجرة إلى إسرائيل لا ينبغي أن تتم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ووطنه وأرضه. وأشار إلى أن توطين هؤلاء اليهود ليس مخالفاً للقانون فحسب ولكنه أيضاً خطأ سياسي لأنه يهدد عملية السلام. وأضاف أن الشهور الثمانية عشر الماضية شهدت بعض التطورات الإيجابية، وطالب حكومة إسرائيل بألّا تهدد آفاق السلام سواء بسماحها أو بتشجيعها للمهاجرين اليهود إليها على الاستيطان في الأراضي المحتلة [١١٤].

وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠، عمم على أعضاء مجلس الأمن، في شكل مؤقت، مشروع قرار مقدم من إثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن الديمقراطية [١١٥]. ونصت ديباجة مشروع القرار على أن يعرب المجلس عن وعيه بهجرة اليهود إلى إسرائيل وقلقه لما صدر عن إسرائيل من تصريحات تتحدث عن توطينهم في الأراضي المحتلة. كذلك نص المشروع على أن يشير المجلس إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي ينص على أن اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك، وعلى أنه ينبغي دفع تعويضات عن أملاك من يختارون عدم العودة. كذلك ينص مشروع القرار، في جزء المنطوق، في جملة أمور، على أن مجلس الأمن، يعتبر أن سياسات إسرائيل وممارساتها فيما يتعلق بتوطين أقسام من سكانها المدنيين ومن المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة هي انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني وسكان الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ ويدعو إسرائيل إلى الكف عن هذه الممارسات أو عن أية أعمال أخرى لتغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي لهذه الأراضي؛ ويدعو جميع الدول إلى عدم تقديم أية مساعدة إلى إسرائيل تستخدم فيما يتصل بالمستوطنات.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ [١١٦]، وجّه المراقب عن فلسطين انتباه الأمين العام إلى أنه في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ انتقلت مجموعة من الإسرائيليين إلى ممتلكات تنتمي إلى البطريركية الأرثوذكسية اليونانية في القدس. وذكر أنه نتيجة لذلك تظاهر الفلسطينيون محتجين واستخدمت الشرطة الإسرائيلية القوة في تفريق المظاهرة، مما أدى إلى الهجوم على البطريرك. وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠ [١١٧]، وجّه المراقب أيضاً انتباه الأمين العام إلى أنه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ أطلق الجيش الإسرائيلي النار على مدنيين فلسطينيين في الأراضي المحتلة مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة مائة شخص بجروح.

وفي الجلسة ٢٩٢٠ المعقودة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٠، أعرب ممثل اليونان عن قلقه للحوادث التي وقعت في الحي المسيحي بالقدس الشرقية، حيث احتل المستوطنون دير مار يوحنا المعمدان المملوك للبطريركية الأرثوذكسية اليونانية في القدس والواقع في قلب الحي المسيحي بالمدينة القديمة. وأبلغ المجلس بأن حكومته طلبت الإجلاء الفوري للمستوطنين. كما ذكر أنه يشارك الأمين العام وجهة نظره فيما يتعلق بتورط بعض المسؤولين الإسرائيليين في الصفقات المالية التي أدت إلى نقل المستوطنين اليهود إلى الحي المسيحي [١١٨].

وذكر ممثل فلسطين أن ما دعا إلى تقديم طلب عاجل بأن يواصل المجلس النظر في الحالة هو الأخبار المزعجة التي تشير إلى أن القوات الإسرائيلية قد هددت بتحديد إقامة ١٢٠ ٠٠٠ فلسطيني في بيوتهم وعزلت نصف الضفة الغربية، لمنع القيام بأية أعمال عنف قرب ما يسمى المعهد اللاهوتي الذي أنشأه المستوطنون اليهود في نابلس. وأشار المتكلم كذلك إلى أن عدداً من المذكرات قدمت إلى رئيس المجلس بشأن الأحداث التي وقعت خلال الأسبوع المقدس ضد ممتلكات البطريركية في القدس. وأضاف أن هاتين الحادثتين الأخيرتين تشيران إلى أن الاحتلال غير الشرعي قد أخذ يتحول إلى حرب مقدسة. وأشار المتكلم إلى أن هذه المستوطنات ما كان يمكن إنشاؤها لولا توفير الأموال لذلك. وحذر، في هذا الصدد، من أن قرض الإسكان الجديد المقدّم من الولايات المتحدة بضمان أنه لن يستخدم في إنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة قد يكون سوء استخدامه ما زال مستمراً. وأضاف أن الشعب الفلسطيني يطالب بإنشاء وجود فعّال للأمم المتحدة لرصد حوادث من مثل ما حدث في مخيم اللاجئين في جباليا حيث قتل بعض الفلسطينيين مؤخراً على أيدي الجنود الإسرائيليين. وذكر المجلس بأن أمامه مشروع نص تم تعميمه لعدة أسابيع دون أن يطرح للتصويت عليه وتساءل عما يمنع المجلس من اتخاذ إجراء فعّال ضد إسرائيل [١١٩].

وأشار ممثل مصر إلى أن المجلس قد انعقد للنظر في التطورات الأخيرة قبل أن تنتهي مشاوراته بشأن مشروع القرار المتعلق بتوطين إسرائيل للمهاجرين في الأراضي المحتلة. وأضاف أن مصر تدين الاستيلاء بالقوة على مباني البطريركية الأرثوذكسية اليونانية في القدس، ويدين أعمال العنف التي ارتكبت ضد البطريرك ودور حكومة إسرائيل في هذا العمل. وشدّد المتكلم على أن المجتمع الدولي قد أكد مراراً على أن وضع مدينة القدس الشريف العربية لا ينبغي انتهاكه أو تعديله من طرف واحد. وذكر أنه، لهذا السبب، ينبغي احترام قواعد القانون الدولي احتراماً دقيقاً، كما ينبغي احترام قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٢٦٧ (١٩٦٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) التي تعتبر القدس الشرقية جزءًا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة. وأضاف أن هذا ما زال هو موقف حكومة مصر الثابت وأن هذه سياسة لا يمكن تغييرها. واختتم المتكلم كلمته مطالباً المجلس بأن يعتمد بالإجماع قراراً موضوعياً حاسماً يتناسب مع المسألة [١٢٠].

المقرر المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٢٦): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٢١]، طلب ممثل البحرين، بوصفه رئيساً للمجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في "جريمة القتل الجماعي التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني" [١٢٢].

---

[١١٤] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

[١١٥] S/21247؛ لم يطرح مشروع القرار للتصويت عليه.

[١١٦] S/21267.

[١١٧] S/21276.

[١١٨] S/PV.2920، الصفحات ٧ - ١١.

[١١٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ - ٣٠.

[١٢٠] المرجع نفسه، الصفحات ٣١ - ٣٧.

[١٢١] S/21300.

[١٢٢] بعد مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن بشأن الطلب المقدّم من ممثل البحرين بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، قرّر الرئيس عقد الجلسة الأولى بشأن هذه المسألة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف (S/21309).

وفي الجلسة ٢٩٢٣ المعقودة في جنيف في ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠، أدرج المجلس الرسالة على جدول أعماله. ونظر المجلس في البند في جلستيه ٢٩٢٣ و٢٩٢٦ المعقودتين في ٢٥ و٢٦ و٣١ أيار/مايو ١٩٩٠.

وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي البلدان التالية، بناءً على طلبهم إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت: الإمارات العربية المتحدة والأردن وإسرائيل وإيران (جمهورية – الإسلامية) والبحرين وبنغلاديش وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والعراق وغابون وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند ويوغوسلافيا. كذلك قرّر المجلس توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والسيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية؛ والسيد نبيل معروف، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الجلسة ٢٩٢٦، دعا المجلس ممثلي باكستان واليابان، بناءً على طلبهما، إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت.

وفي الجلسة ٢٩٢٣، قرّر المجلس كذلك، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بناءً على طلب المراقب عن فلسطين، إلى الاشتراك في المناقشة، لا في إطار المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ولكن بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ [١٢٣].

وفي الجلسة ٢٩٢٣، وجّه رئيس المجلس (فنلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى عدد من الوثائق [١٢٤].

وذكر ممثل فلسطين، السيد ياسر عرفات، أن طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس دعا إليه إدراك أن الحالة وصلت إلى نقطة بالغة الخطورة. وأضاف أن ''المذبحة'' التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين قد أعقبها قتل أكثر من ٢٥ فلسطينياً وجرح ٢ ٠٠٠ شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس خلال الأيام الخمسة الماضية. وأكد المتكلم أن ''مذبحة الأحد الأسود'' ليست مسؤولية فرد مجنون، كما ادعى المسؤولون الإسرائيليون، ولكنها جنون نظام سيطرت عليه أوهام التفوق العنصري وهوس التوسع من أجل إقامة ''إسرائيل الكبرى''. ثم أخذ يشرح أشكال المعاناة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على مدى الأشهر الثلاثين السابقة. وذكر أن إسرائيل، وإن كانت قد أنشئت بقرار من الأمم المتحدة، هي الدولة الوحيدة التي تتجاهل قرارات الأمم المتحدة وتتحداها والتي لم تلتزم بتنفيذ هذه القرارات. وحذر من أن إسرائيل بممارساتها وتهديداتها وحربها تدفع بالشرق الأوسط إلى كارثة غير مسبوقة نظراً لما لديها من مخزون الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، كما تهدد السلام والأمن الدوليين، وحث مجلس الأمن وخاصة أعضاءه الدائمين على النهوض بمسؤولياتهم وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاع العربي – الإسرائيلي قبل فوات الأوان.

[١٢٣] للاطلاع على بيان ممثل الولايات المتحدة، انظر S/PV.2923، الصفحات ٣ – ٦. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[١٢٤] رسائل موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/21303)؛ ومن ممثل المملكة العربية السعودية (S/21307)؛ ومن المراقب عن فلسطين (S/21308).

وأعرب المتكلم عن أسفه لما اعتبره دعماً بلا حدود من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل وهو ما يعرقل جميع مبادرات السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مقترحات الولايات المتحدة نفسها. وذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي لقيت مبادراتها السلمية التأييد من جميع القوى المحبة للسلام داخل المجتمع الإسرائيلي كما لقيت قبولاً إيجابياً بين الجماعات اليهودية في الخارج، ما زالت على استعداد للنظر في المبادرات الدولية، بما فيها خطة النقاط الخمس المقدمة من الولايات المتحدة. واختتم كلمته مقترحاً التدابير التالية. أولاً، تعيين الأمين العام لمبعوث خاص دائم لمتابعة عملية السلام؛ وثانياً اعتماد المجلس لقرار ينص على الحماية الدولية للفلسطينيين وتعزيز قوة مراقبي الأمم المتحدة الموجودة في القدس؛ وثالثاً اعتماد المجلس لقرار بوقف الهجرة إلى الأراضي المحتلة؛ ورابعاً عقد اجتماع عاجل لأعضاء المجلس الدائمين للتحضير لعقد مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط؛ وخامساً فرض جزاءات على إسرائيل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وذكر في النهاية أنه ينبغي للمجلس أن يشكّل لجنة تتألف من أعضائه للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد الإنسانية [١٢٥].

وتكلم ممثل البحرين، باسم مجموعة الدول العربية، فأثنى على استعداد المجلس للاستماع إلى جميع وجهات النظر، وخاصة وجهات نظر رئيس فلسطين. وأعرب عن أمله في ألّا تكون هناك عقبات أخرى تحول دون العمل في مقر الأمم المتحدة وتؤدي إلى نقل اجتماعات المجلس مرة أخرى، وناشد الولايات المتحدة أن تحترم التزاماتها باعتبارها دولة مضيفة . وذكر أن الحالة في الأراضي المحتلة قد ازدادت سوءًا نتيجة لممارسات السلطات الإسرائيلية وقمع الانتفاضة، وأشار الى التقارير الدولية التي تؤكد أن ٧٠٠ من الفلسطينيين قد قتلوا في السنتين الأوّليين للانتفاضة، كما جرح ٠٠٠ ٢٥ شخص منذ عام ١٩٨٧ وتم اعتقال ٠٠٠ ٥ شخص. وقال إنه يعتقد أن الوسيلة الوحيدة للتصدي للوضع الراهن هي اعتماد قرار قوي يدين أعمال إسرائيل وإرسال قوات دولية لحفظ السلام لحماية الشعب في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة [١٢٦].

وناشد ممثل الأردن المجلس أن يستجيب لما طلبه رئيس فلسطين، ياسر عرفات، فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ لحماية الفلسطينيين. وأعرب عن خيبة أمله لأنه في كل مرة يجتمع فيها المجلس للنظر في الحالة بالأراضي العربية المحتلة يكون ذلك بسبب حوادث خطيرة وقعت في المنطقة على حين أن المجلس قام في الآونة الأخيرة بتخصيص عدد متزايد من اجتماعاته للنظر في تطورات إيجابية حدثت في أجزاء أخرى من العالم. وأضاف أن الحادث الذي أدى إلى اجتماع المجلس مرة أخرى جاء نتيجة لازدياد التطرف الذي تغذيه سياسات القيادة الإسرائيلية. وقال إن من رأيه أن أية هيئة مسؤولة لا بد أن تطلب فرض جزاءات على إسرائيل التي لن تدخر وسعاً لقتل أية مبادرة سلمية. وأعرب المتكلم عن أمله في أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإيفاد بعثة دولية لتقصّي الحقائق إلى إسرائيل وإلى الأراضي المحتلة للتحقيق في الحوادث التي يتعلق بها الأمر من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لضمان التزام إسرائيل بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة [١٢٧].

[١٢٥] S/PV.2923، الصفحات ٩ – ٣٥.

[١٢٦] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٥١.

[١٢٧] المرجع نفسه، الصفحات ٥١ – ٦٢.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلقه لقتل فلسطينيين على يد مدني إسرائيلي وللطريقة التي تصرفت بها حكومة إسرائيل إزاء المظاهرات التلقائية للفلسطينيين التي أدى إليها هذا الحادث. على أنه أضاف أن الإجراءات القانونية ضد هذا المدني قد بدأت فعلاً في إسرائيل. وأشار إلى إفلاس سياسة الأمر الواقع، وأعرب عن أسفه لعدم استطاعة إسرائيل، التي جمدت فيها أزمة سياسية كل حركة منذ منتصف آذار/مارس، العمل على أساس النقاط الخمس التي اقترحتها الولايات المتحدة. وقال إن من الضروري أن يبدأ حوار بين إسرائيل ووفد ممثل لفلسطين تمثيلاً حقيقياً، يليه عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وأمن إسرائيل وحق تقرير المصير للفلسطينيين. وأضاف أن المملكة المتحدة على استعداد للنظر في أية مقترحات لزيادة دور الأمم المتحدة في المنطقة. وطالب المتكلم إسرائيل بممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الأراضي المحتلة والتحرك بسرعة نحو إقامة حكومة قادرة ومصممة على السير قدماً بعملية السلام [١٢٨].

واعترض ممثل إسرائيل على عقد اجتماع المجلس لأربعة أسباب. الأول هو أن المجلس قد انعقد لتأخير السلام والأمن وإلهاب المشاعر والتحريض على العنف كما تبين من المواقف المختلفة لإسرائيل والعرب بالنسبة للهجوم على اليهود. وأضاف أن إسرائيل كانت تدعو، عندما يقتل اليهود، إلى ضبط النفس على حين أن منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم العواصم العربية كانت تحيي القتلة. والسبب الثاني هو أن انعقاد المجلس محاولة لانتهاك القانون الدولي والمساس بحقوق إسرائيل وواجباتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة باعتبارها السلطة الحاكمة المسؤولة في الأراضي. وذكر المتكلم أنه لم يحدث أبداً أن دعي المجلس إلى عقد اجتماع عند اندلاع العنف والقضاء عليه في أية بلدان أخرى. وقال إن إسرائيل، فيما يبدو، يحكم عليها بمعيار فريد. وذكر أنه لا توجد حاجة إلى مراقبين إضافيين يوفدون إلى منطقة هي أكثر ما تكتب عنه التقارير وأكثر ما يخضع للرصد من مناطق العالم. وأشار كذلك إلى أن إرسال مراقبين لحماية السكان المدنيين في المنازعات الداخلية، أو فيما يسمى بالأراضي المحتلة، أمر لم يسبق له مثيل. وذكر، ثالثاً، أن عقد اجتماع المجلس هو مقدمة لشن حرب شاملة على الهجرة اليهودية، وهي حرب بدأت في عام ١٩٢٢، وضد وجود إسرائيل ذاته، وضد حقها في أن تقبل من يأتي إليها شأنها شأن أي دولة أخرى ذات سيادة. وأضاف أن ما دعت إليه منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً من حق العودة معناه إغراق يافا وعكا وتل أبيب والقدس بالفلسطينيين من أجل إنهاء وجود إسرائيل. وقال، رابعاً، إن عقد اجتماع المجلس مقدمة لعقد مؤتمر قمة عربي يجتمع في الأسبوع التالي في بغداد لمناقشة الحرب ضد إسرائيل. وكرر المتكلم التزام إسرائيل بالسلام، وذكّر بخطتها التي تتمثل عناصرها في إبرام مواثيق عدم اعتداء بين إسرائيل والدول العربية، وإجراء انتخابات حرة، وإصلاح مخيمات اللاجئين، وتحديد فترة حكم ذاتي تليها مفاوضات بشأن الوضع النهائي لأراضي يهودا والسامرة وغزة [١٢٩].

وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن قرار المجلس بعقد الاجتماع في جنيف يدل على رغبته في الاستماع إلى ممثلي جميع الأطراف المعنية بمن فيها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال إنه قد يوافق على وصف الإسرائيلي الذي أطلق النار على عمال غير مسلحين بأنه مجنون، ولكنه يشكّك في سلامة الأوامر التي أصدرها الجنرالات الإسرائيليون بإطلاق النار على المدنيين العزل. وأعرب عن قلقه لتصعيد العنف، وقال إنه يؤيد إنشاء فريق من المراقبين الدوليين يمكن فيما بعد تحويله إلى هيئة دائمة [١٣٠].

وأشار ممثل الصين إلى مسألة توطين إسرائيل للمهاجرين اليهود التي ينظر فيها المجلس منذ آذار/مارس فقال إن من المؤسف أن تحدث، قبل انتهاء المجلس من مداولاته بشأن مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة، مأساة يقتل فيها في يوم واحد أكثر من ١٢ من العمال الفلسطينيين المسالمين في الأراضي المحتلة. وأضاف أنه يريد أن يسجل أقوى إدانة من جانب حكومته للأعمال الإجرامية التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية التي تقوم بتقتيل الفلسطينيين بدلاً من حمايتهم. وحذر من أن هذا الوضع سوف يهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم ما لم تغير إسرائيل سياستها الخاطئة. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فعّالة للضغط على إسرائيل التي رفضت بعناد إجراء أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ورفضت عقد مؤتمر السلام الدولي. وأعرب المتكلم عن خيبة أمله لعدم قيام مجلس الأمن بدوره المتوقع فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط وذكر أنه ينبغي للمجلس أن يفعل شيئاً "ملموساً" [١٣١].

ووصف ممثل فرنسا اجتماع المجلس في جنيف بمشاركة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه اجتماع استثنائي. وذكر أن معنى هذا أن الأعضاء قد أدركوا أن الحالة قد وصلت إلى درجة من التوتر تتطلب القيام بعمل عاجل. وذكر أن سبب المأساة الأخيرة هو العمل الجنوني الذي تقوم به إسرائيل، والذي أدى إلى المظاهرات العنيفة التي تصرف إزاءها الجيش الإسرائيلي بطريقة عنيفة. ووجّه الانتباه إلى الشلل الذي استمر شهوراً في عملية السلام، بسبب الأزمة الحالية في حكومة إسرائيل، وناشد المجلس أن يطالب إسرائيل، بأقوى عبارات ممكنة، باحترام التزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة. على أنه أضاف أنه ينبغي للمجلس أن يبذل المزيد من الجهود وأن ينظر في بعض المقترحات المقدمة من السيد ياسر عرفات. وأيّد القيام في أقرب وقت ممكن بإيفاد بعثة لتقصّي الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى الأراضي وإيفاد مراقبين تابعين للأمم المتحدة [١٣٢].

وقالت ممثلة السنغال، متحدثة بصفتها رئيسة للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إن اعتقاد اللجنة هو أن تحمل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إسرائيل على ضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين، وعلى الانضمام إلى الإجماع الدولي بشأن عقد مؤتمر سلام دولي. كما تعرب اللجنة عن ثقتها بأن المجلس سيتخذ قرارات تتمشى مع الرأي العام وسيوفد على الفور مراقبين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لاستعادة السلام والأمن. وهذا هو الموقف الوحيد الذي تستطيع اللجنة اتخاذه، ذلك لأن مصداقية المنظمة باتت على المحك [١٣٣].

---

[١٢٨] المرجع نفسه، الصفحات ٦٢ – ٦٦.

[١٢٩] المرجع نفسه، الصفحات ٧٧ – ٩٨.

[١٣٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٠٤ – ١١٢.

[١٣١] المرجع نفسه، الصفحات ١١٢ – ١١٧.

[١٣٢] المرجع نفسه، الصفحات ١١٧ – ١٢١.

[١٣٣] المرجع نفسه، الصفحات ١٦٨ – ١٧٤.

وأثناء سير المناقشة، أيّد بعض المتكلمين فكرة إيفاد قوات ومراقبين من الأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة [١٣٤]. وأعرب أحد المتكلمين عن تأييده اللجوء إلى المساعي الحميدة للأمين العام [١٣٥]. وطالب بعض المتكلمين المجلس بفرض جزاءات على إسرائيل [١٣٦].

واستؤنفت الجلسة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠بعد تعليقها. وقال ممثل مصر إن الأراضي المحتلة ليست ملكاً لإسرائيل، إنما هي أراضي الشعب الفلسطيني الذي أكد قرار الجمعية العامة ١٨١ (ثانياً) حقه في دولة مستقلة. وإسرائيل التي أقيمت وفق ذلك القرار، قد فرغته من مضمونه الأساسي بحرمان الفلسطينيين من الحق ذاته. وأعرب عن اعتقاده بأن اتفاقية جنيف الرابعة لم تمنح إسرائيل صلاحية حكم الأراضي المحتلة، إنما عهدت إليها ببعض السلطات على أساس مؤقت واستثنائي. ودحض المتكلم الحجة التي ساقتها إسرائيل بأن السيطرة والمراقبة الدوليتين لهذه الأراضي سيشكّل انتهاكاً لسيادة إسرائيل أو تدخلاً في شؤونها الداخلية، على أساس أن جميع الأطراف في الاتفاقية ملزمة بضمان احترامها. كما بيَّن أن الهجرة والعودة هما وجهان لعملة واحدة وأن إنشاء مستوطنات جديدة يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وطلب إلى المجلس ضمان حماية الشعب الفلسطيني، وأعرب عن تأييده إقامة وجود للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة [١٣٧].

وشجب السيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، الذي تكلم عقب تعليق آخر للجلسة، محاولة ممثل إسرائيل استباق نتائج الاجتماع وممارسة ''حق النقض'' برفضه أي قرار يتخذه المجلس. وأكد أن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية هي أراض محتلة وأن إسرائيل ملزمة بالتقيّد بأحكام اتفاقيات جنيف. ومع ذلك، فإن إسرائيل تميز بين الامتثال الفعلي والامتثال القانوني، فهي تواصل اختيارها الالتزام ببعض جوانب الاتفاقيات فحسب [١٣٨].

وأعرب ممثل لبنان عن تخوفه من أن ممارسات الدولة الإسرائيلية ترمي إلى التشريد الكامل للشعب الفلسطيني. وأكد أنها تريد إنشاء ''إسرائيل الكبرى'' بتشريد الشعب الفلسطيني وتوطين الآلاف منهم في لبنان. وقال إنه يتوقع من المجلس أن يضطلع بدوره ويضمن تنفيذ قراراته في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان [١٣٩].

ثم علقت الجلسة لفترة وجيزة لإجراء مشاورات غير رسمية في غرفة منفصلة، استؤنف بعدها الاجتماع.

وقبل تعليق الجلسة، أبلغ الرئيس أعضاء المجلس بأن مشاورات غير رسمية ستعقد في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، حسبما اتفق أثناء المشاورات، يوم الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠.

وفي الجلسة ٢٩٢٦، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من إثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن [١٤٠]. ويشير جزء الديباجة من مشروع القرار، إلى تأكيد المجلس من جديد سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وينص جزء المنطوق من مشروع القرار، على أن ينشئ المجلس لجنة تتألف من ثلاثة من أعضائه توفد على الفور لدراسة الحالة المتصلة بالسياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس؛ ويطلب من اللجنة أن تقدم تقريرها إلى المجلس في موعد غايته ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ على أن يتضمن توصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين؛ كما يطلب إلى الأمين العام أن يزود اللجنة بالتسهيلات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها.

ووجّه الرئيس أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق أخرى [١٤١].

ولاحظ ممثل إسرائيل أن جميع أعضاء مجلس الأمن الذين تحدثوا إلى الآن، باستثناء ممثل أو اثنين، قد ناشدوا إسرائيل دون سواها ضبط النفس. ولم يطلب أي منهم إلى الفلسطينيين وقف أعمال الشغب أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية وقف أعمالها الإرهابية. وقال إن إسرائيل، باحتوائها لهذا العنف، لم تمارس سوى ما يمليه عليها واجبها القانوني للحفاظ على النظام العام. وتابع القول إنه في حال تصنيف إسرائيل بأنها ''قوة محتلة''، فإنها تصبح عندئذ السلطة القانونية الحصرية في هذه الأراضي بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ومن ثم فإنها لن تقبل بتعيين لجنة لدراسة الوضع. واختتم بيانه بحث أعضاء المجلس على التصويت ضد مشروع القرار [١٤٢].

وإثر تعليق الجلسة لفترة وجيزة، طرح الرئيس مشروع القرار للتصويت. فحاز على ١٤ صوتاً مؤيداً وعلى صوت معارض (الولايات المتحدة)، بيد أنه لم يعتمد نظراً للتصويت السلبي لأحد أعضاء المجلس الدائمين.

وقال ممثل الولايات المتحدة، متحدثاً تعليلاً للتصويت، إن حكومته تؤيد اتخاذ خطوات عملية لمواجهة تصاعد الحوادث المزعجة، إنما بشرط ألّا تعرقل هذه الخطوات الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام نحو الأمام. وفي حين تواصل الولايات المتحدة تأييد إيفاد مبعوث خاص للأمين العام ليلقي نظرة على الوضع، فهي لا تستطيع تأييد مشروع القرار لأنه يروج لوسيلة مختلفة قد يساء استخدامها لتوليد المزيد من الخلاف في المنطقة. وأضاف قائلاً إن أي جهد تبذله الأطراف في حد ذاتها هو في حقيقة الأمر ضروري لعملية السلام [١٤٣].

وأعرب ممثل فلسطين عن الأسف لأن أحد الأعضاء الدائمين قد استخدم سلطاته التعسفية لينكر على المجلس مسؤولياته وقدرته على الاضطلاع بمهامه في مواجهة حالة خطيرة. فالولايات المتحدة، بتصويتها السلبي، قد أوضحت بشكل قاطع معارضتها تكليف المجلس وفداً لدراسة الأوضاع وتقديم تقرير عنها؛ وهي خطوة عملية من شأنها أن تضمن سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم. وأعرب عن أمله بأن تدرك الولايات المتحدة في نهاية المطاف أن

---

[١٣٤] المرجع نفسه، الصفحات ٦٧ – ٧٣ (الكويت)؛ والصفحات ٩٨ – ١٠٣ (ماليزيا)؛ والصفحات ٢٨٥ – ٢٩٢ (تونس)؛ والصفحات ٣٠٦ – ٣١٠ (تركيا)؛ والصفحات ٣١٥ – ٣١٧ (فنلندا).

[١٣٥] المرجع نفسه، الصفحات ١٢٢ – ١٢٥ (كندا).

[١٣٦] المرجع نفسه، الصفحات ١٣٢ – ١٤٢ (كوبا)؛ والصفحات ١٦١ – ١٦٨ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحات ٢٠٢ – ٢١١ (العراق).

[١٣٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢١٦ – ٢٢٦.

[١٣٨] المرجع نفسه، الصفحات ٢٤٦ – ٢٦٥.

[١٣٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢٩٦ – ٣٠٦.

[١٤٠] الوثيقة S/21326. ولم يعتمد مشروع القرار نظراً للتصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين.

[١٤١] رسائل موجهة إلى الأمين العام من المراقب عن فلسطين (S/21321)؛ ومن ممثلي مدغشقر (S/21322)؛ والمملكة العربية السعودية (S/21327)؛ والاتحاد السوفياتي (S/21335).

[١٤٢] S/PV.2926، الصفحات ٨ – ١٨.

[١٤٣] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٣٨.

ميثاق الأمم المتحدة يلزمها بأن تسمح للمجلس بالاضطلاع بمهامه بطريقة منصفة. ورغم رفض مشروع القرار، فقد أكد المتحدث للمجلس أن الشعب الفلسطيني لا يزال يعتبره ملاذه الأخير [١٤٤].

وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن أسفه لأن أعضاء المجلس لم يتمكنوا من إقناع ممثل الولايات المتحدة بعدم عرقلة مشروع القرار الذي يعد غير تصادمي على الإطلاق ومتوازناً ومعتدلاً ومنطقياً تماماً. وأعرب عن اعتقاده أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي أراض يموت فيها الأبرياء، ومن واجب المجلس أن يوضح سبب وقوع ما يحدث وأن يقرر ما يجب فعله. ومن ثم، فإن سبب منع المجلس من دراسة الوضع في الميدان هو أمر غير مفهوم على الإطلاق [١٤٥].

وأكد ممثل كوبا أن المجلس، الذي مُنع مرة أخرى من الاضطلاع بالمهام التي أناطها الميثاق به، يبقى ملزماً بأن يضع حداً لهذا الوضع. فالمجلس لم ينشأ لفرض رأي أي بلد، إنما ليسمح باستجابة الأمم المتحدة بسرعة وفعالية [١٤٦].

وقال ممثل اليمن إنه يفسر التصويت السلبي للولايات المتحدة بأنه لا يعبر عن الثقة بالمجلس. وتأكيداً منه على أن البند لم يغلق، فقد طلب إلى الولايات المتحدة أن تغير موقفها وتستجيب لرغبات الـ ١٤ عضواً الآخرين [١٤٧].

المقرر المؤرخ ١٩حزيران/يونيه ١٩٩٠: بيان من الرئيس

في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠، أصدر رئيس مجلس الأمن، إثر مشاورات عقدت، البيان التالي باسم أعضاء المجلس [١٤٨]:

إن أعضاء مجلس الأمن يشجبون بقوة الحادث الذي وقع يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ داخل مستوصف تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ويقع بالقرب من مخيم الشاطئ في غزة، وهو حادث جرح فيه كثير من النساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء بسبب قنبلة مسيلة للدموع ألقاها أحد الضباط الإسرائيليين.

ويثير جزع أعضاء مجلس الأمن ما حدث من تخفيف للعقوبة المفروضة على ذلك الضابط.

وهم يؤكدون من جديد أن اتفاقية جنيف لحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ويطلبون إلى الأطراف المتعاقدة السامية كفالة احترام تلك الاتفاقية.

ويطالبون إسرائيل بأن تحترم التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

المقرر المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٤٨): القرار ٦٧٢ (١٩٩٠)

طلب ممثل اليمن، في رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٤٩]، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي جلسته ٢٩٤٥، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أدرج المجلس هذه الرسالة في جدول أعماله. ونظر في البند في جلساته ٢٩٤٥ و٢٩٤٦ و٢٩٤٧ و٢٩٤٨ المعقودة في ٥ و٨ و٩ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

وإثر اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي إسرائيل والجماهيرية العربية الليبية، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة دون ممارستهما للحق في التصويت. كما وجّه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي، إلى وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وفي الجلسة ذاتها، قرّر المجلس أيضاً، بأغلبية ١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد معارض (الولايات المتحدة) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، للمشاركة في النقاش، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، وإنما بنفس حقوق المشاركة الواردة في إطار المادة ٣٧ [١٥٠]. دعا المجلس، في الجلسة ٢٩٤٦، الوفود التالية للمشاركة في جلساته التالية: ممثلو كل من الأردن وتونس والجزائر ويوغوسلافيا؛ وفي الجلسة ٢٩٤٧ ممثلي كل من الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا، ودعا، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد عبد الملك إسماعيل محمد من مكتب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية؛ ودعا في الجلسة ٢٩٤٨ ممثلي الهند وتركيا.

وفي الجلسة ٢٩٤٥، وجّه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [١٥١] وإلى رسالتين مؤرختين ٢١ و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهتين إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين [١٥٢].

وذكّر ممثل فلسطين بأن قضية فلسطين عاصرت الأمم المتحدة منذ نشوئها، حيث اعتمدت قرار التقسيم في عام ١٩٤٧. وأشار إلى أن المنظمة التزمت بتنفيذ القرار المذكور لتقيم دولة إسرائيل، لكنها لم تفعل ذلك فيما يخص دولة فلسطين العربية. وفي الواقع إن مجلس الأمن لم يتمكن من حماية الشعب الفلسطيني ومن صون حقوقه الوطنية في الاستقلال والسيادة. وقد حالت الولايات المتحدة، باستخدامها حق النقض، بين المجلس وقدرته على ردع الممارسات الإسرائيلية ومنعته من فرض أي جزاءات على إسرائيل. وفي غضون ذلك، استمر تصاعد التوتر في الأراضي المحتلة. فما حدث في الأيام القليلة الماضية كان مجزرة أخرى تضاف إلى القائمة. وقد أوضح المتكلم أنه ما لم تسو القضية الفلسطينية بطريقة جدية ومسؤولة، فلن تتوفر أي وسيلة لإيجاد حل يعيد الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط. وناشد المتكلم أعضاء المجلس اعتماد معيار واحد وشامل للتنفيذ ينطبق على جميع القرارات. ودعا المجلس أيضاً إلى بذل كل ما في وسعه لتنفيذ قراراته السابقة بشأن

---

[١٤٤] المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ – ٤٥.

[١٤٥] المرجع نفسه، الصفحة ٤٦.

[١٤٦] المرجع نفسه، الصفحات ٤٦ – ٥٠.

[١٤٧] المرجع نفسه، الصفحتان ٥١ و٥٢.

[١٤٨] S/21363.

[١٤٩] S/21830.

[١٥٠] للاطلاع على بيان ممثل الولايات المتحدة، انظر الوثيقة: S/PV.2945، الصفحات ٣ – ٧. وانظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة ٦.

[١٥١] S/21802.

[١٥٢] S/21809 وS/21813.

قضية فلسطين، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي [١٥٣].

ونوه ممثل اليمن بأن الجلسة تعقد في وقت لا تبدو فيه الأحداث في غزة هامة بالمقارنة مع الأزمة الحاصلة في الخليج. ومع ذلك، فإن الأحداث التي نتكلم عنها تختبر إمكانية المجلس على تنفيذ جميع قراراته بنفس النشاط والحماس والالتزام. وحذر قائلاً بأن عدم تصرف المجلس بشكل متماسك وثابت إزاء جميع القضايا سيفضي إلى الاعتقاد بوجود ازدواجية. وقال إن وفده سيقدم في مرحلة لاحقة مشروع قرار بشأن الممارسات الإسرائيلية الأخيرة يطلب فيه من إسرائيل التقيد بأحكام اتفاقية جنيف ويدعو فيه الأمين العام إلى بذل الجهود اللازمة لحماية الفلسطينيين [١٥٤].

ثم علقت الجلسة.

وبعد التعليق، أشاد ممثل إسرائيل بعمل المجلس الحاسم ضد العدوان العراقي، ولكنه أعرب عن الأسف لأن العضوين المخالفين، وأحدهما هو الذي طلب عقد الجلسة الحالية بناءً على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية لم يشاركا في الرد الموحد. وأعرب عن اعتقاده بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية دوافع عديدة لعقد هذا الاجتماع الطارئ. الدافع الأول هو تحويل الأنظار عن تواطؤ منظمة التحرير الفلسطينية المكشوف مع العراق. والدافع الثاني هو عقد المجلس ''تمهيداً'' لمداولات الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. والدافع الثالث هو زرع بذور الفرقة والتفكك بين صفوف الائتلاف الدولي في مواجهة العدوان العراقي على الكويت بتوجيه التهمة إلى إسرائيل فينسى الجميع، بمن فيهم الدول العربية، الدعم الفوري الذي تقدمه منظمة التحرير الفلسطينية إلى العراق. وأكد المتكلم أن الوضع في الأراضي أكثر هدوءًا من أي وقت آخر منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وقال إن الفضل في ذلك الهدوء يعود إلى سياسة إسرائيل في ضبط النفس. وقد بذلت إسرائيل كل ما في وسعها لتهيئة مناخ يفضي إلى انتخابات ديمقراطية وتعايش. ثم قدم سرداً لأحداث ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وقال إن المدني الإسرائيلي، الذي استُدعي إلى خدمة الاحتياط، كان يقود سيارة مدنية مرتدياً ملابس مدنية واتجه خطأً إلى مخيم البريج للّاجئين في غزة فقتل على أيدي عصابة. ولضمان عدم تكرار حدوث أعمال قتل كهذه، قرّر وزير الدفاع الإسرائيلي الإسراع بتنفيذ خطط قائمة لتوسيع الطريق الذي وقع فيه الحادث. وخلافاً لما تزعمه منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا القرار لم يكن عقاباً جماعياً. كما أن ادعاءات المنظمة بأنه تقرر هدم ٢٠٠ منزل عارية عن الصحة. وعلى النقيض من ذلك، فقد هدم ٢٦ مخزناً و٧ مبان سكنية، وسيتلقى مالكوها تعويضاً مالياً كاملاً عن أي خسارة وقعت. واختتم المتكلم قائلاً إن التهديد الخطير الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان يتمثل في العراق وما يملكه من أسلحة دمار شامل، وليس الوضع في البريج [١٥٥].

وأشارت السيدة عبسة كلود ديالو، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى أن مجلس الأمن قد قصر في ضمان حماية الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة. وأكدت من جديد المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن؛ وفي هذا الصدد، حثت المجلس على النظر في القضية الفلسطينية بنفس ما أبدي من شعور بالإلحاح والتصميم في حرب الخليج، وإقامة نظام ملائم لتوفير الحماية الفعلية للسكان في الأراضي المحتلة [١٥٦]. كما رحبت ببيان وزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن [١٥٧] وأعربت عن الأمل بأن يكون هذا حافزاً.

وأثناء سير المناقشة، أكد معظم المتكلمين على ضرورة التوصل بالتفاوض إلى حل عادل ودائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وطالبوا المجلس أن يشجع عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط [١٥٨]. وطلب الكثير منهم إلى المجلس أن يتخذ إجراءً لحماية الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أيّد البعض إيفاد بعثة تقصّ للحقائق تتألف من أعضاء في المجلس [١٥٩]، بينما أيّد آخرون إيفاد الأمين العام لبعثة تدرس الأوضاع في القدس [١٦٠]. وأيّد البعض اتخاذ المجلس تدابير رادعة ضد إسرائيل بالإشارة ضمناً أو صراحةً إلى الفصل السابع من الميثاق [١٦١].

وفي الجلسة ٢٩٤٦، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة موجهة في التاريخ ذاته إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين [١٦٢]. وبين الممثل أن أفراد الجيش الإسرائيلي قد فتحوا النيران على الفلسطينيين الذين كانوا يحاولون منع عدوان مجموعة من الإسرائيليين على الحرم الشريف (المسجد الأقصى) في القدس، وطلب إلى مجلس الأمن اللجوء إلى السلطات التي منحها له الميثاق لوضع حد لمثل هذه الأعمال الإجرامية التي تقترفها السلطة المحتلة، إسرائيل. وقال الرئيس بما أن استئناف النظر في هذا البند قد حدث على خلفية اندلاع العنف في القدس الذي أثار صدمة شديدة، فقد وافق على طلب المراقب الدائم لفلسطين والمراقب الدائم لإسرائيل على التحدث مرة أخرى في المناقشة [١٦٣].

ورحّب ممثل فلسطين بقيام الأمين العام على الفور بالإعراب عن قلقه إزاء العنف الذي نشب في مدينة القدس. ونقل إلى المجلس رسالة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة مفادها أن إسرائيل، مستخدمة غطاء أزمة الخليج، قد بدأت بتنفيذ خطتها للاستيلاء على القدس من خلال بناء المزيد من المستوطنات. وأعرب عن أسفه لأن المجلس يتجاهل نداء الشعب الفلسطيني طلباً للحماية بينما هو على استعداد لإرسال قوات إلى منطقة الخليج، وناشد المجتمع الدولي التدخل في هذا الصدد. وذكّر بأن الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو ضد مشروع قرار مقدّم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ يتضمن دعوة

---

[١٥٣] S/PV.2945، الصفحات ٨ – ١٦.

[١٥٤] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ – ٢٥.

[١٥٥] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٤١.

[١٥٦] المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ – ٥٠.

[١٥٧] S/21835، المرفق.

[١٥٨] S/PV.2946، الصفحات ٤٨ – ٥٠ (كندا)؛ والصفحات ٦٦ – ٧٣ (الأردن)؛ وS/PV.2947، الصفحات ١١ – ١٣ (زائير)؛ والصفحات ١٧ – ٢٣ (تونس)؛ والصفحات ٤١ – ٤٣ (بنغلاديش)؛ والصفحات ٥١ – ٥٦ (باكستان)؛ وS/PV.2948، الصفحات ١٦ – ٢٣ (الهند).

[١٥٩] S/PV.2947، الصفحات ١١ – ١٣ (زائير)؛ والصفحات ٣٣ – ٣٧ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحات ٥١ – ٥٦ (باكستان).

[١٦٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ١٧ (مصر)؛ وS/PV.2948، والصفحات ٧ – ١٢ (قطر)؛ والصفحات ١٣ – ١٧ (المغرب).

[١٦١] S/PV.2946، الصفحات ٣٧ – ٤٢ (ماليزيا)؛ وS/PV.2947، والصفحات ٤٣ – ٤٦ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وS/PV.2948، الصفحات ٤ – ٧ (الإمارات العربية المتحدة).

[١٦٢] S/21850.

[١٦٣] S/PV.2946، الصفحة ٦.

إلى إرسال بعثة لتقصّي الحقائق مؤلّفة من أعضاء المجلس، وأعلن أن الشعب الفلسطيني يود أن يرى المجلس يتصرف بنفس القدر من الحزم الذي يتصرف به في الحالات الأخرى التي تستوجب تنفيذ قراراته. وطلب مرّة أخرى أن يرسل المجلس لجنة على الفور للتحقيق فيما حدث في القدس [١٦٤].

وأعلن ممثل إسرائيل أن الاعتداء المرتكب ضد اليهود المتعبدين الذين كانوا يتدفقون على الحائط الغربي بمناسبة يوم عيد العرش المقدس كان عملاً مدبراً من قبل. وقال إن اكتشاف مخزن كبير من الحجارة والمواد القابلة للاشتعال في الموقع وتجمّع آلاف الشباب العرب عند جبل الهيكل يوم الاثنين، وهو ليس يوم عبادة جماعية للمسلمين، يدل على نية مبيتة. وذكّر المجلس بأن المجلس دُعي للانعقاد قبل حدوث هذه التطورات الأخيرة وخلال فترة طويلة من الهدوء في الأراضي. ودفع بأن المستفيد الوحيد من هذه الحادثة ليس سوى منظمة التحرير الفلسطينية وصدام حسين، وحذر من استخدام المجلس كمنتدى للتحريض [١٦٥].

وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي للمجلس أن يعرب عن إدانته الصريحة لما حدث وأن يتخذ تدابير عاجلة وصارمة في هذا الصدد. ووجّه انتباه المجلس إلى البيان المشترك الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن وزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية [١٦٦] قائلاً إن حكومته تعتبر أن التحقيق الفوري لسلام شامل وعادل ودائم هو الهدف النهائي لأي تسوية [١٦٧].

وناشد ممثل الصين مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية لحماية حياة وممتلكات الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة بصورة عملية. وأعرب عن أمله في أن يوفّر ما شهده المجلس مؤخراً من إجماع وفعالية فرصاً جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأكد أن أي تسوية سياسية يجب أن تقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة والاعتراف المتبادل بدولة فلسطين ودولة إسرائيل والتعايش السلمي بين الشعبين العربي واليهودي. وأيّد فكرة عقد مؤتمر دولي [١٦٨].

وقال ممثل فرنسا إنّه لا يمكن للمجلس أن يظل مكتوف الأيدي نظراً لخطورة الوضع في القدس. ومن الضروري جداً أن يحصل المجلس على معلومات فورية من أجل تمكين المجتمع الدولي من اتخاذ موقف بالنسبة للطرق والوسائل الكفيلة بتوفير حماية فعلية للشعب الفلسطيني. وقال إن الوفد الفرنسي مستعد للنظر في أي اقتراح من هذا النوع. كما ينبغي للمجلس أن يحث إسرائيل على احترام اتفاقية جنيف الرابعة احتراماً تاماً. ويظل اقتراح عقد مؤتمر دولي هو النهج الأفضل للتوصل إلى تسوية شاملة [١٦٩].

وكان من رأي ممثل رومانيا أيضاً أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته في مجال تعزيز وحماية السلام العالمي من خلال كفالة تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وعن المجلس نفسه. وأيّد قيام الأمين العام بمساعيه الحميدة وأعرب عن أمله في أن يتوصل المجلس إلى تحديد حلول بنّاءة توافقية تحظى بالتعاون التام من جانب جميع الأطراف في الصراع [١٧٠].

وقال ممثل الجزائر، متحدثاً بالنيابة عن دول اتحاد المغرب العربي [١٧١]، إن انعقاد المجلس كان ضرورياً من أجل أن يكون من الواضح أنه لا يمكن استخدام أزمة الخليج كذريعة للسماح لإسرائيل بأن تفعل ما تشاء. وعلى المجلس الآن، وقد تحقق الإجماع فيه من جديد، أن يبين أن ما يتسم به من دأب وصرامة ليس انتقائياً، وسيتجلى في جميع الحالات التي ينبغي فيها الدفاع عن المبادئ المتفق عليها عالمياً أو إعادة كفالة الحقوق المشروعة. ونظراً للموقف الجديد الذي اتخذه المجلس من خلال العودة للمرة الأولى إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فلا يمكنه بعد الآن أن يفعل أقل من ذلك لصالح الشعب الفلسطيني. وقال إنه سيقدم مشروع قرار عما قريب إلى المجلس يدعو إلى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بسيطة وغير خلافية لحماية الفلسطينيين. وأضاف أن تصرف المجلس إزاء ذلك المشروع سيضع مصداقيته على المحك [١٧٢].

وتحدث ممثل يوغوسلافيا، بصفته أيضاً رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، فوجّه انتباه المجلس إلى بيان اعتمده في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز. وشدّد البيان على أن إيجاد حل عاجل لأزمة الخليج الفارسي ينبغي أن يسهم في جعل المجتمع الدولي يتناول بنفس القدر من الإصرار والأهمية النزاع العربي الإسرائيلي، وأن الوقت ملائم ليقوم المجلس بعمل ملموس وفعّال لإعادة تنشيط عملية السلام. وقال إن الحل غير ممكن إلّا على أساس إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته؛ وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة؛ وحق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً؛ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ على نحو عاجل في الإعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة وعلى قدم المساواة، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وبانتظار إحراز تقدم في اتجاه تسوية سياسية، لا بد أن تتخذ على الفور جميع التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً حازماً من تنفيذ قراراته وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة [١٧٣].

وفي الجلسة ٢٩٤٧ المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، قال ممثل الكويت، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة العربية، إنه لا يجوز للعالم أن يظل مكتوف اليدين وهو يشهد ممارسات القمع التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وإهانتها الصارخة لواحدة من أقدس مقدسات الإسلام. وطلب من المجلس أن يطالب إسرائيل بالكف الفوري عن هذه الممارسات وتوفير الحماية التامة لجميع مقدسات الإسلام في القدس وأن يرسل بعثة تقصّي حقائق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة للنظر في تلك الممارسات وتقديم تقرير عنها؛ وأن تتوفر الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال [١٧٤].

---

[١٦٤] المرجع نفسه، الصفحات ٦ - ١٢.

[١٦٥] المرجع نفسه، الصفحات ١٢ - ١٧.

[١٦٦] S/21835، المرفق.

[١٦٧] S/PV.2946، الصفحات ٢٩ - ٣٢.

[١٦٨] المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ - ٤٥.

[١٦٩] المرجع نفسه، الصفحتان ٤٦ و٤٧.

[١٧٠] المرجع نفسه، الصفحات ٥٢ - ٥٦.

[١٧١] تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا.

[١٧٢] S/PV.2946، الصفحات ٥٦ - ٦١.

[١٧٣] المرجع نفسه، الصفحات ٦٢ - ٦٦.

[١٧٤] S/PV.2947، الصفحات ٦ - ١٠.

وأشار ممثل العراق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها ينادون بتطبيق الشرعية الدولية وضرورة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ويتخذون إجراءات لا مثيل لها ضد العراق من خلال تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وحشد قوات عسكرية في المنطقة. وقارن ذلك بالطريقة التي تعامل بها إسرائيل [١٧٥].

وفي اليوم نفسه، قدم ممثلو إثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن مشروع قرار ترعاه وفودهم [١٧٦]. وفي إطار ديباجة مشروع القرار، يؤكد مجلس الأمن مرة أخرى أن اتفاقية جنيف تنطبق على الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس. وبموجب منطوق مشروع القرار، يقرر المجلس أن ينشئ لجنة تتألف من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن لإيفادها فوراً لدراسة الحالة الراهنة في القدس؛ ويطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريرها إلى المجلس بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وأن تضمنه توصيات بشأن الطرق والوسائل اللازمة لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي وحمايتهم؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يوفر للّجنة التسهيلات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها.

وفي الجلسة ٢٩٤٨ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وجّه الرئيس انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار مقدم من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية واشترك في رعايته اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وزائير وفرنسا وفنلندا وكوت ديفوار [١٧٧]. كما وجّه انتباه الأعضاء إلى عدة وثائق أخرى [١٧٨].

وأعرب ممثل فلسطين عن استيائه من الطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة قيامها بعرقلة التوصل إلى اتفاق سريع في المجلس وقيامها بممارسة الضغوط من أجل منع المجلس من اتخاذ الموقف الذي يفرضه الوضع. وأعرب عن عدم ارتياح وفده إزاء مشروع القرار المعروض على المجلس إذ اعتبره غير واف بالغرض ولا يعكس الموقف المتوقع من المجلس اتخاذه بما يتماشى وتقاليده والميثاق، ولن يكون له التأثيرات الإيجابية المطلوبة على أرض الواقع. وذلك بالرغم من أن من المتوقع اعتماده بالإجماع، وهو ما يمثل ظاهرة إيجابية بحد ذاتها إذا أخذت بمعزل عن نص مشروع القرار. وقال إن فلسطين لا تتوقع أن تتقيد إسرائيل بهذا القرار، الأمر الذي يقود حتماً إلى عودة هذا المجلس لتناول هذا الموضوع مجدداً [١٧٩].

وقبل طرح مشروع القرار للتصويت، وكما تم الاتفاق عليه في مشاورات المجلس غير الرسمية السابقة، أعلن الرئيس أنه طلب منه أن يوضح معنى الإشارة الواردة في النص إلى عبارة "الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧". وقال إنه يفهم من تلك الكلمات أنها تشمل القدس [١٨٠]. وفيما يتعلق بمشروع القرار أدلى الرئيس بالبيان التالي [١٨١]:

[١٧٥] المرجع نفسه، الصفحات ٣٧ – ٤١.

[١٧٦] S/21851، لم يطرح مشروع القرار للتصويت.

[١٧٧] S/21859.

[١٧٨] رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثلي اليابان (S/21855)؛ يوغوسلافيا (S/21858)؛ قطر (S/21864)؛ الكويت (S/21867)؛ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (S/21868)؛ تونس (S/21870).

[١٧٩] S/PV.2948، الصفحات ٢٣ – ٢٦.

[١٨٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و٢٧.

[١٨١] المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

في المشاورات غير الرسمية التي أجراها أعضاء المجلس والتي أدت إلى النظر في مشروع القرار هذا، أوضح الأمين العام أن هدف البعثة التي سيرسلها إلى المنطقة هو البحث في الظروف المحيطة بالأحداث المأساوية التي وقعت في القدس والتطورات الأخرى المشابهة في الأراضي المحتلة، وتقديم تقرير في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ يتضمن نتائج وتوصيات إلى المجلس حول الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي وحمايتهم. وذكر، مع ذلك، أنه بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية الفلسطينيين تقع على عاتق الدولة المحتلة، ألا وهي إسرائيل.

ومن ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٧٢ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠،

وإذ يؤكد من جديد أن إيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي لا بد أن يستند إلى قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٢) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ عن طريق عملية تفاوض فعّالة تراعي ما لجميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، من حق في الأمن، فضلاً عما للشعب الفلسطيني من حقوق سياسية مشروعة،

وإذ يأخذ في الاعتبار بيان الأمين العام المتعلق بالغرض من البعثة التي سيوفدها إلى المنطقة، وهو البيان الذي نقله رئيس مجلس الأمن إلى المجلس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠،

١ – يعرب عن جزعه لأعمال العنف التي وقعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في الحرم الشريف وفي الأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس، مما أسفر عن مقتل ما يزيد على عشرين فلسطينياً وإصابة ما يربو على مائة وخمسين شخصاً بجروح، بمن فيهم مدنيون فلسطينيون ومصلون أبرياء؛

٢ – يدين على وجه الخصوص أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية، والتي أسفرت عن حدوث خسائر في الأرواح وإصابات؛

٣ – يطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوفاء بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٤ – يطلب، فيما يتعلق بقرار الأمين العام إيفاد بعثة إلى المنطقة، الأمر الذي يرحب به المجلس، أن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً قبل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ متضمناً ما يخلص إليه من نتائج واستخلاصات، وأن يستخدم، حسب الاقتضاء، جميع موارد الأمم المتحدة في المنطقة في تنفيذ هذه المهمة.

وفي أعقاب التصويت أعلن ممثل كوبا أنه صوت لصالح القرار لثلاثة أسباب. أولاً، باعتبار ذلك تعبيراً عن التضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني؛ ثانياً، لأن المجلس سعى أخيراً وبعد التغلب على عقبات لا حصر لها إلى أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين؛ ثالثاً، لأنه لم يكن أمام المجلس أية إمكانية أخرى. فلم يكن بوسع المجلس ألّا يعتمد نصاً غير المطروح أمامه بالرغم من أنه ليس وافياً بالقدر المنشود [١٨٢].

وأعلن ممثل ماليزيا أنه تم تقديم عدد من التنازلات الهامة، لا سيما من جانب بلدان حركة عدم الانحياز، بغية التوصل إلى اتفاق عام. ولكن ماليزيا

[١٨٢] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ – ٤١.

أيدت القرار لصون روح التعاون التي سادت مؤخراً في المجلس، وفي المقام الأول، من أجل تمكين المجلس من أن يسير قدماً وعلى نحو عملي في دعم جهود الأمين العام لإرسال بعثة إلى المنطقة. وموقف ماليزيا بالنسبة للقرار هو أن الفقرة ٣ تشمل القدس. كما تعتبر ماليزيا أن المجلس سيكون جاداً في التناول والتصرف إزاء الاستنتاجات والتوصيات التي تتوصل إليها بعثة الأمين العام بمجرد تقديم تقرير البعثة. ويعتبر وفده اعتماد القرار حدثاً تاريخياً بالنسبة للمجلس حيث إن الولايات المتحدة انضمت إلى صفوف الآخرين للمرة الأولى في إدانة أعمال قوات الأمن الإسرائيلية بصريح العبارة [١٨٣].

وقال ممثل كندا، مشيراً إلى التنازلات التي تقدم بها جميع الأعضاء، إلى أنه ليس هناك رابحون وخاسرون في المجلس بعد اعتماده قراراً ذا دلالة كبرى. وسيوضع أعضاء المجلس على محك الاختبار مرة أخرى عندما يقدم الأمين العام تقريره في نهاية الشهر [١٨٤].

وقال ممثل زائير إنه يتوقع أن يتضمن التقرير توصيات بشأن التدابير التي ينبغي للمجلس أن يتخذها لحماية الشعب الفلسطيني [١٨٥].

واعتبر ممثل كولومبيا أن القرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع يمثل خطوة هامة وأعرب عن أمله في أن يكون بداية لمرحلة جديدة تلزم عضواً دائماً في مجلس الأمن بتغيير موقفه التقليدي. وأشار إلى أن الحالة الناشئة عن احتلال الكويت تختلف أساساً عن الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وينبغي ألّا نربط بينهما لاختلافهما في المنشأ والتطور. غير أنه من الصحيح أن كلتيهما نتيجة احتلال عنيف ورفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وأن أي صيغة لحل المشكلة بين العراق والكويت ينبغي أن تراعي مشاكل الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بوجه خاص [١٨٦].

وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن أمله في أن تؤدي دراسة مجلس الأمن لتقرير الأمين العام إلى تمكينه من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن السكان المدنيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة وحمايتهم ومناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير زخم عاجل لعملية التسوية في الشرق الأوسط [١٨٧].

وأيّد ممثل الولايات المتحدة القرار الذي أدان أعمال العنف سواء الاستفزازية منها أو التي جاءت رداً عليها وأكد من جديد التزامات السلطة القائمة بالاحتلال ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وأكد من جديد كذلك أن أي حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣). وأضاف أنه يجب ألّا يساء تفسير هذا القرار، إذ أنه لا يخول المجلس أن يعالج أي موضوع يتجاوز المسائل الواردة مباشرة في هذا القرار الذي لا يعالج وضع عملية السلام في الشرق الأوسط ولا يغير بأي حال دور الأمم المتحدة في هذا الصدد [١٨٨].

وأعرب الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل المملكة المتحدة، عن ارتياحه إزاء إمكانية اتخاذ قرار بالإجماع بشأن هذه المسألة، وهو أمر من شأنه أن يعوض عن أي عيوب قد ينطوي عليها النص. فالقرار يبعث بإشارة ذات شقين قويين؛ الشق الأول هو إدانة واضحة للأحداث التي وقعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ أما الشق الثاني، فيتمثل في الطلب الذي وجّهه أعضاء المجلس إلى الأمين العام من أجل المساعدة على إيجاد السبل الكفيلة بتحسين حالة الشعب الفلسطيني. وبالتأكيد، لن يجد الأعضاء من السهل تناول توصيات الأمين العام إلّا أنهم بدأوا بداية طيبة باتخاذ هذا القرار وسيتناولون المسألة على جناح السرعة حال تلقيهم التقرير [١٨٩].

وأعرب ممثل إسرائيل عن أسفه إذ أن القرار أخفق في إدانة الاعتداء الاستفزازي على المتعبدين اليهود الذي كان سبب الأحداث المأساوية في القدس. ومما يؤسفه أيضاً أن مجلس الأمن قد وقع في الشرك الذي نصبه صدام حسين ومؤيدو منظمة التحرير الفلسطينية الذين أوحوا بأعمال الشغب بغية تحويل الانتباه عن عدوان العراق في منطقة الخليج. وأكد أنه لا يمكن لهذا القرار أن يسهم في جهود استعادة الهدوء والوضع الطبيعي والسلم، وأعرب عن أمله في ألّا يعتبر المتطرفون العرب أن هذا القرار هو بمثابة إذن دولي لهم بارتكاب المزيد من العنف [١٩٠].

المقرر المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٤٩): القرار ٦٧٣ (١٩٩٠)

في الجلسة ٢٩٤٩ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، ووفقاً لمذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها في مشاورات سابقة، استأنف المجلس نظره في الحالة في الأراضي العربية المحتلة وفي الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليمن [١٩١].

ووفقاً للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة بشأن البند، جدد الرئيس دعوات المشاركة التي سبق توجيهها. ودعا الرئيس أيضاً ممثل السودان، بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

ووجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من كوبا وكولومبيا وماليزيا واليمن [١٩٢]. ووجّه الرئيس الانتباه أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مقدمي مشروع القرار [١٩٣]، يطلبون فيها عقد جلسة رسمية للمجلس لطرح مشروع القرار للتصويت.

ووجّه الرئيس الانتباه أيضاً إلى عدد من الوثائق الأخرى [١٩٤]، بما فيها رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٩٥] يوجّه فيها المراقب عن فلسطين انتباهه إلى أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال آخذة في التدهور بخطى مثيرة للانزعاج. وطلب أن يتخذ المجلس إجراءً عاجلاً، نظراً للحالة ولرفض إسرائيل قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها استقبال بعثة الأمين العام.

---

[١٨٣] المرجع نفسه، الصفحات ٤١ - ٤٣.

[١٨٤] المرجع نفسه، الصفحات ٤٣ - ٤٥.

[١٨٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٤٦ و٤٧.

[١٨٦] المرجع نفسه، الصفحات ٤٧ - ٥٠.

[١٨٧] المرجع نفسه، الصفحتان ٥١ و٥٢.

[١٨٨] المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.

[١٨٩] المرجع نفسه، الصفحتان ٥٧ و٥٨.

[١٩٠] المرجع نفسه، الصفحة ٥٨.

[١٩١] S/21830؛ أدرجت الرسالة في جدول الأعمال في الجلسة ٢٩٤٥.

[١٩٢] S/21893.

[١٩٣] S/21896.

[١٩٤] رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثلي اليونان (S/21873)؛ وباكستان (S/21876)؛ وإيطاليا (S/21877)؛ ومصر (S/21881)؛ وإندونيسيا (S/21886)؛ والكويت (S/21897)؛ ومذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام من ممثل المغرب (S/21890).

[١٩٥] (S/21888).

وبالنسبة للأحداث التي وقعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في الحرم الشريف، أبلغ ممثل إسرائيل المجلس بأنه قد جرى تعيين لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الحادث. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد أعربت عن أسفها إزاء مضمون وصيغة القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) فإنها عبّرت عن استعدادها لمساعدة الأمين العام في إعداد التقرير الذي طلبه المجلس. ومع ذلك فإنه حتى وفقاً للصلاحيات الواردة في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠)، التي أشارت إلى اتفاقية جنيف الرابعة، يعتبر أن إسرائيل هي السلطة الوحيدة الموجودة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها والتي تشمل عاصمتها، القدس. وقارن المتحدث بين إدانة المجلس لإسرائيل وتقاعسه في مواجهة ما تقوم به القوات السورية في لبنان. وأعرب عن رفضه لما قيل من أن عدوان العراق على الكويت يشبه الحرب العربية – الإسرائيلية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وقال إن العراق قام بالعدوان دون استفزاز مستخدماً القوة التي يحظر استخدامها صراحة وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، في حين أن إسرائيل لجأت إلى استخدام القوة ممارسة لحقها المشروع الثابت في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١. وأضاف أن العراق قد غزت أرض دولة معترف بها وذات سيادة في حين أن إسرائيل تقوم بإدارة أراضي يهودا والسامرة ومنطقة غزة التي لا تخضع لسيادة محددة. وذكر أن قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠)، الذي أعلن بوضوح ودون لبس أن غزو العراق للكويت يشكّل انتهاكاً للسلام والأمن الدوليين، يطبق قواعد الفصل السابع من الميثاق. أما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فلا يدين استخدام إسرائيل للقوة، بل يؤكد حق كل دولة في المنطقة في أن ''تحيا بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها''. وأشار إلى أن القرار يدعو إلى الانسحاب من ''أراض'' وليس من ''الأراضي''. ومن ناحية أخرى فإن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) يطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من كل أراضي الكويت. وفي حين أن إسرائيل قبلت القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) فإن العراق رفض كل قرارات مجلس الأمن المتصلة به. وإضافة إلى هذا فإن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يحدد مبادئ توجيهية لكي تستند إليها الأطراف جميعها. وذكر أن إسرائيل ليست ملزمة بأن تتصرف من جانب واحد قبل إتمام المفاوضات [١٩٦].

وأشار ممثل فلسطين إلى أن المجلس يتعامل ببطء شديد مع رفض حكومة إسرائيل قرار المجلس ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها استقبال بعثة الأمين العام. وذكر أنه قد توصل إلى استخلاصات معينة عن الحالة.، هي: أولاً، إن إسرائيل تنتهك انتهاكاً واضحاً أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب المتحدث عن أمله في أن يكون مشروع القرار رسالة واضحة عن تصميم المجلس. وثانياً، إنه لا يجوز للمجلس أن يتهرب من تحمل مسؤوليته من خلال إلقائها على جهات أخرى، ولا حتى على الأمين العام. وثالثاً، إنه عندما ينظر المجلس في تقرير يتضمن توصيات واستنتاجات للأمين العام حول توفير الحماية للشعب الفلسطيني يتعين عليه أن يستخدم تدابير محددة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى استخدام تدابير ملموسة ومادية، مثل نشر قوة سلام في الأراضي المحتلة لمراقبة الوضع وتقديم تقارير إلى المجلس وإلى الأمين العام [١٩٧].

وذكر ممثل السودان أنه ينبغي أن توضع في الاعتبار عند بحث النزاع العربي الإسرائيلي الثوابت المتمشية مع قواعد الحق والعدالة ومبادئ القانون الدولي. أولاً، مدينة القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمة دولة فلسطين. والقراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠) أعلنا أن ''القانون الأساسي'' لإسرائيل الذي يعتبر القدس عاصمة لها هو قانون باطل ولاغ. وثانياً، تسري اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة. وثالثاً، ينبغي أن تساند الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على ترابه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ورابعاً، لن تشهد منطقة الشرق الأوسط السلام ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة وما لم تحل القضية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام. وخامساً، ينبغي أن يضطلع المجلس بمسؤوليته إزاء تعزيز مبادئ الأمم المتحدة ودعم مصداقيتها. وإزاء تحدي إسرائيل للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها استقبال بعثة الأمين العام، طلب من المجلس أن يطبق على إسرائيل الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق [١٩٨].

وتحدث ممثل الجمهورية العربية السورية فرد على ممثل إسرائيل ووصف الاتهامات التي وجهها الممثل الإسرائيلي للجمهورية العربية السورية بأنها تنطوي على تناقض، وذكر أن بلده يبذل كل ما في وسعه لمساعدة الشرعية اللبنانية. وقال إنه ينبغي أن تنسحب إسرائيل على الفور ودون شروط من جنوب لبنان وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ليستعيد لبنان سيادته [١٩٩].

وتحدث ممثل اليمن قبل التصويت، وقال إن إسرائيل قد رفضت قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) بالرغم من أنه يراعي، إلى حد ما، حساسيات إسرائيل، ولم يدع إلى تشكيل لجنة من مجلس الأمن. وأشار إلى أن المجلس لم يطلب مباشرة من الأمين العام إرسال بعثة، وذلك لأن إسرائيل ترفض التعامل مع أي قرار يصدره مجلس الأمن. وقال إنه بدلاً من ذلك رحّب المجلس، بحصافة، بقرار الأمين العام إرسال بعثة، وطلب منه أن يقدم تقريراً [٢٠٠].

وتحدث ممثل زائير، واستشهد بنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، وذكر أن النتيجة المنطقية للمسؤولية التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بموجب هذه المادة موجودة في المادة ٢٥ من الميثاق التي يتعهد بموجبها جميع أعضاء المنظمة بقبول قرارات المجلس، وتنفيذها، وفقاً للميثاق. ومن هذه الناحية، قال إنه يشجب رفض إسرائيل قبول بعثة الأمين العام ويعتبره عائقاً أمام ممارسة المجلس على النحو الواجب لوظائفه المتمثلة في صون السلام والأمن. وذكر أنه بالنظر إلى أن وفده يواجه مسألة مبدأ تقتضيه روح الميثاق وأحكامه فإنه سوف يصوت تأييداً لمشروع القرار، وناشد إسرائيل عدم الاستمرار في انتهاك أبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وقبول بعثة الأمم المتحدة [٢٠١].

وقال ممثل ماليزيا إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس على التصويت عليه ما كان لازماً لولا رفض إسرائيل للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها قبول بعثة الأمين العام. وأضاف أن مشروع القرار يؤكد بحزم على ضرورة الامتثال التام لجميع عناصر القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) وأن تسمح إسرائيل لبعثة الأمين العام بالمضي قدماً في أعمالها. وأشار إلى أنه من غير المقبول أن يصبح إجماع المجلس مسألة تعيق اتخاذ المجلس للإجراء السليم. وقال إن ماليزيا على اقتناع بأن الموقف الذي يتخذه المجلس إزاء فلسطين والأراضي المحتلة

[١٩٦] S/PV.2949، الصفحات ٦ – ٢٥.

[١٩٧] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٣٥.

[١٩٨] المرجع نفسه، الصفحات ٣٥ – ٤٠.

[١٩٩] المرجع نفسه، الصفحات ٤١ – ٤٣.

[٢٠٠] المرجع نفسه، الصفحات ٤٣ – ٤٨.

[٢٠١] المرجع نفسه، الصفحات ٤٨ – ٥٢.

يحظى بالتأييد الكامل للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذكر أن مسؤولية معالجة المشكلة المتصلة بسلامة الفلسطينيين وحمايتهم تقع بالكامل على عاتق المجلس [٢٠٢].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٧٣ (١٩٩٠)، فيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قراره ٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠،

وقد استمع إلى بيان موجز من الأمين العام في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠،

وإذ يعرب عن جزعه لرفض الحكومة الإسرائيلية القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها قبول بعثة الأمين العام،

وإذ يأخذ في الاعتبار بيان الأمين العام حول غرض البعثة التي سيرسلها إلى المنطقة، الذي نقله رئيس المجلس إلى المجلس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء التدهور المستمر في الحالة في الأراضي المحتلة،

١ - يشجب رفض الحكومة الإسرائيلية أن تستقبل بعثة الأمين العام إلى المنطقة؛

٢ - يحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في قرارها ويصر على أن تمتثل امتثالاً تاماً للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) وأن تسمح للبعثة بالمضي قدماً وفقاً للغرض الذي أرسلت من أجله؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن التقرير المطلوب في القرار ٦٧٢(١٩٩٠)؛

٤ - يؤكد عزمه على النظر في التقرير بصورة كاملة وعلى وجه السرعة.

المقررات المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٧٠): البيان الذي أدلى به الأمين العام والقرار ٦٨١ (١٩٩٠)

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وعملاً بالفقرة ٤ من القرار ٦٧٢ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً [٢٠٣] يتضمن ما خلص إليه من نتائج بشأن الأحداث التي وقعت في القدس في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ واستنتاجاته فيما يتعلق بمسألة حماية المدنيين في الأراضي المحتلة. وقد أبلغ الأمين العام المجلس أنه بالنظر إلى أن إسرائيل قد رفضت استقبال البعثة فإنه لم يتمكن من الحصول على معلومات مستقلة، في الموقع، عن الظروف التي أحاطت بالأحداث الأخيرة التي وقعت في القدس والتطورات المشابهة في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن الصحافة الدولية قد وفرت تغطية واسعة النطاق، وأجري عدد من التحريات، وأبدى عدد من الإسرائيليين والفلسطينيين، أفراداً وجماعات،استعدادهم للالتقاء ببعثة الأمين العام وتزويدها بالمعلومات إذا ما أوفدت إلى المنطقة. وفي حين كانت هناك آراء متعارضة فيما يتعلق بالعوامل التي أدت إلى إثارة الاشتباكات فإن مراقبين كانوا موجودين في مواقع الأحداث ذكروا أن الذخيرة الحية قد استخدمت ضد المدنيين الفلسطينيين.

وبالنسبة لمسألة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فإن الرسالة التي بعث بها الفلسطينيون بشكل متكرر إلى الأمين العام هي أن هناك حاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي مزيداً من الإجراءات. والشعور العام فيما بين الفلسطينيين هو أن الوجود المحايد الذي تفرضه الأمم المتحدة هو وحده الذي سيكون قادراً على حمايتهم. ومن هذه الناحية جرى توجيه الانتباه إلى وجود المراقبين العسكريين في مركز هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في القدس. وأشار الأمين العام إلى أنه بعث ممثلاً خاصاً خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى المنطقة لبحث مسألة الحماية في الأراضي المحتلة على أن يقدم تقريراً إليه شخصياً. وفي ١٣ تموز/يوليه، ذكر الأمين العام في بيان إلى المجلس أنه يعتزم متابعة مبادرته مع السلطات الإسرائيلية لإقناعها بأن تفي تماماً بما عليها من التزامات وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وأشارت السلطات الإسرائيلية في ذات الوقت إلى أنها سوف تنفذ تدابير جديدة في الأراضي. غير أنه لسوء الحظ لم يتمكّن الأمين العام من متابعة المناقشات. وأشار الأمين العام في ملاحظاته الختامية إلى أن التعاون من جانب إسرائيل له أهمية أساسية بالنسبة لتنفيذ أية تدابير للحماية. واقترح الأمين العام مع ذلك أن يوجه المجلس دعوة لعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة من أجل مناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها بموجب الاتفاقية. وبالنسبة للمناشدات الفلسطينية بأن تتواجد الأمم المتحدة في المنطقة، شدّد على أنه ليس من اختصاصه أن يتصرف من تلقاء نفسه. وهذه المسألة هي مسألة يبت فيها المجلس.

وفي الجلسة ٢٩٥٣ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. ونظر المجلس في البند في جلساته ٢٩٥٣، و٢٩٥٤، و٢٩٥٧، و٢٩٦٥ إلى ٢٩٦٨، و٢٩٧٠.

وفي الجلسة ٢٩٥٣، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) انتباه أعضاء المجلس إلى ثلاث رسائل موجهة إلى الأمين العام: رسالتان مؤرختان ٢ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من المراقب عن فلسطين [٢٠٤] ورسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ من ممثل إيطاليا [٢٠٥].

وأشار ممثل فلسطين إلى أن وفده سبق له أن اعترض على أن يلقي مجلس الأمن مسؤولياته على عاتق جهات أخرى، أنه كان لا بد للأمين العام من أن يعيد المسؤولية إلى المجلس، ولكن دون توصية مباشرة. وقال إن الأمر متروك للمجلس لكي يتخذ قراراً كاملاً بالاختيار من ضمن الخيارات المطروحة. وذكر المتحدث أنه قد استخلص أربعة استنتاجات رئيسية من تقرير الأمين العام. النقطة الأولى هي تعامل إسرائيل مع قراري مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و٦٧٣ (١٩٩٠) على نحو يشكّل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة ٢٥ وشروط العضوية في المنظمة. وأعرب عن اقتناعه بأن العمل الحقيقي يجب أن يأتي من المجلس من خلال استخدام الإجراءات الإلزامية المتاحة في الميثاق ليرغم إسرائيل على تنفيذ قراراته. والنقطة الثانية تتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأشار إلى أن الوصف الوارد في التقرير للممارسات الإسرائيلية يُبين بوضوح الحاجة إلى أن يعمل المجلس بشكل فوري على توفير الحماية للشعب الفلسطيني. والنقطة الثالثة تتعلق بمدى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة. فمن ناحية، ترفض إسرائيل الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة ولكنها، من ناحية

---

[٢٠٢] المرجع نفسه، الصفحتان ٥٢ و٥٣.

[٢٠٣] S/21919 و corr.1 و Add.1-3.

[٢٠٤] S/21926 وS/21928.

[٢٠٥] S/21920.

أخرى، قدمت نفسها على أنها الجهة المخولة بالحفاظ على القانون والنظام بموجب الاتفاقية نفسها. ودعا المتحدث إلى قيام المجلس بتوجيه أمر إلى إسرائيل بأن تقبل الانطباق القانوني للاتفاقية، وأيّد تحديد سلطة حامية بديلة ودعوة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف للاجتماع. والنقطة الرابعة تتعلق بالإجراءات المادية والعملية التي ينبغي أن يتخذها المجلس لضمان توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وأعرب المتحدث عن اقتناعه بأنه ينبغي أن يقوم المجلس بنشر قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل توفير الحماية للمدنيين. وقال إن ما يريده الوفد الفلسطيني في الحقيقة هو قيام المجلس بنشر قوة طوارئ دولية مسلحة لتحل محل القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وذكر أن ذلك يمكن أن يوفر مرحلة انتقالية تُشرف فيها الأمم المتحدة على الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية، بما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي السيادة. وأشار إلى أن المهمة الأساسية أمام المجلس هي تحقيق تسوية سياسية للصراع في الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة. وعلى مجلس الأمن، لا سيما أعضائه الدائمين، التعهد باتخاذ الأعمال التحضيرية اللازمة. وقال إن الوفد الفلسطيني على استعداد للتعاون بشكل كامل للتوصل إلى اتفاق [٢٠٦].

وتحدث ممثل لبنان، نيابة عن المجموعة العربية، وقارن بين فرض الجزاءات فوراً على العراق بموجب الفصل السابع من الميثاق وإفلات إسرائيل المستمر من العقاب رغم وجود أكثر من ١٠٠ قرار وإدانة ضدها. وأشار إلى تقرير الأمين العام، وأعرب عن ترحيبه باقتراح الأمين العام أن يطبق المجلس اتفاقية جنيف الرابعة على دولة عضو في الأمم المتحدة عن طريق الدعوة إلى اجتماع للموقّعين على الاتفاقية وذلك للمرة الأولى منذ سريانها. وأشار إلى أن الأمين العام قد أوضح أن للمجلس الحق في إنشاء سلطة حامية للفلسطينيين. وذكر أن تقييم الأمين العام هو أنه لا يمكن توفير قدر معقول من الحماية إلّا عن طريق وجود محايد تفوضه الأمم المتحدة بشكل مناسب. وأضاف قائلاً إن المجلس قد حث على أن ينظر في إمكانية توسيع ولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، التي يقع مقرها في القدس، أو إرسال فريق مراقبة جديد تابع للأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة [٢٠٧].

ووجّه ممثل إسرائيل الاتهام إلى الدول العربية بأنها دأبت على خرق ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي تجاه بلده. واتهم تحديداً الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية، ضمن دول أخرى، بخرق الفقرتين ٣ و٤ من المادة ٢ من الميثاق. وانتقل إلى تقرير الأمين العام وقال إنه لا يسعه إلّا أن ينظر بعميق الأسف إلى الاقتراحات الواردة في التقرير. وأضاف أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بتطبيقها بالنسبة لطرف متعاقد سام تتناول استيلاء دولة من الدول على أراض تخضع لسيادة دولة أخرى. وذكر أنه لا يمكن القول بأن هذا ينطبق على أراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة لأن تلك الأراضي احتلها الأردن على نحو غير شرعي. وقال إنه لذلك فإن محاولة فرض الاتفاقية بحكم هذا القانون تستهدف إصدار أحكام مسبقة من جانب واحد على المركز السياسي للأراضي المذكورة. وأضاف أن إسرائيل لا يمكن لها أن تقبل الفكرة التي لم يسبق لها مثيل والتي تتمثل في دعوة الأطراف المتعاقدة السامية إلى الاجتماع. وقال إن لإسرائيل المسؤولية الوحيدة عن إدارة الأراضي ولن تقبل أية طلبات لوزع قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة أو لتوسيع نطاق هامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة، وجميع المحاولات الأخرى للمساس بسيادة إسرائيل وسلطتها. وذكر المتحدث أنه في حالة واقعة جبل الهيكل اندفع المجلس إلى الحكم دون مراعاة الحقائق، مثل قيام المؤذنين بالتحريض باستخدام مكبرات الصوت لمهاجمة المتعبدين اليهود عند الحائط الغربي، وأبلغ المتحدث المجلس بأن لجنة التحقيق المستقلة التي عينتها سلطات بلده قد أنهت تحقيقها وأن الاستنتاجات التي توصلت إليها أرسلت إلى الأمين العام [٢٠٨].

ونفى ممثل فلسطين الادعاء بأن المؤذنين قد وجهوا نداءات لتحريض الفلسطينيين على العنف. وطلب من الرئيس ترتيب عرض لشريط فيديو مصور كي يعرف المجلس الطبيعة الحقيقية لتلك النداءات [٢٠٩].

وخلال المناقشة، أيدت غالبية المتحدثين مقترحات الأمين العام التي وردت في تقريره والتي تدعو إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة وإلى أن يكون هناك وجود للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة لضمان الحماية الفعّالة للفلسطينيين، وذلك بطرق تتراوح بين إنشاء آلية رصد ووزع مراقبين عسكريين دوليين، بما يشمل إمكانية توسيع ولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التي يوجد مقرها في القدس [٢١٠]. وذكر أحد المتحدثين أن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ينبغي أن يتحقق ولو حتى من خلال اللجوء إلى الفصل السابع للميثاق [٢١١]. ودعا متحدث آخر إسرائيل إلى أن تفي بما عليها من التزامات وفقاً للمادة ٢٥ من الميثاق [٢١٢].

وفي الجلسة ٢٩٥٤، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، تكلم ممثل يوغوسلافيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فذكر أن هناك حاجة ملحّة إلى اتخاذ إجراء محدد لكفالة السلامة والحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن بلدان عدم الانحياز تتوقع من المجلس أن يتخذ إجراءً في هذا الشأن. ومن رأيها أن وجود الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة من شأنه أن يكون أشد الوسائل فعالية لتوفير تلك الحماية وأن يساعد على إيجاد حل دائم في الأجل الطويل [٢١٣].

وقال ممثل فلسطين إن شريط الفيديو الذي سيعرضه حالاً على المجلس يثبت ثلاثة أمور. الأول هو أن القمع الذي تعرض له الفلسطينيون لا علاقة له بادعاءات الإسرائيليين بتعرض حياة المصلين اليهود للخطر. والثاني هو أن درجة الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال لا يمكن أن تكون مجرد دفاع عن النفس أو محاولة للسيطرة على الوضع. والثالث هو أن ما قاله المؤذنون

---

[٢٠٦] S/PV.2953، الصفحات ٦ – ٢٢.

[٢٠٧] المرجع نفسه، الفقرات ٢٢ – ٣٢.

[٢٠٨] المرجع نفسه، الصفحات ٤٦–٥٦.

[٢٠٩] المرجع نفسه، الصفحتان ٥٦ و٥٧.

[٢١٠] S/PV.2953، الصفحات ٣٢ – ٤٥ (الأردن)؛ وS/PV.2954، الصفحات ٣٦ – ٤٨ (الجزائر)؛ وS/PV.2957، الصفحات ٣ – ١٠ (تونس)؛ والصفحات ١١ – ١٧ (ماليزيا)؛ والصفحات ١٧ – ٢١ (كولومبيا)؛ والصفحات ٢١ – ٢٧ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحات ٢٨ – ٣٢ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ وS/PV.2965، الصفحات ٩ – ١٢ (الصين).

[٢١١] S/PV.2954، الجزائر، الصفحات ٣٦ – ٤٨.

[٢١٢] S/PV.2965، الصين، الصفحات ٩ – ١٢.

[٢١٣] S/PV.2954، الصفحات ١٧ – ٢٣.

ورجال الدين باستخدام مكبرات الصوت كان على العكس تماماً مما ادعاه الممثل الإسرائيلي [٢١٤].

وبناءً على طلب ممثل فلسطين، تم عرض شريط فيديو في قاعة مجلس الأمن [٢١٥].

وفي الجلسة ٢٩٦٥، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة وأن إسرائيل ينبغي أن تتقيد بالتزاماتها بموجبها، وهو ما أعيد تأكيده في الإعلان بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده المجلس الأوروبي في ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأكد الحاجة إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، وقال إن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية اقتراح جدير بالدراسة المتأنية. وأضاف أنه يرى أن إمكانية عقد مثل ذلك الاجتماع سيرسل إشارة قوية إلى إسرائيل. وذكر أن مناشدات الفلسطينيين التي تطلب وجوداً نزيها تصدر به الولاية المناسبة من الأمم المتحدة مسألة تحتاج إلى مزيد من التوضيح قبل أن يتسنى البت فيها. وقال المتكلم إنه يعتقد أنه أيا كانت الخطوات التي سيتخذها المجلس، فإنها ينبغي أن تكون خطوات واقعية. على أن هذه التدابير لن تكون إلّا مجرد مسكّن مؤقت. وينبغي ألّا يغيب عن نظر المجلس البتة ضرورة التوصل إلى حل للمشكلة العربية الإسرائيلية ككل. وأعاد تأكيد تأييد حكومته لمبدأ عقد مؤتمر دولي للسلام في الوقت الملائم [٢١٦].

وأهاب ممثل فلسطين بالمجلس إنشاء وجود دائم للأمم المتحدة وموظفيها في الأرض الفلسطينية المحتلة لمراقبة الأوضاع وتقديم تقارير دورية إلى المجلس. ووصف ذلك بأنه الحد الأدنى مما يجب على المجلس القيام به في مجال توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني كي لا يبقى أمامه خيار سوى الرد المشروع بالدفاع عن النفس بالوسائل التي أقرتها المواثيق والأعراف الدولية [٢١٧].

وفي الجلسة ٢٩٦٦، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسمياً رفع الجلسة لإتاحة الفرصة لمجلس الأمن للتوصل إلى قرار. وبعد مناقشة إجرائية، طرح هذا الاقتراح للتصويت واعتمد بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٤ (كوبا، كولومبيا، ماليزيا، اليمن)، مع امتناع عضوين عن التصويت (الصين، فرنسا).

وتكلم الرئيس بصفته ممثل اليمن، فأشار إلى أن النسخة الأولى من مشروع القرار قد عرضت على المجلس يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ [٢١٨]. وعرضت النسخة المعدّلة الأولى منه يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ [٢١٩]. وذكر أن المجلس معروض عليه الآن النسخة المعدّلة الثانية [٢٢٠]. وأوضح أن الفرق الكبير بين النسختين الأولى والنهائية نتج عن روح التعاون والتساهل التي أبداها المشتركون في تقديم مشروع القرار. وقال إن وفده أصر على ذكر قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والاحتلال، وكامل الأزمة بجميع جوانبها لأن المجلس لا يستطيع أن يقصر نظره في المسألة على حماية الفلسطينيين وسلامتهم. كما شدّد على أنه لا يريد أن يربط بين الأزمة القائمة في الخليج والأزمة القائمة في الشرق الأوسط. وأهاب بالقوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، السعي إلى إيجاد حل [٢٢١]. وبعد أن استأنف ممارسة مهام الرئاسة، وفي أعقاب إدلاء ثلاثة ممثلين ببيانات، اتسمت بالطابع الإجرائي عموماً، رفع الرئيس الجلسة.

وفي الجلسة ٢٩٦٧، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اقترح الرئيس تعليق الجلسة من أجل مواصلة المشاورات غير الرسمية. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح بتوافق الآراء.

ولدى استئناف الجلسة، طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رفع الجلسة. واعترض ممثل ماليزيا على هذا الاقتراح باعتبار أن النص الجديد المقدّم إلى المجلس يمثل اتفاقاً متكاملاً يتجاوز حتى التنقيح الثاني، ومن رأي المشتركين في تقديمه أنه يمكن أن يحظى بالموافقة. وأيّد ممثل الولايات المتحدة الاقتراح على أساس أنه يمكن إحراز مزيد من التقدم في مداولات المجلس. وأيّد ممثل المملكة المتحدة الاقتراح أيضاً. وطرح الاقتراح للتصويت واعتمد بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٤ (كوبا، كولومبيا، ماليزيا، اليمن) مع امتناع عضوين عن التصويت (الصين، فرنسا). وتم رفع الجلسة.

وفي الجلسة ٢٩٦٨، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رفع الجلسة. ولم تجر مناقشة، وطرح الطلب للتصويت واعتمد بأغلبية ٩ أصوات مع امتناع ٤ عن التصويت (كوبا، كولومبيا، ماليزيا، اليمن) مع امتناع عضوين عن التصويت (الصين وفرنسا). وتم رفع الجلسة.

وفي الجلسة ٢٩٧٠، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، قال ممثل فنلندا، رداً على طلب من ممثل المملكة المتحدة بناءً على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات غير رسمية، إن وفده حاول العمل من أجل التوصل إلى نص يمكن أن يعتمده المجلس بالإجماع. وأضاف أن وفده سعى إلى الأخذ بترتيب يشمل اعتماد قرار واعتماد بيان رئاسي. وفي هذا الصدد، عمم على أعضاء المجلس ورقة عمل، ووفق على محتوياتها تقريباً، وإن بقيت بعض المشاكل. وأوضح أن إحدى الصعوبات تتصل بالصيغة التي تستخدم في إيراد الإشارة إلى البيان الرئاسي في فقرة ديباجة مشروع القرار. أما المشاكل الأخرى فتتصل بالفقرتين الأخيرتين من مشروع البيان الرئاسي وتنصب على الإشارة إلى المؤتمر الدولي وما إذا كانت كلمة ''الأطراف'' في مثل ذلك المؤتمر يمكن أن تستخدم، فضلاً عن إدراج أو استبعاد فقرة تؤكد أنه يجب تناول النزاع العربي – الإسرائيلي والحالة في العراق باعتبارهما مسألتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى [٢٢٢].

واقترح ممثل المملكة المتحدة تعليق الجلسة وأن يقوم المجلس على الفور بدراسة تقرير ممثل فنلندا في مشاورات غير رسمية، دون مزيد من التأخير. وبعد مناقشة إجرائية، طرح الطلب للتصويت واعتمد بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٦ أصوات (الصين، فرنسا، كوبا، كولومبيا، ماليزيا، اليمن). وعلقت الجلسة إلى تاريخ لاحق يقرره الرئيس.

---

[٢١٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

[٢١٥] للاطلاع على ما جاء بالجزء المسموع من الشريط، انظر: S/PV.2954، الصفحات ٣١ – ٤٠.

[٢١٦] S/PV.2965، الصفحات ٦ – ٨.

[٢١٧] المرجع نفسه، الصفحات ١٧ – ٢٦.

[٢١٨] S/21933. لم يطرح مشروع القرار للتصويت.

[٢١٩] S/21933/Rev.1. لم يطرح مشروع القرار للتصويت.

[٢٢٠] S/21933/Rev.2. لم يطرح مشروع القرار للتصويت.

[٢٢١] S/PV.2966، الصفحتان ٢١ و٢٢.

[٢٢٢] S/PV.2970 (Part I) الصفحات ٢-٦.

وفي الجلسة ٢٩٧٠، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وجّه الرئيس انتباه الأعضاء إلى مشروع قرار أعد في مجرى مشاورات المجلس [٢٢٣]. كما وجّه الانتباه إلى بضع وثائق أخرى [٢٢٤].

وبعد ذلك أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم أعضاء مجلس الأمن [٢٢٥]:

يعيد أعضاء مجلس الأمن تأكيد تصميمهم على تأييد عملية نشطة للتفاوض تشترك فيها جميع الأطراف ذات الصلة وتؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق المفاوضات التي ينبغي أن تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الأمن، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإنهم يتفقون على أن عقد مؤتمر دولي في وقت ملائم، يكون مُشكلاً على الوجه الصحيح، من شأنه أن ييسر الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وإلى تحقيق سلام دائم فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي.

بيد أن أعضاء المجلس يرون أنه ليس هناك إجماع فيما يتعلق بالوقت الملائم لعقد هذا المؤتمر.

ومن وجهة نظر أعضاء المجلس، فإن النزاع العربي الإسرائيلي نزاع هام وفريد ويجب معالجته على حدة حسب وقائعه الموضوعية.

وقبل التصويت على مشروع القرار، تكلم ممثل إثيوبيا فقال إنه سيصوت لصالح مشروع القرار لأنه يعتقد أن من شأن اعتماده أن يساهم في إيجاد الحل النهائي للمشكلة [٢٢٦].

وأعرب ممثل فرنسا عن أسفه لاستمرار رفض السلطات الإسرائيلية استقبال بعثة الأمين العام. وقال إن مشروع القرار يتضمن أحكاماً معقولة جداً مثل إعادة تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، قانوناً، على جميع الأراضي، بما فيها القدس، وعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية، والطلب إلى الأمين العام أن يرصد الحالة بمساعدة موظفي الأمم المتحدة وأن يقدم تقريراً إلى المجلس. ورحّب المتكلم أيضاً بإقرار المجلس في البيان الرئاسي بالحاجة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي [٢٢٧].

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٨١ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب، الذي تضمنه القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧،

وقد تلقّى تقرير الأمين العام المقدّم عملاً بالقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإذ يحيط علماً على وجه الخصوص بالفقرات من ٢٠ إلى ٢٦ من ذلك التقرير،

وإذ يحيط علماً بما أبداه الأمين العام من اهتمام بأن يقوم بزيارة وأن يوفد مبعوثه لمتابعة مبادرته مع السلطات الإسرائيلية، كما ورد في الفقرة ٢٢ من تقريره، كما يحيط علماً بالدعوة التي وجهتها إليه تلك السلطات مؤخراً،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وإزاء العنف والتوتر المتزايدين في إسرائيل،

وإذ يأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن طريقة ونهج التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في النزاع العربي الإسرائيلي،

وإذ يشير إلى قراراته ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ و٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ وإذ يثير جزعه قرار حكومة إسرائيل إبعاد أربعة فلسطينيين من الأراضي المحتلة بما يتنافى مع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩،

١ – يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره؛

٢ – يعرب عن بالغ قلقه إزاء رفض إسرائيل لقراريه ٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ و٦٧٣ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠؛

٣ – يشجب قرار حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استئناف إبعادها للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛

٤ – يحث حكومة إسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، قانوناً، على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تلتزم التزاماً دقيقاً بأحكام الاتفاقية؛

٥ – يطلب إلى الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المذكورة أن تكفل احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وفقاً للمادة ١ منها؛

٦ – يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، بمواصلة تطوير الفكرة المعرب عنها في تقريره والمتعلقة بالدعوة إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المذكورة، ومناقشة ما يمكن أن تتخذه هذه الأطراف من تدابير بموجب الاتفاقية، وأن يدعو، لهذا الغرض، الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها هذه الفكرة في تحقيق أهداف الاتفاقية. وكذلك آرائها بشأن المسائل الأخرى ذات الصلة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس؛

٧ – يطلب أيضاً إلى الأمين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن يبذل جهوداً جديدة في هذا الصدد على وجه الاستعجال، وأن يستخدم ويعيّن ما يلزم من موظفي وموارد الأمم المتحدة وغير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين هناك في المنطقة وفي أماكن أخرى، أو يستعين بهم، في إنجاز هذه المهمة. وأن يبقي المجلس على اطّلاع بصورة منتظمة في هذا الصدد؛

٨ – يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم أول تقرير دوري إلى مجلس الأمن عن تطور الحالة في موعد أقصاه الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس ١٩٩١ ثم كل أربعة أشهر بعد ذلك، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره حسب الاقتضاء.

---

[٢٢٣] S/22022.

[٢٢٤] رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثل الجزائر (S/21995)؛ والأردن (S/21999)؛ ومصر (S/22017)؛ ومن المراقب عن فلسطين (S/22003)؛ ومن رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/22012).

[٢٢٥] S/22027.

[٢٢٦] S/PV.2970 (Part II)، الصفحات ٤ – ٦.

[٢٢٧] المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

وتكلم ممثل زائير بعد التصويت، فقال إنه يعتبر أن جوهر القرار ٦٨١ (١٩٩٠) هو طلبه إلى الأمين العام أن يواصل دراسة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن يقدم تقريراً إلى المجلس عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن. وأعلن تأييده لعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وعقد مؤتمر دولي للسلام [٢٢٨].

وأعرب ممثل فنلندا عن تأييده لعقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة يمكن أن يخرج بتفسير رسمي فيما يتعلق بمجال اتفاقية جنيف الرابعة ومدى انطباقها [٢٢٩].

وأشار ممثل ماليزيا إلى أن القرار يتضمن ثلاثة عناصر يرى أنها هامة. الأول، عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. والثاني، الطلب إلى الأمين العام أن يراقب الحالة في الأراضي المحتلة. وذكر أن من رأيه أن ذلك يمثل لب القرار وينبغي أن يكون هو محور كل الجهود التي يبذلها المجلس في المستقبل من أجل حماية الفلسطينيين. والثالث، قبول المجلس القيام في الوقت المناسب بعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط، وهو عنصر صدر بحكم الضرورة في صورة بيان رئاسي. ووصف ذلك بأنه حدث رئيسي. فللمرة الأولى قبل أعضاء المجلس ما دأبت الجمعية العامة على الحث عليه عاماً بعد عام. كما أن القرار أعاد الإشارة الصحيحة إلى القدس كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن الإجراءات التي يتخذها المجلس في المستقبل ينبغي أن تخلو من النزوع إلى وضع العقبات، بما في ذلك الألاعيب الإجرائية، التي تستخدم تعمداً من أجل تأخير النظر في المسألة على النحو السليم وفي وقت مبكر [٢٣٠].

وأوضح ممثل المملكة المتحدة أن حكومته سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف في المفاوضات. الأول، دعم الاقتراحات التي يمكن أن تحسن الأحوال المعيشية للفلسطينيين. والثاني، تناول المسألة الأوسع المتعلقة بعملية السلام العربية الإسرائيلية. وقال إن الحكومة البريطانية تؤيد عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب. والثالث، عدم الانسياق وراء تفسير أية إشارة إلى المؤتمر على أنها تقيم أية صلة بين قضية فلسطين والأزمة في الخليج. وأضاف أن حكومته، مجاراة لموقف المجلس في البيان الرئاسي، ترفض بحزم الصلة التي تعمل حكومة العراق على الترويج لها [٢٣١].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومته تؤيد القرار، ولكنها تعتقد أن هناك عناصر أخرى كان ينبغي أن تدرج في النص، من قبيل الإشارة إلى استخدام العنف من جانب الفلسطينيين. وأوضح أن تصويت الولايات المتحدة لصالح القرار لا يعني بأي حال من الأحوال حدوث تحول في سياستها بشأن أية مسألة تتصل بالنزاع العربي الإسرائيلي. فأولاً، لا تؤيد الولايات المتحدة قراراً يستهدف عقد مؤتمر دولي. ورغم أن عقد مؤتمر مشكل على النحو الصحيح يمكن أن تكون له فائدته، فإن التوقيت غير مناسب، وذلك لأنه ينبغي عدم الربط بين الأزمة القائمة في الخليج والنزاع العربي الإسرائيلي. وثانياً، تصر الولايات المتحدة على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الأراضي المحتلة، وتعتبر أن عبارة "الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧" هي مجرد وصف ديمغرافي وجغرافي، وليست إشارة إلى السيادة. وأخيراً، تشجب الولايات المتحدة قرار حكومة إسرائيل استئناف عمليات الإبعاد. وأوضح المتكلم آراء حكومته بشأن بضعة عناصر من القرار، فقال إن اتخاذ قرار متسرع بعقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف يمكن أن يقوّض سلامة الفلسطينيين وحمايتهم وأن ينسحب بآثار ضارة على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت الولايات المتحدة تؤيد بقوة جهود الأمين العام في رصد الحالة وتقديم التقارير عنها، فإنها تعتقد أنه لا ينبغي الاضطلاع بأي نشاط من شأنه أن يغيّر الولايات المستقلة والمحددة بدقة لمختلف منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وفي غيرها [٢٣٢].

وذكر ممثل اليمن أن وفده كان يود لو كان القرار أكثر قوة بشأن ثلاث نقاط: استئناف إسرائيل لعمليات الإبعاد، وحماية الفلسطينيين، والمؤتمر الدولي بشأن السلام في الشرق الأوسط [٢٣٣].

وقال ممثل إسرائيل إن دعوة المجلس للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بأن تكفل احترام إسرائيل للاتفاقية، والطلب الموجّه إلى الأمين العام بأن يطور فكرة عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة، فكرتان غير مسبوقتين. وفيما يتعلق بطلب المجلس إلى الأمين العام تجديد الجهود في مجال الرصد والمراقبة، أشار المتكلم إلى أن مهام وسلطات موظفي الأمم المتحدة في المنطقة قد تم الاتفاق عليها مع إسرائيل. ولذلك فإن تغيير ذلك الاتفاق سيكون بعيداً كل البعد عن اللياقة والقابلية للتنفيذ العملي. كما وصف الإشارة التي وردت في البيان الرئاسي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بأنها وسيلة لفرض نتيجة محددة سلفاً، واقترح القيام بدلاً من ذلك بعقد مفاوضات ثنائية ومباشرة بين إسرائيل وجاراتها. وفيما يتعلق بإعراب مجلس الأمن عن انزعاجه من ممارسة إسرائيل لحقها القانوني في إصدار أوامر بالإبعاد ضد أربعة من زعماء حماس، قال إنه يرى أن من المؤسف أن المجلس لم ينزعج من عمليات القتل التي ارتكبتها حماس ضد اليهود و لم يكلف خاطره حتى بمجرد الإشارة إليها. وذهب إلى أن ممارسة استفراد بلد بعينه تقوّض مبدأين حصينين هما العالمية والتساوي في السيادة، وأن السلام والأمن لن يتحققا أبداً بممارسة التمييز ضد الدولة اليهودية [٢٣٤].

ونوه ممثل فلسطين بالتقدم الكبير الذي حققه المجلس من أجل حماية الشعب الفلسطيني باعتماده قراراً بالإجماع وإذنه بصدور بيان رئاسي. وذكر أن الوفد الفلسطيني يعترض على بعض أجزاء القرار والبيان الرئاسي، ولكن الواقع السياسي للحالة الدولية، فضلاً عن التوازن القائم داخل المجلس، يتطلبان تقديم تنازلات باستمرار. وأبدى المتكلم أسفه لعدم اعتماد المجلس قراراً في مرحلة أبكر، وأعرب عن أمله في أن لا يعمد أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، استخدم مراراً في الماضي حقه في النقض فيما يتعلق بالشرق الأوسط، إلى منع اعتماد أي قرار في المستقبل [٢٣٥].

---

[٢٢٨] المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.
[٢٢٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٢ – ١٥.
[٢٣٠] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ – ١٩.
[٢٣١] المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.
[٢٣٢] المرجع نفسه، الصفحات ٤٨ – ٥٤.
[٢٣٣] المرجع نفسه، الصفحات ٥٥ – ٥٧.
[٢٣٤] المرجع نفسه، الصفحات ٥٧ – ٦٢.
[٢٣٥] المرجع نفسه، الصفحات ٦٢ – ٦٨.

المقرر المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٧٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٩٧٣، المعقودة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس نظره في الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

وعقب إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ [٢٣٦].

ووجّه الرئيس (زائير) أنظار أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، موجهة من المراقب عن فلسطين إلى الأمين العام [٢٣٧]، وفيها دعا المراقب عن فلسطين المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء على الفور من أجل حماية الشعب الفلسطيني وإلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٦٨١ (١٩٩٠). ووجّه الرئيس أيضاً أنظار أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [٢٣٨].

هذا وأعلن الرئيس، عقب المشاورات التي جرت في ما بين أعضاء المجلس، أنه قد أُذن له بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [٢٣٩]:

إن أعضاء مجلس الأمن يساورهم بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي حدثت مؤخراً في غزة، ولا سيما الأعمال التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وأدت إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى بين أولئك المدنيين.

ويشجب أعضاء المجلس تلك الأعمال، ولا سيما إطلاق النار على المدنيين، ويؤكدون من جديد سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على جميع الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويطلبون أن تلتزم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التزاماً تاماً بأحكام هذه الاتفاقية.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد مواقفهم التي أُعرب عنها مؤخراً جداً في قرار المجلس ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، ويؤيدون أعمال الأمين العام المتصلة بتنفيذ القرار المذكور. وكذلك يحث أعضاء المجلس جميع من يستطيعون الإسهام في تخفيف حدة النزاع والتوتر على بذل جهود مكثفة لكي يتسنى إقرار السلام في المنطقة.

المقرر المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٨٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٩٨٠، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة، استأنف مجلس الأمن نظره في الحالة في الأراضي العربية المحتلة. وبعد إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ [٢٤٠].

ووجّه الرئيس (النمسا) أنظار أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام من المراقب عن فلسطين [٢٤١] وفيها قال المراقب عن فلسطين إنه في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١، قرّرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بطرد أربعة فلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن. وحث المجلس على اتخاذ إجراء فوري. ووجّه الرئيس أنظار أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [٢٤٢].

وأعلن الرئيس أنه، عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، قد أُذن له بالإدلاء باسم المجلس، بالبيان التالي [٢٤٣]:

إن أعضاء مجلس الأمن يساورهم بالغ القلق لاستمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ولا سيما الحالة الخطيرة الراهنة الناتجة عن فرض إسرائيل حظر التجول.

ويشجب أعضاء المجلس قرار حكومة إسرائيل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ بطرد أربعة مدنيين فلسطينيين انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي تنطبق على الأراضي المذكورة أعلاه، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويطلب أعضاء مجلس الأمن أيضاً إلى إسرائيل أن تكف عن إبعاد الفلسطينيين وأن تؤمن العودة السالمة لمن تم إبعاده.

وإن أعضاء مجلس الأمن إذ يشيرون إلى قرار المجلس ٦٨١ (١٩٩٠) وغيره من قرارات مجلس الأمن، سيُبقون الحالة المبينة في الفقرة ١ أعلاه قيد الاستعراض.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٨٩): القرار ٦٩٤ (١٩٩١)

بموجب رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢٤٤]، طلب ممثلو إكوادور، وزائير، وزمبابوي، وكوبا، وكوت ديفوار، والهند، واليمن، عقد جلسة للمجلس على جناح السرعة لدراسة الحالة الناشئة عن قيام إسرائيل مؤخراً بإبعاد أربعة فلسطينيين من الأرض المحتلة.

وفي الجلسة ٢٩٨٩، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله، ودعا ممثلي الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، ولبنان، وماليزيا، ومصر، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت. وقرّر المجلس أيضاً، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة)، دعوة المراقب عن فلسطين،

---

[٢٣٦] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2973، الصفحات ٣ – ٧. انظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٣٧] S/22037.

[٢٣٨] S/22040.

[٢٣٩] S/22046.

[٢٤٠] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2980، الصفحات ٢ – ٥. انظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٤١] S/22383.

[٢٤٢] S/22388.

[٢٤٣] S/22408.

[٢٤٤] S/22634.

بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة بموجب المادة ٣٧ [٢٤٥]. ونظر المجلس في البند في جلسته ٢٩٨٩.

ووجّه الرئيس (الصين) أنظار أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة [٢٤٦]. ووجّه أنظارهم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى [٢٤٧].

وقال ممثل فلسطين إن المجلس يجتمع للنظر في الحالة عقب قيام إسرائيل بطرد أربعة فلسطينيين من غزة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩١، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن المتكررة ولعدد من البيانات الصادرة عن رئيس المجلس. وأضاف أن أعمال الطرد هذه تترافق مع التصعيد في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القديم منها، مما يزيد من الحاجة إلى توفير حماية دولية للفلسطينيين حتى توضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي. وأكد المتكلم أن إسرائيل ما كانت لتفعل ذلك لولا مساندة بعض الدول ذات الوزن الكبير في المجلس. وإن على الدولة التي ”أيدت السلام مقابل الأرض“ باعتباره أحد الشروط الأساسية للوصول إلى حل سلمي، وأعلنت أن المستوطنات تشكّل العقبة الرئيسية في طريق تحقيق السلام، أن ترغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وأشار إلى أن جميع أعضاء المجلس كانوا قد وافقوا في بيان رئاسي على فكرة عقد مؤتمر دولي وقال إن الوقت المناسب قد حان لعقده وأنه ينبغي البدء بالاستعدادات اللازمة لذلك المؤتمر. وفي ختام كلمته، أعرب عن رفضه فكرة عقد أي مؤتمر لا يقوم على أساس الشرعية الدولية ولا يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة [٢٤٨].

وأكد ممثل إسرائيل أن الرجال الأربعة الذين طردتهم إسرائيل مجرمون مدانون كانوا قد واصلوا أنشطتهم الإرهابية بناءً على أوامر من الخارج رغم الإفراج عنهم من السجن بشروط في عام ١٩٨٥. وأضاف أن المحكمة العليا قرّرت، عقب الاستئناف، تأييد الأوامر بطردهم. وشدّد المتكلم على أن إسرائيل ليس لديها سياسة عامة للطرد، كما أنها لا تلجأ إلى التخلص من المحرضين على العنف إلّا كملاذ أخير انسجاماً مع المسؤولية الدولية عن استتباب السلامة العامة في يهودا والسامرة وقطاع غزة. وأكد أن شعب إسرائيل يتوق للسلام، الذي لا يمكن تحقيقه بدعوة المجلس إلى الانعقاد لكسب نقاط ضد إسرائيل، ولكن عن طريق المفاوضات المباشرة [٢٤٩].

وذكّر ممثل لبنان المجلس بأن إسرائيل ألقت بالفلسطينيين في أراضيه. وأكد مجدداً معارضة حكومته لانتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية والأرض اللبنانية، من خلال ممارساتها التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإدانته طرد الفلسطينيين الأربعة وإبعادهم انتهاكاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وحث المجلس على أن يتولى هامة إعادة الفلسطينيين الأربعة إلى وطنهم [٢٥٠].

ثم طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٤ (١٩٩١)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وقد علم مع القلق والفزع البالغين أن إسرائيل قامت بخرق التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وبما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يلحق الضرر بالجهود التي تبذل للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط بإبعادها أربعة مدنيين فلسطينيين يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩١،

١ - يعلن أن إجراء إبعاد أربعة فلسطينيين الذي قامت به السلطات الإسرائيلية يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩١ يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢ - يشجب هذا الإجراء ويعيد تأكيد ضرورة أن تمتنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة وأن تكفل عودة جميع أولئك المبعدين سالمين وعلى الفور؛

٣ - يقرر إبقاء الحالة قيد الاستعراض.

وعقب التصويت، أعلن ممثل الولايات المتحدة من جديد معارضة حكومته الدائمة لسياسة إسرائيل المتمثلة في إبعاد الفلسطينيين، ودعا مرة أخرى إسرائيل إلى الكف عن أعمال الإبعاد. ولاحظ أن جهوداً مكثفة يجري بذلها لبدء المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية شاملة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٢). وأبلغ المجلس بأن الأطراف في المنطقة توافق على الدخول في مسارين متوازيين من المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وإسرائيل والفلسطينيين [٢٥١].

وقال ممثل فرنسا إن إبعاد الفلسطينيين الأربعة أمر يثير أسفاً مضاعفاً، لعدم قانونيته ولحدوثه في وقت تُبذل فيه الجهود لإقامة حوار يستهدف عقد مؤتمر للسلام. وشدّد على أهمية قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠) وقال إنه يشعر بقوة بأنه ينبغي تنفيذ هذا النص وأعرب عن كامل تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام لبلوغ تلك الغاية [٢٥٢].

وأعلن ممثل المملكة المتحدة أن إجراء إبعاد الفلسطينيين، وهو ما أوضحته ديباجة القرار، أكثر استهجاناً لأنه يحدث في وقت تبذل فيه جهود كبرى لإقامة عملية للسلام. وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة لجمع الأطراف حول مائدة المفاوضات، وتناشد جميع المعنيين العمل على دفع عملية السلام هذه إلى الأمام [٢٥٣].

المقرر المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٢٦): القرار ٧٢٦ (١٩٩٢)

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، عقد مجلس الأمن جلسته ٣٠٢٦ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية ومصر، بناءً

[٢٤٥] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.2989، الصفحات ٦ - ٨. انظر أيضاً الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٤٦] S/22633.

[٢٤٧] رسالة موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان (S/22621)، من المراقب عن فلسطين (S/22626).

[٢٤٨] S/PV.2989، الصفحات ٨ - ١٧.

[٢٤٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ - ٣١.

[٢٥٠] المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ - ٣١.

[٢٥١] المرجع نفسه، الصفحات ٥١ - ٥٢.

[٢٥٢] المرجع نفسه، الصفحات ٦١ - ٦٢.

[٢٥٣] المرجع نفسه، الصفحات ٦٣ - ٦٥.

على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت. وقرّر المجلس أيضاً بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وهنغاريا)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة بموجب المادة ٣٧ [٢٥٤].

ووجّه الرئيس أنظار أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٢٥٥]. ووجّه أنظار أعضاء المجلس أيضاً إلى عدة وثائق أخرى [٢٥٦].

وذكر ممثل فلسطين أن وزير الدفاع الإسرائيلي أصدر في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أمراً بإبعاد اثني عشر مواطناً فلسطينياً من وطنهم، وقامت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك، وعلى الرغم من كل ردود الفعل الدولية، ومن بينها ردود فعل الأعضاء الدائمين في المجلس، بتأكيد هذا القرار. ولاحظ أن إسرائيل ما فتئت تقوم بالأنشطة المذكورة آنفاً أثناء عملية السلام الجارية، التي أعلنت الأطراف العربية التزامها بها. وقال إن حقيقة الأمر هي أن إسرائيل صعدت عدوانها العسكري على جنوب لبنان، وأعادت تأكيد رفض مبدأ الأرض مقابل السلام. ورفضت الحضور في الموعد المحدد للدورة الأولى لمباحثات واشنطن. وأكد أن إسرائيل ما انفكت تقوم بشكل منظم على إخراج عملية السلام عن مسارها، وناشد المجتمع الدولي، ولا سيما داعياً مؤتمر السلام، بالقيام بمواجهة الموقف الإسرائيلي. وقال إن المجلس مسؤول عن إحياء عملية السلام. ذلك أن القرار الإسرائيلي الأخير قد أرغم أعضاء الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام أن يعلقوا سفرهم إلى واشنطن بانتظار قرار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الصدد. وأضاف أن قيام المجلس باتخاذ الإجراء المناسب اليوم سيكون له تأثيره الإيجابي على مسار الأمور [٢٥٧].

وأكد ممثل إسرائيل أن الفلسطينيين الذين طردوا هم أعضاء ناشطون في منظمات إرهابية مختلفة وأن طردهم سيساعد على تهيئة الأمن والهدوء، وهما ضروريان للغاية لإجراء محادثات سلام جادة. وشدّد على أن الإسرائيليين يتعرضون بشكل منظم لهجمات قبل كل مرحلة من مراحل المفاوضات، وقال إن حكومته لن تسمح بأن يستخدم ما يمكن أن يصبح عملية سلام ممتدة ستار دخان يخفي الإرهاب. وقال إن إسرائيل ستظل، إلى أن يتسنى تحقيق حل سياسي للمشكلة بمجملها، مسؤولة عن إدارة الأراضي. وفيما تستمر مواجهة الهجمات الإرهابية بتدابير عسكرية سيتم حل المشاكل السياسية في مفاوضات السلام حول مائدة المفاوضات. وأضاف قائلاً إن تبني أجهزة الأمم المتحدة رأياً متحيزاً وغير متوازن تجاه الحالة وهو ما انعكس في مشروع القرار المعروض على المجلس، لن يُعزز عملية السلام ولا يمكن أن يثني عن القيام بمزيد من الأنشطة الإرهابية [٢٥٨].

أما ممثل الجمهورية العربية السورية فقد قال إن قرار إسرائيل إبعاد اثني عشر مواطناً فلسطينياً من ديارهم عمل استفزازي من شأنه أن يهدد مسيرة السلام الجارية ويعرّض السكان الفلسطينيين لأخطار شديدة ومعاناة مريرة. وقال إنه يرى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي عدوان مستمر وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة، الهدف منه طرد السكان العرب وجلب مستوطنين ليحلوا محلهم. وأكد على أن من مسؤولية مجلس الأمن، الذي سبق له أن أصدر العديد من القرارات المتعلقة بعمليات الإبعاد، أن يضع حداً نهائياً للممارسات الإسرائيلية، وقال المتكلم إن تطبيق الفصل السابع من الميثاق سيكون الحل الأمثل، وإنه ما لم يتم ذلك، فإن الوضع المتفجر لن يؤدي إلّا إلى مزيد من المخاطر على الأمن والسلم الدوليين [٢٥٩].

ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٢٦ (١٩٩٢)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى التزامات الدول الأعضاء المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراراته ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩، و٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩، و٦٩٤ (١٩٩١) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١،

وقد أعلم بقرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القاضي بإبعاد اثنى عشر مدنياً فلسطينياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة،

١ – يدين بقوة قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القاضي باستئناف عمليات إبعاد المدنيين الفلسطينيين؛

٢ – يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣ – يطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتناع عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة؛

٤ – يطلب أيضاً من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكفل لجميع المبعدين العودة إلى الأراضي المحتلة عودة سالمة وفورية؛

٥ – يقرر إبقاء المسألة قيد الاستعراض.

وعقب التصويت، أعلن ممثل الولايات المتحدة أن إبعاد الأفراد يشكّل انتهاكاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة في ما يخص معاملة السكان في الأراضي المحتلة، وأن أي شخص يتهم بالقيام بجرم ينبغي أن تتاح له محاكمة عادلة تستند إلى الأدلة، وإذا وجد أن هذا الشخص مذنب فينبغي سجنه. وأعرب عن إدانة الهجمات المتزايدة على الإسرائيليين والفلسطينيين، وذكّر المجلس بأن من المقرر أن تستأنف المحادثات الثنائية في الأسبوع التالي، وناشد الأطراف الامتناع من إتيان أعمال فردية [٢٦٠].

وأعلن ممثل الاتحاد الروسي أن بلده، بوصفه أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، ينوي مواصلة دفع المفاوضات بين العرب وإسرائيل، والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة ومع الأطراف المعنية مباشرة بالصراع، فضلاً عن جميع الدول التي لها مصلحة في تحقيق تسوية مبكرة. وأضاف أن

---

[٢٥٤] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.3026، الصفحتان ٤ و٥ (أ). انظر أيضاً: الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٥٥] S/23372.

[٢٥٦] رسالة موجهة إلى الأمين العام من المراقب عن فلسطين (S/23369)؛ وإلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالنيابة للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/23374).

[٢٥٧] S/PV.3026، الصفحات ٦ – ١٦.

[٢٥٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٧ – ٢٢.

[٢٥٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ – ٣١.

[٢٦٠] المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ – ٣٦.

القيادة الروسية تتناول المشكلة الفلسطينية بنفس الدرجة من الاهتمام التي أولاها القادة السابقون للاتحاد السوفياتي، وترى أن المفاوضات الثنائية التي جرت في واشنطن كانت خطوة أخرى نحو إحداث تحسن جذري في الحالة في الشرق الأوسط. وأضاف أن المطلوب من جميع المشاركين في عملية السلام هو أن يظهروا أقصى درجات ضبط النفس والتحلي بروح إيجابية، وذلك للإبقاء على المناخ الذي يحيط بالمفاوضات ولمنع ظهور صعوبات لا داعي لها. وقال إنه إذا ما وضع في الاعتبار أن من المُلحّ منع إبعاد المزيد من الفلسطينيين والحؤول دون تفاقم عواقبه الوخيمة التي قد تترك آثارها على المفاوضات فإن القرار نص متوازن من شأنه تهيئة المناخ المناسب [٢٦١].

المقرر المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٦٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٠٦٥، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة، استأنف مجلس الأمن نظره في الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

وعقب إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وهنغاريا)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حقوق المشاركة بموجب المادة ٣٧ [٢٦٢].

ووجّه الرئيس (زمبابوي) أنظار أعضاء مجلس الأمن إلى رسائل مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢، و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢، و١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، موجهة إلى الأمين العام من المراقب عن فلسطين [٢٦٣].

وأعلن الرئيس، عقب مشاورات جرت في ما بين أعضاء المجلس، أنه قد أذن له أن يدلي، باسم المجلس، بالبيان التالي [٢٦٤]:

يساور أعضاء مجلس الأمن القلق الشديد إزاء التدهور المستمر في الحالة في قطاع غزة، وخصوصاً إزاء الحالة الخطيرة الراهنة في رفح حيث قتل عدة فلسطينيين وأصيب عدد أكبر من ذلك بكثير.

إن أعضاء مجلس الأمن يدينون كل أعمال العنف هذه في رفح. ويحثون على أقصى قدر من ضبط النفس من أجل إنهاء العنف.

ويحث أعضاء المجلس إسرائيل على أن تتقيد في جميع الأوقات بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن تحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتتصرف طبقاً لها. ويقلق أعضاء مجلس الأمن أن أي تصعيد للعنف ستكون له آثار خطيرة على عملية السلام، وخصوصاً في وقت تجري فيه مفاوضات لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

ويطلب أعضاء مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة طبقاً للقرار ٦٨١ (١٩٩٠)، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بصدد هذه الحالة المتعلقة بالمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

[٢٦١] المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ - ٣٨.

[٢٦٢] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، انظر: S/PV.3065، الصفحات ٢ - ٥. انظر أيضاً: الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٦٣] S/23721 وS/23740 وS/23770، على التوالي.

[٢٦٤] S/23783.

المقرر المؤرخ ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٥١): القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)

في رسالة، مؤرخة ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢٦٥]، طلب ممثل لبنان عقد جلسة عاجلة للمجلس من أجل مناقشة الحالة الخطيرة التي ترتبت على إبعاد ما يزيد عن ٤٠٠ فلسطيني إلى الأراضي اللبنانية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومعايير القانون الدولي ومبدأ سيادة الدول. وحثت حكومة لبنان مجلس الأمن على اتخاذ كافة التدابير الضرورية على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إجبار إسرائيل على العدول عن إجراءاتها وعلى السماح بعودة هؤلاء الفلسطينيين إلى ديارهم آمنين.

وفي الجلسة ٣١٥١، المعقودة في ١٨ كانون/الأول ديسمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي توصل مجلس الأمن إليه في مشاوراته السابقة، أدرج المجلس تلك الرسالة في جدول أعماله.

وعقب إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وهنغاريا)، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين، بناءً على طلبه، للمشاركة في المناقشة، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩، ولكن بنفس حق المشاركة بموجب المادة ٣٧ [٢٦٦].

ووجّه الرئيس (الهند) أنظار أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة [٢٦٧]. ووجّه أنظارهم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى [٢٦٨].

وقال ممثل فلسطين إنه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أصدرت حكومة إسرائيل أمراً بإبعاد ٤١٨ مدنياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وبموجب أمر صادر عن المحكمة، أبعدت حكومة إسرائيل ٣٨٣ فلسطينياً إلى لبنان. ويمثل هذا الإجراء تصعيداً نوعياً، لا مثيل له، ولا يشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن فحسب، ولكن يشكّل انتهاكاً لسيادة لبنان أيضاً. وأما على المستوى السياسي، فقال إن الإبعاد ينطوي على تخريب وربما على تدمير لعملية السلام القائمة حالياً، التي انطلقت من مدريد. وذكّر المجلس بأن الوفد الفلسطيني إلى مباحثات السلام اضطر إلى مقاطعة جلسة اليوم السابق بانتظار القرار النهائي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حول مبدأ استمرار المشاركة في العملية ككل، وأهاب بالمجتمع الدولي وراعيي مؤتمر السلام، ببذل جهود جدية من أجل إنقاذ عملية السلام. وناشد المجلس أيضاً بأن يتخذ على الفور الإجراءات اللازمة بما يضمن عودة المبعدين فوراً وعدم تكرار إسرائيل مثل هذا الإجراء في المستقبل. وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار وأن يطبق أحكامه تطبيقاً سريعاً ودقيقاً [٢٦٩].

[٢٦٥] S/24980.

[٢٦٦] للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة انظر: S/PV.3151. الصفحتان ٣ و٤. انظر أيضاً: الفصل الثالث، الحالة السادسة.

[٢٦٧] S/24987.

[٢٦٨] رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/24974)؛ وإلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان (S/24980).

[٢٦٩] S/PV.3151، الصفحات ٦ - ٩.

وقال ممثل لبنان إن إبعاد حوالي ٤٠٠ فلسطيني إلى الأراضي اللبنانية، رغم معارضة حكومتها، يشكّل انتهاكاً خطيراً لمبدأ سيادة الدول وللمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أنه استهتار بالأمم المتحدة وشرعيتها ومجلس الأمن وقراراته وسلطته. وأما على الصعيد السياسي، فسيكون لذلك آثار مدمرة على الوضع الداخلي في لبنان، بما يمثل إحباطاً للمساعي التي تبذلها الحكومة للعودة بالبلد إلى أوضاعه الطبيعية. كما أنه يضع عائقاً آخر أمام تحرير الجزء الجنوبي من البلد الذي احتلته إسرائيل. وأشار المتكلم باستغراب إلى أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، قد استبعدا من الجهود المبذولة لتحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي في وقت يتزايد فيه دور مجلس الأمن في البحث عن جميع المشاكل الإقليمية والمحلية. وذكّر مجلس الأمن بأن إسرائيل قد تحدت جميع قراراته المتعلقة بالإبعاد، وأهاب بالمجلس أن يستخدم سلطته، بما فيها السلطة المخولة له بموجب الفصل السابع من الميثاق، لاعتماد مشروع القرار ولكفالة تطبيق جميع القرارات الأخرى السابقة. وطلب إلى مجلس الأمن أيضاً أن يطبق قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) لكي يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب اللبناني، بما يذلل إحدى العقبات الكأداء أمام عملية السلام، وبما يساعد على الحد من الاحتكاك في الشرق الأوسط [٢٧٠].

وقال ممثل إسرائيل إن حكومته أصدرت أوامر إبعاد مؤقتة ضد أعضاء في منظمة حماس والجهاد الإسلامي الإرهابيتين اللتين، بعد أن ثبطت همتهما المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها العرب، أخذتا تشنان حملة من الإرهاب وسفك الدماء. وأشار إلى أن التدابير، التي ستكون نافذة لمدة من الوقت لا تتجاوز سنتين قد وافقت عليها المحكمة العليا في إسرائيل. وقال إن إسرائيل، وهي تقف في مواجهة الجماعات المتطرفة التي تهدد بأن تعرض للخطر الاستقرار في الشرق الأوسط، وإمكانات إحلال السلام فيه، إنما تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وإن من المؤسف أن بعض أعضاء المجلس يريدون إدانتها لقيامها بذلك. وأكد المتكلم للمجلس بأن إسرائيل ملتزمة التزاماً كاملاً بالسعي إلى تحقيق السلام وأنها لن تنسحب من محادثات السلام في واشنطن. وحذر المتكلم الفلسطيني، الذين رفضوا خطة التقسيم في عام ١٩٤٨ واتفاقات كامب ديفيد في ما بعد، من أنهم سيرتكبون خطأ فادحاً آخر إذا هم اختاروا الانسحاب من المفاوضات والإذعان لحماس والجهاد الإسلامي [٢٧١].

ولاحظ ممثل الأردن أن المجلس، على مدى ربع القرن الماضي، قد نظر في مسألة عمليات الإبعاد، واتخذ بشأنها عدة قرارات، كان آخرها القرار ٧٢٦ (١٩٩٢). وقال إن المجلس يلتئم اليوم مرة أخرى للنظر في خرق جديد من جانب إسرائيل، غير المبالية بميثاق الأمم المتحدة، ولا باتفاقية جنيف الرابعة، ولا بقرارات المجلس. ومضى إلى القول إن السبب الحقيقي هو نقيض ما أوردته إسرائيل من أن عمليات الإبعاد كانت ترمي إلى معاقبة المسؤولين عن قتل الجندي الإسرائيلي وإلى حماية عملية السلام، إنما هو التنافس السياسي على المسرح الإسرائيلي المحلي. وأعرب عن الأمل في أن يتخذ المجلس قراراً حازماً يعيد المبعدين، وقراراً يتولى متابعة تنفيذ القرار الأول، وقراراً ثالثاً يؤكد انطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة ويلزم إسرائيل باحترامها [٢٧٢].

ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد قراراته ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و٦٣٦ (١٩٨٩) المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩، و٦٤١ (١٩٨٩) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩، و٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و٦٩٤ (١٩٩١) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١، و٧٢٦ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢،

وقد علم ببالغ القلق أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد أبعدت إلى لبنان، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، مئات من المدنيين الفلسطينيين من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩،

١ – يدين بقوة الإجراء الذي اتخذته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإبعاد مئات المدنيين الفلسطينيين، ويعرب عن معارضته الثابتة لأي إبعاد من هذا القبيل تقوم به إسرائيل؛

٢ – يعيد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويؤكد أن إبعاد المدنيين يشكّل خرقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛

٣ – يعيد أيضاً تأكيد استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية؛

٤ – يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تكفل عودة جميع المبعدين بأمان وعلى الفور إلى الأراضي المحتلة؛

٥ – يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في إيفاد ممثل إلى المنطقة لكي يتابع مع الحكومة الإسرائيلية ما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن؛

٦ – يقرر إبقاء المسألة قيد الاستعراض الفعلي.

وأعاد ممثل الولايات المتحدة إلى الأذهان، متكلماً بعد التصويت، أن حكومته حثت إسرائيل مراراً وتكراراً على الكف عن الإبعاد كوسيلة للعقاب، وعلى أن تمتثل امتثالاً كاملاً لاتفاقية جنيف الرابعة في جميع الأراضي المحتلة. وأعرب عن أسفه لأن إسرائيل قد مضت قدماً في عملية الإبعاد، إذ أنها بذلك تخدم أغراض الذين يهدفون إلى تقويض عملية السلام، وهي تمضي في وضع عبء مجحف على لبنان. وأدان بالمثل حماس لأعمال قتل الإسرائيليين كجزء من استراتيجية متعمدة لتقويض عملية السلام، وناشد جميع الأطراف بأن تتفادى اتخاذ إجراءات انفرادية تثير التوترات. وأكد من جديد أن الولايات المتحدة تعتبر عبارة ”جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس“، مجرد وصف ديمغرافي وجغرافي وليست عبارة دالة على السيادة [٢٧٣].

وقال ممثل المملكة المتحدة إن وفده أيّد القرار لأن المصالح الحيوية لجميع من يعنيهم الأمر ينبغي أن تكون هي الحفاظ على عملية السلام وفعاليتها، وأدان كلاً من أعمال العنف – مقتل مسؤول إسرائيلي مؤخراً – وإبعاد الفلسطينيين وربما جميع الأطراف إلى أن تكرس جهودها للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف [٢٧٤].

---

[٢٧٠] S/PV.3151، الصفحات ١٠ – ١٤.

[٢٧١] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ – ٣٧.

[٢٧٢] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ – ٣٢.

[٢٧٣] المرجع نفسه، الصفحات ٤٨ – ٥١.

[٢٧٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٥٢ و٥٣.

وأدان ممثل فرنسا أعمال العنف، وأعلن عدم قبوله بإجراء الطرد الذي يشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، ويتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن. وقال إنه لا يسعه إلّا أن يدين بشدة أكبر عمليات الطرد الجارية لأنها تتخذ أبعاداً كبيرة، ولأنها تشكّل عقوبة جماعية، ولأنها تشكّل انتهاكاً لسيادة لبنان التي توليها حكومة فرنسا أهمية خاصة، ولأنها تضع عقبة أمام عملية السلام [٢٧٥].

[٢٧٥] المرجع نفسه، الصفحات ٥٣ - ٥٥.

مسائل عامة

٢٥ - وضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفحية بغرض كشفها

المداولات الأوّلية

المقرر المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٦٩) : القرار ٦٣٥ (١٩٨٩)

في الجلسة ٢٨٦٩، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''وضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفحية بغرض كشفها''، ونظر في المسألة في الجلسة ذاتها.

وعقب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) أنظار أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة [١] وصوّت على مشروع القرار واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٣٥ (١٩٨٩) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يدرك الآثار التي تترتب على أعمال الإرهاب بالنسبة للأمن الدولي،

وإذ تقلقه بالغ القلق جميع أعمال التدخل غير المشروع التي ترتكب ضد الطيران المدني الدولي،

وإذ يضع في اعتباره دور الأمم المتحدة الهام في دعم وتشجيع الجهود التي تبذلها جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية لمنع جميع أعمال الإرهاب والقضاء عليها، بما فيها الأعمال التي تنطوي على استعمال المتفجرات،

وتصميماً منه على تشجيع اتخاذ تدابير فعّالة لمنع أعمال الإرهاب،

وإذ تقلقه السهولة التي يمكن بها استخدام المتفجرات اللدائنية أو الصفحية في أعمال الإرهاب دون التعرض تقريباً لخطر كشفها،

وإذ يحيط علماً بقرار مجلس منظمة الطيران المدني الدولي المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، الذي حث فيه الدول الأعضاء في هذه المنظمة على أن تعجل بأعمال البحث والاستحداث الجارية المتعلقة بكشف المتفجرات وبمعدات الأمن،

١ - يدين جميع أعمال التدخل غير المشروع ضد أمن الطيران المدني؛

٢ - يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الأعمال التي تنطوي على استعمال المتفجرات؛

٣ - يرحب بالأعمال التي اضطلعت بها بالفعل منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من المنظمات الدولية، والتي ترمي إلى منع جميع أعمال الإرهاب والقضاء عليها، وخاصة في ميدان أمن الطيران؛

٤ - يحث منظمة الطيران المدني الدولي على أن تضاعف أعمالها الرامية إلى منع جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد الطيران المدني الدولي، وخاصة أعمالها المتعلقة بوضع نظام دولي لوضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفحية بغرض كشفها؛

٥ - يحث جميع الدول، ولا سيما الدول التي تنتج المتفجرات اللدائنية أو الصفحية، على أن تكثف أعمال البحث الرامية إلى إيجاد وسائل تجعل كشف هذه المتفجرات أكثر سهولة، وعلى أن تتعاون في هذا المسعى؛

٦ - يطلب إلى جميع الدول أن تتبادل نتائج مثل تلك البحوث والتعاون بغية القيام، في إطار منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، بوضع نظام دولي لوضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفحية بغرض كشفها.

[١] S/20690.